قاسيون 600

الاثنين 29 نيسان 2013

16 صفحة الثمن (15) ل.س

WWW.KASSIOUN.ORG

ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية

يا عمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ص. ب (35033) تلفاكس (+963-11-3120598) أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

من نهارات حلب - (أ ف ب)

نازحو دمشق سياح و«ضريبة» المنزل «الآمن» إلى ارتفاع 4

ثقوب في «بالون الاختبار» الحكومي..! 6

قاسيون في عددها 600: محطات... وإضاءات 8

«مين» فَرعَنَك على «اسمنت طرطوس»...؟ 10

الافتتاحية

لا صوت يعلو فوق صوت الحل السياسي

ارتفعت نغمة «الحسم» مجدداً في أعقاب التفجير الدامي في منطقة «السبع بحرات» بالعاصمة دمشق، وجاء ارتفاعها ليلبي تماماً، من حيث النتيجة العملية والنهائية، الغرض المطلوب من التفجير ومن التصعيدات الموازية له(!!) وذلك بغض النظر عن نية أو معرفة العازفين على نغمة الحسم، ذلك أن الغرض المباشر من التفجيرات المتتالية ومن الاستفزازات الأوروبية والأمريكية والخليجية ومن الحديث المستمر عن التسليح وعن «الكيماوي»، ومن مؤتمر «أصدقاء سورية» وما شاكله، هو تعميق الأزمة السورية وعرقلة حلها وتأجيله قدر المستطاع ريثما يصل الاستنزاف السوري الجاري عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وإنسانياً إلى الحدود التي يصبح معها مشروع انهيار الدولة وتقسيمها أمراً واقعاً!

إن أولئك الذين لا يريدون لسورية أن تخرج من أزمتها موحدةً أرضاً وشعباً، وعلى رأسهم واشنطن وحلفاؤها، يستندون في الداخل السوري إلى كل من يهدده الخروج الآمن من الأزمة، ويستندون بالذات إلى سلوك الفاسدين الكبار الذين يرعبهم مجرد التفكير بالحل السياسي، فالحل السياسي من حيث الجوهر ضرورة وطنية تمثل مصلحة أغلبية السوريين، على العكس تماماً من الفاسدين الذين زاد غناهم فحشاً خلال الأزمة، والذين لا يمكن لهم البقاء ضمن الخارطة السورية إذا استطاع الوطنيون البدء برسمها من خلال الحوار والحل السياسي. تتجلى عرقلة هؤلاء للحل من خلال سلوك البعض في الأجهزة الأمنية ومن خلال السلوك الإجرامي واللصوصي لميليشيات قوى الفساد التي تتسلق بمجموعها على دماء السوريين وتضحيات الجيش العربي السوري ويطعنونه في الظهر ليل نهار..

إن الاستناد إلى التوازن الدولي وحركته المستمرة التي تؤكد أن الحل السياسي قادم وقريب وأن لا صوت سيعلو فوق صوت الحل السياسي، لا يسمح البتة بالركون والانتظار، لأن ذلك بالضبط ما تريده الولايات المتحدة ومعسكرها، تريد أكبر قدر من المماطلة والتأجيل وبالتالي الاستنزاف واستمرار «إحراق سورية من الداخل». ويضاف إلى ذلك أن تفاعلات الداخل السوري والوقائع على الأرض تؤكد القضايا الأساسية التالية:

الفاسدون الكبار في النظام وفي المجتمع تعاملوا ويتعاملون مع الفاسدين في المعارضة ومع التكفيريين ويعملون على نهب البلد بشكل ممنهج ومدروس، ويعملون على تجريدها من صناعتها وخبرة صناعييها.

الفاسدون الكبار هم بالذات من يعملون وراء الكواليس وفي العلن على تكريس التشدد والمزاودة ومعاداة الحل السياسي، ويستعينون بين الحين والآخر ببعض الشخصيات الإعلامية التي لا تكف عن تعديل المواعيد الكاذبة والمفترضة التي تقدمها لانتصار مفترض..

من الممكن الحوار مع جزء غير قليل من المسلحين السوريين الرافضين لنهج جبهة النصرة والذين طردوها من مناطقهم، ومن الممكن الاستعانة بهم على طرد غير السوريين من البلاد وعزل من بحكمهم، وهذه الإمكانية لا تتحول إلى واقع إلا في مناخ الحل السياسي.

إن ما تناقلته وسائل الإعلام مؤخراً عن الاحتياطات الكبيرة من النفط والغاز السوريين، يجب أن يثير الانتباه إلى أن الدول الاستعمارية الغربية تفضل في حالات من هذا النوع التعامل مع إمارات ضعيفة ومعزولة وليس مع دولة قوية وذات سيادة، ولذلك فإن محاولات تقسيم سورية جارية على قدم وساق، ويبرز بين تلك المحاولات إضافة إلى تصعيد الوضع الأمني المتواتر والتهديدات الدولية والحصار الاقتصادي، تبرز مسالة الإشاعات حول رفع الدعم التي «سربتها» بعض الصحف والمواقع الالكترونية السورية بما فيها صحيفة «الوطن» الخاصة مؤخراً.

إن مجرد الحديث عن «رفع الدعم» اليوم هو عامل توتير إضافي يجب دراسة مقدار براءته، إذ أنه من المعلوم أن الحكومة لم تعلن شيئاً من هذا القبيل، عدا عن كون رفع الدعم يتعارض مع بيانها الوزاري، ويفقدها شرعيتها بالتالي.

إن استمرار الضغط والتوتير على الصعد الأمنية والسياسية والاقتصادية، وارتفاع لهجة الحسم، كل ذلك لن يغير شيئاً في حقيقة أن الحل السياسي يقترب أكثر فأكثر، ولكنه سيرفع بأطراد من تكاليف الخروج من الأزمة، بسورية موحدة أرضاً وشعباً، وهو الخروج المقبل، ولو كره الكارهون.

■■

الصين وتحديات النمو

يتوقع تقرير أصدرته الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية بتاريخ ٢٧-٤-٢٠١٣ بأن ينمو إجمالي الناتج المحلي في الصين بمعدل ٨٪ خلال هذا العام، مقابل توقع لازدياد مؤشر الأسعار بمعدل ٣،٤٪ فقط. وتتوقع الصين هذه الأرقام في ظل استمرار معالم الأزمة الاقتصادية وتباطؤ النمو العالمي. حيث وصلت تقديرات التقرير لمعدل الاستثمارات في الأصول الثابتة إلى ٧٨،٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في العام الحالي. بقيمة تتجاوز ٧،٣ تريليون دولار، بزيادة حقيقية ١٧،٩٪ عن ٢٠١٢. أما في فائض الصين التجاري فالتقديرات تقترب من ٢٢٤ مليار دولار، بزيادة ٩،٣٪ للواردات، و٨،٩٪ للصادرات عن عام ٢٠١٢.

على الرغم من هذه المؤشرات الإيجابية إلا أن الازمة الاقتصادية تشكل تحدياً للاقتصاد الصيني عبر عنه بيان لأكبر هيئة صنع قرار في الحزب الشيوعي الصيني خلال اجتماع خاص عقده المكتب السياسي بتاريخ ٢٦-٤-٢٠١٣ ليعلن بان الصين بحاجة إلى توطيد القوة الدافعة للنمو الاقتصادي المحلي وحمايته من المخاطر المحتملة في القطاعات المالية. وأشار البيان أنه على الرغم من غمر الأسواق العالمية بزيادات ضخمة في السيولة إلا أن الاقتصاد العالمي ينقصه ديناميكية ملائمة للتنمية تحت تأثير الأزمة المالية العالمية وأزمات الديون السيادية.

واشنطن بصدد إنشاء «مقر قيادة وسيطرة» قرب الحدود السورية

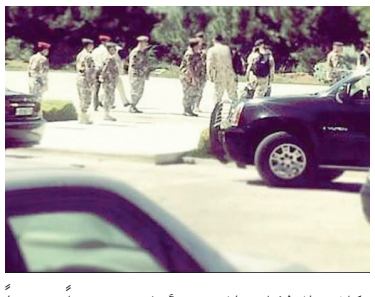

في أول ظهور علني لهم منذ بداية الحديث عن وجودهم في الأردن، قام ضباط أميركيون، بعد ظهر الخميس ٢٠١٣/٤/٢٥، بزيارة إلى جامعة العلوم والتكنولوجيا في مدينة «الرمثا» الأردنية القريبة من الحدود السورية، حسبما افادت به قناة «العالم» الإخبارية. وقالت مصادر إن الغاية الأساسية من الزيارة استكشاف إمكانية إنشاء مقر قيادة وسيطرة في المنطقة. وأفاد طلاب من الجامعة بأن الضباط الأميركيين، الذين كان يرافقهم ضباط أردنيون، هبطوا بمروحيتهم الأميركية داخل حرم الجامعة.

وقال بعض المصادر إن الهدف من زيارتهم الإطلاع على نتائج أسبوع من التدريبات نفذها جنود أميركيون آخرون قاموا خلالها بتدريب الطلاب على «إخلاء حرم الجامعة في حال الطوارئ».

وكانت الولايات المتحدة أعلنت رسمياً مؤخراً عن إرسال ٢٠٠ جندي إلى الأردن للمرابطة على الحدود الأردنية السورية، الأمر الذي نفاه الأردن في البداية قبل أن يعود ويعترف به، زاعماً أن مجيئهم هو لغايات تدريبية مشتركة مع الجيش الأردني.

عاش الأول من أيار

تتقدم أسرة تحرير قاسيون من أبناء الطبقة العاملة السورية وجميع الكادحين السوريين بالتهاني الكفاحية بمناسبة عيد العمال العالمي على أمل ان يحل العيد القادم وقد وضعت الأزمة السورية أوزارها لمصلحة أبناء الشرائح الشعبية السورية الأوسع، في التغيير الجذري العميق الشامل والديمقراطي تمهيداً لتحرير الجولان وكل الأراضي السورية المحتلة، وإعادة إعمار ما خلفه الصراع والتخريب والنهب من الفاسدين والمتآمرين في الداخل والخارج وفي دول الجوار.

المجد لشهداء الحركة العمالية السورية وبوركت جهود الشهداء الأحياء القابضين على الجمر فيما تبقى من معامل ومصانع ومؤسسات ودوائر العمل في مختلف قطاعات الاقتصاد السوري.

بصراحة

عيد العمال في الأزمة الوطنية

◄ محمد عادل اللحام

الأول من أيار، ليس كغيره من الأيام التي تمر على الطبقة العاملة في أرجاء المعمورة هو تعبير عن الصراع الطبقي المستمر بين العمل والرأسمال الذي لن يزول إلا بزوال الرأسمالية كتشكيلة اجتماعية اقتصادية مولدة للقهر والاستغلال والحرمان بسبب قانونها اللعين«فائض القيمة» التي سخرت الرأسمالية كل أدواتها السياسية والفكرية والقمعية من أجل استمرار بقائه، وبقاؤها كنظام أبدي لا راد له كما بشرنا بذلك جهابذة الفكر الرأسمالي الذين عملوا على إقناع الطبقة العاملة بديمومة هذه التشكيلة، وعدم جدوى النضال والصراع في مواجهتها مستخدمين الترهيب بكل أشكاله وألوانه، والترغيب أيضاً بكل أشكاله وألوانه، وهم بهذا يتناسون القوانين الموضوعية للصراع بين الطبقة العاملة، والقوى الرأسمالية التي لن يوقفها الدجل الذي تسوق له الدعاية الامبريالية عبر المنظمات الدولية، والنقابات الصفراء عاملةً على تمييع الصراع الطبقي بين قوة العمل ورأس المال تحت شعار التفاهم والحوار بين الشركاء هذه المفاهيم التي انتقلت عدواها إلى الحركة النقابية السورية طابعةً إياها بطابعنا حيث تتلاءم تلك المفاهيم والاتفاقيات المصدرة من المنظمات الدولية التي ترعاها الإمبريالية الامريكية والغرب مع التوجهات الاقتصادية الليبرالية المتبناة التي في شقها العمالي، هو تجريد الحركة النقابية، والطبقة العاملة من أهم حقوقها الديمقراطية والسياسية، والهجوم على أجورها كي تبقى ضعيفة لا حول ولا قوة لها في القضايا الكبرى التي تتطلب مواقف حازمة وجريئة حفاظاً علىٍ مصالح وحقوق من تمثلهم، حيث لا يتماشى ذلك مع السير قدماً في المشروع الليبرالي الذي يتطلب فيما يتطلبه أن يكون هناك توافقات بالقضايا الأساسية التي لا تعيق، أو تقف في طريق تنفيذ السياسات الاقتصادية، بين الحركة النقابية، ومجموع الحكومات التي تعاقبت، تحت شعارات تعكس إلى حد بعيد ما آتينا على ذكره مثل«نحن والحكومة فريق عمل واحد نحن شركاء في القرارات المتخذة»، هذا الموقف له أسبابه السياسية والاقتصادية، التي جعلت من الحركة النقابية قوة محدودة الأثر في مواجهة المخاطر التي جاءت بها الليبرالية الاقتصادية بالرغم من الأصوات النقابية العالية المالكة لمجسات الإنذار المبكر التي كانت تشير إلى مكمن الخطر المحدق بالاقتصاد الوطني، خاصةً الإنتاجي منه، وبمصالح وحقوق الطبقة العاملة المعتدىً عليها بحكم القوانين والتشريعات الصادرة تباعاً المعبرة اقتصادياً وسياسياً عن مصالح التحالفات الناشئة على أساس المصالح بين قوى الفساد داخل جهاز الدولة والمجتمع الذي كان سبباً مباشراً في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وزيادة عدد المهمشين، وتراجع معدلات النمو الحقيقية، وتمركز الثروة مما أدى إلى الغنى الفاحش، وإلى الفقر الفاحش أيضاً اللذين كانا واضحين وضوح الشمس، خاصةً في الأزمة الوطنية المشتعلة نارها التي وقودها الفقراء والمهمشون والعاطلون عن العمل.

إن الحركة النقابية التي هي ممثلة لمصالح وحقوق الطبقة العاملة، ومدافعة عنها، لا يمكن أن تكون إلا وطنية، وديمقراطية، ينخفض أداؤها وفعالياتها إذا ما كان مستوى الحريات السياسية والديمقراطية منخفضاً، وهذا انعكس في الموقف من قانون العمل«١٧»، وفي مواجهة السياسات الليبرالية، وفي قضية إصلاح وتطوير القطاع العام، وفي تأجير المواقع السيادية مثل الموانئ، وفي ربط الأجور بسلم متحرك مع الأسعار، وفي وقف التسريح التعسفي للكثير من عمال القطاع العام تحت حجة مكافحة الفساد وفي الموقف من الفساد الكبير، هنا نتحدث عن النتائج التي أوصلت إليها مستوى الحريات السياسية والديمقراطية في البلاد، فلو كان الموضوع عكس ما نقول لكانت النتائج على الأرض مغايرة لما هو حاصل الآن بالرغم من المواقف المعلنة للحركة النقابية في كل ما ذكرنا التي لم تتعدَ الإعلان عن الموقف وهذا مهم في الإطار العام ولكنه غير كاف، والسبب في ذلك أن الحركة النقابية فاقدة لأهم سلاحين شرعيين يجعلانها قوة أساسية فاعلة في الحياة السياسية، والديمقراطية والاقتصادية، وهما استقلالية الحركة النقابية عن الهيمنة المفروضة عليها وفقاً للمادة الثامنة من الدستور القديم الساري مفعوله إلى هذه اللحظة، والآخر عدم تبنيها لحق الإضراب، والتظاهر السلميين اللذين أقرهما الدستور الجديد.

إن الوقوف عند مسببات الأزمة الوطنية والخروج الآمن منها يتطلب من القوى الوطنية، وعلى رأسها الحركة النقابية، التحضير لما بعد الأزمة لأن المعارك الطبقية من أجل إعادة توزيع الثروة لمصلحة أغلبية الشعب السوري ستكون الأساس في الصراع السياسي بين قوى الفساد الكبير، والقوى الوطنية المدافعة عن مستقبل سورية بأن تكون ديمقراطية ومتطورة ومقاومة.

adelyasen@live.com

الأول من أيار والدور التاريخي للشيوعيين السوريين في النضال النقابي والعمالي

◄ آلان كرد

يعود أصل الاحتفال بيوم العمال العالمي لأول مرة إلى العام ١٨٥٦ عندما قرر عمال استراليا الإضراب من أجل حقوقهم في ثماني ساعات عمل واليوم الطبقات العاملة في كل البلدان تستعد للاحتفال بالأول من أيار عيد العمال العالمي بفعاليات كفاحية وفاءً لذكرى الآلاف من عمال مدينة شيكاغو الذين أضربوا عن العمل في الأول من أيار عام ١٨٨٦ من أجل تخفيض عدد ساعات العمل اليومية إلى ثماني ساعات، وأطلقت الشرطة الأمريكية النار على العمال المضربين فانتشرت حركات التضامن الأممية مع العمال الأمريكيين في العديد من بلدان العالم الرأسمالي فقرر مؤتمر العمال العالمي المنعقد عام ١٨٩٠ في فرنسا اعتبار الأول من أيار يوم العمال العالمي للنضال من أجل حقوقهم في العالم الرأسمالي، وهكذا أصبح الأول من أيار تقليداً نضالياً للطبقات العاملة تعبيراً عن تمسكهم بحقوقهم الطبقية، وإحياءً لذكرى عمال شيكاغو الأبطال، وفي سورية احتفل بالأول من أيار بعد نشوء التنظيمات الشيوعية والنقابية الأولى وخاصة بعد تأسيس الحزب الشيوعي السوري وأثناء قيادة الشيوعيين للنضالات النقابية العمالية في سورية أصبح الأول من أيار يوماً كفاحياً للطبقة العاملة السورية الناشئة في الثلاثينيات.

● من تصميم الرفيق الراحل كمال مراد

عهد الاحتلال العثماني والاستعمار الفرنسي

احتفل مجموعة من الطلاب السوريين واللبنانيين بالأول من أيار في مدينة بيروت عام ١٩٠٧ لأول مرة في تاريخ المنطقة نتيجة التأثير العالمي لثورة ١٩٠٥ الروسية كما أصدر العامل الدمشقي حلمي الفتياني جريدة الاشتراكية عام ١٩١٢ تحيي الأول من أيار وتحرض الطبقة العاملة الناشئة للنضال من أجل مطالبها العادلة فأغلق العثمانيون الجريدة واعتقلوا صاحبها وكانت هذه المجموعات الصغيرة بداية تبلور التنظيمات الشيوعية في سورية ولبنان حتى تم تأسيس الحزب الشيوعي في سورية ولبنان عام ١٩٢٤ الذي أصدر العدد الأول من جريدة الإنسانية عام ١٩٢٥ وفي الصفحة الأولى منها صورة للاحتفال الكبير الذي أقامه الحزب في ملعب الكريستال في بيروت بمناسبة الأول من أيار حضره آلاف العمال وألقى فيه كلمة الحزب النقابي، فؤاد الشمالي سكرتير اللجنة المركزية للحزب حيا فيها عمال النسيج المضربين في حلب وعمال التبغ المضربين في بيروت، ودعا للنضال ضد الاستعمار الفرنسي وإقامة حكومة العمال والفلاحين في سورية محل حكومة الإقطاع والبرجوازية واحتفل شيوعيو دمشق بالأول من أيار لأول مرة عام ١٩٣٣ أثناء الإضرابات العمالية الكبيرة بدمشق التي شارك فيها أكثر من ٥٠ الفاً من عمال النسيج والبناء والباصات والبرق وغيرهم كما استشهد الرفيق أبو حسن عامل النسيج أثناء إضراب عمال النسيج في مدينة حلب برصاص الاستعمار الفرنسي عام ١٩٣٥ وفي حمص احتفل بيوم العمال العالمي لأول مرة في قرية حب نمرة عام ١٩٤٠ عندما قام الشيوعيون بإشعال النار فوق قمة جبلية وفي القامشلي أقيم احتفال كبير في سينما صيفية عام ١٩٤٣ اعتقل على إثرها الرفيق جان صعيب سكرتير اللجنة المنطقية للحزب في الجزيرة وقد اعتقلت السلطات الفرنسية الرفيقين إبراهيم بكري وحسين عاقو قادة نقابة عمال النسيج بدمشق أثناء احتفالات الأول من أيار ١٩٤٣ .

سورية بعد الاستقلال

بعد حصول سورية على استقلالها وجلاء الاستعمار الفرنسي عن أرض الوطن كان الحزب يصدر بيانات ونداءات إلى الطبقة العاملة السورية بمناسبة الأول من أيار لتشديد النضال ويقود الإضرابات العمالية ويساهم في تأسيس النقابات العمالية بكفاح طبقي قاس وتقيم منظمات الحزب في مختلف المحافظات احتفالات جماهيرية حاشدة بهذه المناسبة، وقد تعرض الرفاق أثناء هذه النضالات والمعارك الطبقية إلى الملاحقة وخاصة في فترة الديكتاتوريات العسكرية بين عامي ١٩٤٩ – ١٩٥٤ واعتقل العشرات من الرفاق والرفيقات لكن كل تلك الأجواء الإرهابية لم تثن عزيمة الشيوعيين الذين حصلوا على أعلى الاصوات في الانتخابات النقابية وترأسوا الكثير من النقابات منهم الرفيق جمال جركس رئيس نقابة العمال الزراعيين «الميكانيك» في الجزيرة والرفيق حسن صاصيلا سكرتير نقابة عمال البناء والرفيق مصطفى خيرو رئيس نقابة عمال الكهرباء في حلب والرفيق عبد الله بيطار سكرتير نقابة كهرباء حلب والرفيق عمر قشاش رئيس نقابة عمال الطباعة والرفيق جبران حلال سكرتير نقابة عمال البلاط والرفيق جورج بغدان رئيس نقابة عمال الموبيليا في دمشق والرفيق إبراهيم بكري رئيس نقابة عمال النسيج ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية وغيرهم، وساهموا في تأسيس نقابات أخرى مثل نقابة مستخدمي الدولة ونقابة عمال النفط في حمص ونقابة الخياطة ونقابة الجزارين ونقابة سد الفرات وخلال سنوات نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات كانت احتفالات الأول من أيار تقام في أجواء من السرية والملاحقات في أيام حكم الوحدة والانفصال وبداية حكم حزب البعث.

مرحلة الجبهة الوطنية التقدمية

منذ عام ١٩٦٥ بدأت مرحلة من التعاون بين القوى الوطنية والتقدمية في سورية وخرج الحزب الشيوعي السوري من ظروف العمل السري وأصبحت احتفالات الأول من أيار تقام في أجواء من العلنية منذ نهاية الستينيات وخاصة بداية السبعينيات توسعت هذه الاحتفالات أكثر، وأصبحت عطلة رسمية في البلاد بعد مشاركة الحزب في الجبهة الوطنية التقدمية عام ١٩٧٢ فأقيمت في دمشق عام ١٩٧٥ احتفالات ضخمة بمناسبة الأول من أيار بمشاركة شعبية ورسمية واعتقل الرفيق عماد ظاظا في هذه الاحتفالات عندما هتف في الجموع المحتشدة : تسقط حكومة التجار والسماسرة وعاشت الصداقة العربية السوفياتية عاشت الاشتراكية عاش الحزب الشيوعي السوري عاشت الجبهة الوطنية التقدمية وفي الجزيرة أخذت الاحتفالات طابعاً شعبياً حيث كان عشرات الآلاف يحضرون احتفالات الأول من أيار ويخرجون إلى الطبيعة في الأماكن التي يقيم فيها الحزب احتفالات الأول من أيار في قرية مزكفت في القامشلي وسد الحسكة وعين ديوار في ديريك وفي حلب وأثناء التحضيرات الكبرى للإحتفال بالأول من أيار عام ١٩٨٠ اغتالت عصابة من الإخوان المسلمين الرفيق أنطوان صراف عضو اللجنة المنطقية للحزب في حلب وعضو مكتب نقابة سكك الحديد في حلب في محاولة للنيل من نضال الحزب الطبقي والوطني والأممي.

كلمة أخيرة

لن نستطيع أبداً اختزال نضال الشيوعيين السوريين من أجل حقوق الطبقة العاملة في سورية وبمناسبات الأول من أيار لأنها مسيرة عقود طويلة من النضال منذ تأسيس حزبهم الحزب الشيوعي في سورية ولبنان عام ١٩٢٤ واليوم وبمناسبة الأول من أيار للعام الجاري ٢٠١٣ نجدد العهد للنضال في سبيل حقوق الطبقة العاملة السورية في وقف العنف وإسقاط السلاح ومن أجل حل سياسي شامل للأزمة السورية تؤمن للعمال العدالة الإجتماعية وممارسة حق الإضراب المطلبي عن العمل ضد من ينهب لقمتها وحقوقها من قوى الفساد والليبرالية والنهوض بالحركة النقابية.

■■

عمال لبنان: لبناء وطن العدالة الاجتماعية

أصدر المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان بياناً بمناسبة الأول من أيار عيد العمال العالمي جاء فيه:

يطل الأول من أيار عيد العمال العالمي، هذا العام والحركة النقابية والعمالية اللبنانية تشهد تحركات غير مسبوقة دفاعاً عن لقمة العيش وعن الحق بالتنظيم النقابي الحر، والحق بالعمل اللائق والحماية الاجتماعية.

إن الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، إذ يتقدم بالتهاني إلى جميع العاملات والعمال وكافة الأجراء في لبنان، فإنه يمد اليد لجميع المخلصين، ويضع كافة إمكانياته بتصرفهم من أجل بناء حركة نقابية ديمقراطية مستقلة تعمل من أجل دولة الرعاية الاجتماعية والدفاع عن مصالح العمال والموظفين، وتساهم في بناء وطن المساواة والعدالة الاجتماعية ووطنٍ خالٍ من التمييز بأشكاله كافة، وطالب العمال في بيانهم:

أولاً : الطلب من رئيس الحكومة المكلف الرئيس تمام سلام متمنياً على حكومته العتيدة الأخذ في أولويات عملها القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتراكمة والمتأزمة التي تمس وتطال حياة الشعب اللبناني بأكمله، وخاصة الفقراء منهم وذوي الدخل المحدود. مطالباً إياها بالعمل على البحث الجدي عن حلول لهذه القضايا وأبرزها ديمومة العمل ومراقبة الأسعار ووضع حد لفلتانها، وإعادة القوة الشرائية للأجر من خلال السلم المتحرك للأجور، والحفاظ على الضمان الاجتماعي وشمول كافة اللبنانيين بالتغطية الصحية وتفعيل تقديماته وإصدار مرسوم تعديل التعويضات العائلية أسوة بما حصل في القطاع العام.

ثانياً : يدين الاتحاد الوطني ويستنكر بشدة عمليات الصرف التعسفي الحاصلة على أوسع نطاق في عدد من المؤسسات منها شركة «فال» السعودية للمعاينة الميكانيكية التي ستطال هذه العملية ما يزيد عن ٤٠٠ عامل لبناني وعمليات الصرف التي تحصل في أغلب شركات النقل وتطال السائقين اللبنانيين، واستبدالهم بسائقين غير لبنانيين.

والاتحاد إذ يؤكد أن معركة موظفي المصارف في مواجهة جمعية المصارف التي تضرب عرض الحائط بالحريات النقابية بعدم تجديد العقد مع اتحاد الموظفين لا تعنيهم وحدهم وحسب إنما جميع العمال والأجراء والمستخدمين في لبنان، يعلن عن تضامنه ووقوفه الى جانب اتحاد نقابات موظفي المصارف، معتبراً أنها معركة مفصلية في مواجهة نهج متوحش جديد يطل برأسه من خلال حيتان المال، وهجمة منظمة لأصحاب الرساميل والمصارف والهيئات الاقتصادية وأصحاب العمل، على الحقوق والمكتسبات التي حصل عليها العمال والموظفون والحركة النقابية من خلال نضالاتهم الطويلة. كما يدين المماطلة في التصديق على قانون التثبيت الذي صدر عن مجلس النواب.

■■

المهندسون عاطلون عن العمل لضيق الاختصاص..!!

◄ ريم علي

إن مشكلة البطالة في سورية ليست وليدة اليوم بل بدأت تبرز في النصف الثاني من الثمانينيات، لعدم ملاقاتها بخطط تنمية اقتصادية تتناسب مع أعداد الداخلين في سوق العمل، ويقدر عدد العاطلين عن العمل في سورية نتيجة الأزمة مع عدد الذين فقدوا وظائفهم أكثر من ثلاثة ملايين مواطن، ويقدر عدد القادمين إلى سوق العمل سنوياً ما بين/ ١٥٠. ٢٥٠ ألف شخص، وتحتاج سورية إلى معدلات نمو اقتصادية عالية سنوياً حتى تستطيع استيعاب هذا العدد، مع علمنا إن تحقيق معدل نمو عال في الأمد القصير أمر مستبعد حسب واقع الأزمة حيث معدل النمو الاقتصادي الحالي سالب إلا أن بعض التقديرات غير الرسمية تشير إلى أن الرقم ما تحت السالب أي ليس هناك نمو أصلاً.

خريجو الكليات الهندسية من أكثر الشرائح الذين طالهم الظلم والأذى المادي والمعنوي ودخلوا ضمن جيش العاطلين عن العمل لعدم حصولهم على فرص عمل تليق بشهاداتهم، الأمر الذي جعل البعض من هؤلاء الخريجين يقول: «لوكنا على دراية بأن مستقبلنا سيكون بهذا الشكل ما كنا دخلنا هذه الكلية بالأصل، ولكنا عملنا أي عمل حر كريم حتى عتالين أو بائعي بسطات من أجل تأمين لقمة عيشنا والحفاظ على كرامتنا».

الاختصاصات الضيّقة

المهندسون ما بخلوا على أية مسابقة أعلنتها الحكومة دون مشاركة بهدف الاستحواذ على فرصة عمل، حتى تجاوزت أعمار بعضهم الأربعين عاماً، لقد طرح موضوع المهندسين في أكثر من مناسبة، كما أعلن عن اتفاق ثلاثي يعلن بداية النهاية لمشكلة بطالة المهندسين بين النقابة وكل من وزيري التعليم العالي، والعمل بخصوص تأمين فرص عمل لخريجي كليات الهندسة الذين فقدوا حظوظهم في العمل ما بين القطاع العام والخاص، إلا أن رئاسة مجلس الوزراء لم تستجب لهذا الاقتراح.

إن ما لم يفهم من موقف نقابة المهندسين التي من المفترض بها الدفاع عن هؤلاء الخريجين وتوظيفهم هو إصرارها على تسمية بعض الخريجين بالاختصاصات «الضيّقة» التي لا عمل لها أو العمل «حسب قولها» على «إعادة تأهيل بعض المهندسين المدنيين من ذوي التخصّصات الضيّقة إلى هندسة إنشائية عن طريق تحميلهم عدداً من المواد في الهندسة الإنشائية يخضعون بعده لإجراء امتحان وتقديم مشروع هندسي، ومن ينجح يُسمح له بالعمل كمهندس إنشائي».

إن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: من المسؤول عن فتح تلك الاختصاصات «الضيّقة» التي لا عمل لها، الطالب أم الوزارة أم الحكومة؟!.

هندسة اقتصادية

كما طالبت النقابة من وزارة التعليم العالي مساعدتها بإعادة تأهيل مهندسي الغزل والنسيج ليتمكّنوا من العمل في الهندسة الميكانيكية، وبعض تخصّصات الهندسة المدنية الأخرى «الضيّقة» للعمل كمهندس ميكانيك عام، وحسب المرسوم (٤٩) لعام ١٩٧٤ كانت الدولة ملتزمة بتعيين كل المهندسين، وبعد ذلك تراجعت الحكومة عن تطبيق المرسوم الآنف الذكر بحجة أنها اكتفت بذلك، وستقوم بتعيين من تحتاج له فقط حسب الاختصاص المطلوب.

في تصريح لأمين سر نقابة المهندسين سعد أحمد للزميلة «البعث» قال: «سابقاً كانت هناك حاجة ماسة لتعيين المهندسين وبقيت هذه الحاجة تقل، وحينها لم تكن الجامعات الخاصة قد أنشئت، والذي زاد من تفاقم المشكلة هم خريجو نظم المعلومات الإدارية ظناً منهم أنها هندسة حاسبات، ولكنها ليست شهادة هندسة مما اضطر النقابة إلى تسميتهم هندسة اقتصادية حلاً لمشكلاتهم».

هل يسمح لنا أمين السر بالكشف عن الجهة التي سمت القسم بـ«هندسة الحاسبات» كاسم براق لجذب الطلاب، وهل يسمح القانون بتغييره من هندسة الحاسبات لهندسة اقتصادية التي لا أساس لها كفرع هندسي في كل سورية.

يضيف أحمد في تصريحه: «طالبنا الجامعات الرسمية في عام ١٩٩٧ بأن تكفّ عن هذا الاتجاه من تخريج التخصّصات الهندسية الضيّقة، مثل (الري والصرف، الإدارة الهندسية، الغزل، هندسة طيران....) أو الالتزام بتعيينهم أسوة بباقي الاختصاصات، علماً أن دراسة المهندس تكلّف أهله ومجتمعه الملايين لأن كلفة دراسة طالب الهندسة في العام تعادل خمسة أضعاف كلفة الطالب الجامعي في الاختصاص الآخر، نحن نتحدث عن الاستثمار في الإنسان، فهل من المعقول أن نصرف هذه الملايين لكي نؤهل عاطلاً عن العمل؟!.».

المشكلة ليست بـ«طالبنا» المشكلة أن هذه الأقسام تم افتتاحها بمراسيم ولن تغلق بمراسيم والقضية ليست كمن يخرّج لاعب كرة قدم في ملاعبنا؟!.

فرز جديد ومشاكل متناقضة

أصدر د .وائل الحلقي رئيس مجلس الوزراء قراراً يقضي بفرز ١٨٤٩ مهندساً من خريجي الدورة الفصلية الأولى والثانية للعام الدارسي ٢٠١١٠٢٠١٢ حيث بلغت نسبة الفرز ٩ر٩٧٪من عدد المتقدمين بطلبات التعيين.

وأوضح القرار الصادر أن المعايير المعتمدة في الفرز استندت إلى حاجة الجهات العامة في الدولة من المهندسين ورغبات المهندسين، وتناسبها مع الحاجة المعلنة، وتسلسل معدلات التخرج ،حيث يتم الفرز وفقا لتسلسل درجة المعدل، وحتى يتم تأمين العدد المطلوب وفق حاجات الجهات العامة كما تمت في هذا الفرز مراعاة تأمين احتياجات محافظات المنطقة الشرقية (دير الزور والرقة والحسكة) وفق الأسس المعتمدة لذلك.

إن قرار رئيس الحكومة يناقض تصريحات أمين السر مما يعني مشاكل وتناقضات جديدة على طريق تشغيل هذه الفئة من الخريجين رغم وضوح القرار الذي يشمل خريجي آخر سنتين من عمر الأزمة، وأين الخريجون القدماء من هذا القرار الذين لم يستحوذوا على فرصة منذ تخرجهم قبل سنوات؟!.

إن العمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي، واتخاذ إجراءات أكثر جذرية في عملية الإصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد الذي بدد الثروة الوطنية على مدى سنوات طويلة، من الصعب حلها دون خطط شاملة تطال الجانب الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوطني، ولن نقضي على البطالة بهذه الطريقة.

يذكر إن الإحصائيات قدّرت عدد العاطلين عن العمل مع نهاية عام ٢٠٠٠ حوالي /٦٠٠/ ألف عاطل عن العمل، ووصل هذا العدد مع نهاية العام ٢٠٠١ إلى /٧٥٠/ ألف عاطل، وبنهاية عام ٢٠٠٢ لـ/٩٠٠/ ألف عاطل عن العمل، وفي عام ٢٠٠٥ عند انتهاء الخطة الأولى لمكافحة البطالة أكثر من ١٣٥٠,٠٠٠ عاطل عن العمل، ومنذ بداية الأزمة وحتى الآن زاد عن ثلاثة ملايين.

■■

لماذا تعديل قانون العمل؟

◄ معاذ الحجي

بعد صدور مطالبات عدة من النقابات، والأحزاب والقوى المهتمة بالشأن العمالي من أجل تعديل قانون العمل رقم ١٧ الصادر عام ٢٠١٠ بحيث أصبح من الواضح للعيان أن هذا القانون لا يخدم سوى مصلحة أرباب العمل على حساب العمال.

وسوف نلقي الضوء هنا على بعض المواد القانونية التي تحتاج لتعديل بما يخدم مصلحة الطبقة العاملة:

المادة /٦٥/: أجازت هذه المادة التسريح غير المبرر (التعسفي) من رب العمل وبإدارة منفردة الأمر الذي يضع العامل في حالة تخوف دائم من تسريحه في أية لحظة وبشكل مفاجئ مقابل تعويض شكلي وزهيد يمنحه له صاحب العمل (وفقط في حال كان العامل مسجلاً في التأمينات الاجتماعية) ومن المعلوم أن هناك قسماً كبيراً من العمال غير مسجلين لدى التأمينات الأمر الذي يضاعف مخاوفهم بالتسريح المفاجئ ودون أي تعويض.

المادة /٢٠٤ ـ ٢٠٥/: إن أبرز ما يثير الاستغراب في هذا القانون هو أسلوب التقاضي في ظل قانون العمل الجديد، حيث كانت المحكمة المختصة التي تنظر في القضايا العمالية وفق الاختصاص المحلي ـ في القانون السابق ـ هي محكمة الصلح المدنية المعروفة بانتشارها في أغلب مناطق سورية، حيث كانت تتواجد في أماكن عمل أو إقامة العامل، إضافة إلى أن هذه المحاكم لم تكن تحتاج إلى توكيل محام للمرافعة أمامها. أما في القانون الجديد، فقد تم إنشاء محكمة ذات تشكيل جديد وهي محكمة البداية العمالية. ومن المعروف أن هذا النوع من المحاكم لا يكون إلا في مراكز المدن، مما يضطر العامل للذهاب إلى مركز المدينة من أجل تأسيس دعواه، الأمر الذي يحمله مصاريف إضافية كبيرة. عدا عن اضطراره لتوكيل محام ليقوم بالمرافعة عنه مما يضيف تكلفة جديدة عليه تؤدي ـ في كثير من الأحيان ـ إلى عزوفه عن المطالبة بحقه نظراً للعقبات المادية والمكانية الجديدة (مقر المحكمة).

ولابد من التنويه إلى أن هذه المحاكم لم تقم حتى الآن بعقد أية جلسة بسبب غياب إما ممثل أرباب العمل، أو ممثل العمال ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد بند في القانون يلزم رب العمل بحضور جلسات المحاكمة. فضلاً عن أنه من الواجب تبليغ رب العمل بالذات.

المادة /٢٧٨/: فقد أحالت جميع الدعاوى المنظورة في ظل القانون الجديد إلى محكمة ذات تشكيل جديد مما حمل هذه المحكمة المزيد من الأعباء والضغوط بما يخالف نص المادة /٢٠٦/ والتي تلزم المحاكم بفصل الدعاوى العمالية بشكل مستعجل.

إن كل ما سبق لا يصب إلا في مصلحة أرباب العمل، كما أنه يشكل تعدياً على حقوق العمال في الوقت الذي هم بأمس الحاجة إلى الإنصاف خصوصاً وأنهم يتحملون مصاعب كبيرة في ظل الأزمة الحالية التي تعيشها البلاد. إن تعديل هذا القانون وبأقصى سرعة يعد واجباً ضرورياً لصون وحماية حقوق أبناء الطبقة العاملة ومنع المماطلة في تحقيقها.

■■

المحافظة ستستثمر العمال والمعامل معاً

◄ مراسل قاسيون • دمشق

تأثرت شركات عديدة في القطاع العام بالأزمة التي تمر بها البلاد فمنها توقفت عن العمل، وأخرى تعثّرت عملها وخسرت الملايين، ومنها تعرضت لتخسير متعمد من بعض الفاسدين الذين لا يفكرون إلا بنهبهم، البعض منها وصلت لمرحلة الإنعاش، والجزء الآخر يحتاج إلى حلول جذرية، خاصة تلك التي ما زالت تقبّض عمالها الرواتب بشكل متواصل وشركاتهم متوقفة عن العمل.

لقد علمت «قاسيون» أن محافظة مدينة دمشق قد أعلنت عن خطة لإقامة مشاريع استثمارية، والحصول على فرص الاستثمار في القطاع العام الصناعي في مقدمتها اغتنام معامل المحافظة التابعة للقطاع العام المتوقفة عن العمل منذ سنوات والمتواجدة في المحافظة، وإعادة تأهيلها عبر الاستثمار، بغية إيجاد فرص عمل مناسبة للذين تعطلت أعمالهم أو فقدوها خلال الأزمة التي تمر بها البلاد، وبالتالي توفير سلع معينة افتقدتها الأسواق جراء الحصار الاقتصادي الذي تمارسه دول عربية وأجنبية على المواطن السوري.

وكان محافظ دمشق اقترح في أواخر العام الماضي على وزير الصناعة الإسراع بتسليم جزء من المصانع المتوقفة إلى بعض العاطلين عن العمل والباحثين عن فرص حقيقية مقابل تقديمهم مساعدة حقيقية في إعادة إعمار وتأهيل هذه الأماكن، ومن ثم تصنيع المواد التي حرمت البلاد منها بسبب العقوبات الاقتصادية، حيث أن المواد التي سيعاد تصنيعها لابد وأن تكون بمواصفات عالمية منافسة وأسعار جيدة وملائمة، على ألا تتجاوز نسبة توزيع الأسهم ٥٥٪ لمصلحة الدولة و٤٥٪ لمصلحة العمال بحيث يتملّك كل منهم نصف سهم، عندها سيشعر العامل بالمسؤولية تجاه ملكيته، وبالرغبة الشديدة للأرباح المستقبلية التي ستعود عليه شخصياً بالإضافة إلى إمكانية توظيفه كعامل دائم في المعمل، وحصوله على التأمينات الاجتماعية والحقوق الأخرى الخاصة بالموظفين.

اللافت أن وزارة الصناعة لم تستجب للمقترح، ولم تسم ممثلين عنها ضمن اللجنة، مما يعني وجود إشكالات بين الطرفين. لأن حوالي ٩ منشآت متوقفة عن العمل منذ عقود موزعة في مدينة دمشق وريفها، ولأن الصناعات التي يمكن استحداثها في تلك المعامل تتناسب مع موقع تلك المنشآت وطبيعتها ووجودها المكاني، وربما إعادة تأهيلها لتنتج السلع نفسها التي كانت تنتجها في السابق.

فهل الخلل في العمال، أم المحافظة، أم في وزارة الصناعة، أم هو تضارب في المصالح وسحب للبساط من وزارة الصناعة، وفساد من نوع آخر؟!.

■■

من الأرشيف العمالي

هذه هي الحكاية!

◄ أبو فهد

ما من شك أن الفترة الأخيرة قد تميزت بارتفاع الأسعار، وبخاصة المواد الضرورية واليومية لفئات الشعب الواسعة من عمال وفلاحين وذوي الدخل المحدود، مما جعل الحديث عنها تدور في كل مجلس، وإذا علمنا أن المواد الاستهلاكية الأساسية كالزيت والجبن والحلاوة، بالإضافة إلى الأقمشة والفواكه وغيرها .. إذا علمنا أن هذه الأشياء تأتي في المقدمة، أدركنا سر هذه التساؤلات المشروعة على لسان جماهير عريضة من المواطنين إذ أنها تخص واقعهم المعيشي، ولأنها إن استمرت فستؤدي إلى انخفاض مستوى معيشتهم. ولو أن هذا الارتفاع في الأسعار اقتصر على المواد المستوردة لكان لذلك أكثر من مبرر، ولكنها تشمل المواد المنتجة محلياً سواء الزراعية منها أو الصناعية، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن الأسباب والدوافع والأطراف التي تتحمل المسؤولية كلياً أو جزئياً. فمن الملاحظ أن ظاهرة الغلاء تشتد، وتتفاقم في الظروف التي يشتد فيها التآمر الرجعي في البلاد، ولاشك في أن وجود بعض الأسباب الموضوعية لارتفاع أسعار بعض الحاجات، لا يخفي افتعالها وتصعيدها من الأوساط اليمينية والرجعية المتمثلة بكبار المحكرين والتجار والوسطاء وغيرهم ممن تسنح الفرصة لهم للتلاعب والاحتكار يساعدهم في ذلك العناصر السيئة في أجهزة الدولة إن هذه القوى تهدف من وراء أعمالها إلى هدفين:

سلب الجماهير الكادحة ما اكتسبته من بعض التدابير التقدمية.

تشويه سمعة النظام وإثارة سخط الجماهير الشعبية لعزله وإسقاطه، وليس من باب المصادفة أن يرافق هذه الظواهر الترويج لمحاسن «الاقتصاد الحر» و«الحرية في التجارة» من هذه الفئات نفسها.

إن مسؤولية الحكم وبخاصة وزارة الاقتصاد والتموين كبيرة وهامة في إيجاد الحلول الملائمة وذلك يتطلب:

السير في خط علمي مدروس لتوزيع المواد التموينية والاستهلاكية على اختلافها بشكل يحد من دور الوسطاء والتجار الكبار أو يلغيه إلغاء تاماً، زيادة عدد الجمعيات والمؤسسات الاستهلاكية في مختلف المناطق والأحياء وتوسيع نطاق نشاطها بزيادة مبيعاتها كماً ونوعاً، ومراقبة عملها وعمل المسؤولين في إداراتها والضرب على أيدي المستهترين منهم، وتخفيض أسعار بعض المواد الاستهلاكية الرئيسية التي تحدد الدولة أسعارها كالسكر والشاي وغيرها.

وأخيراً فإن إشراك الجماهير الشعبية وخاصة الطبقة العاملة عن طريق منظماتها في إيجاد الحلول وتطبيقها يمكن أن يلعب دوراً فعالاً في إيقاف هذا النشاط الرجعي ودفع عجلة التقدم بخطوات كبيرة إلى فيه خير الوطن والمواطنين.

قاسيون العدد ١٦ كانون الأول ١٩٧٠

لا يموت حق..

إلى المحاماة... سِر..!!!

◄ المحامي سالم الكلاس

ابن أحد أصدقائي طالب يدرس في كلية الحقوق بهدف أن يصبح محامياً ومن هذا المنطلق دفعه الفضول ليطلب مني اصطحابه معي ليزور المحاكم فكان له ما طلب، إلا أني اشترطت عليه أن يكتفي بالنظر لكل ما يشاهده بعينه ويسمعه بأذنه ومن ثم يدون ما شاهده وما سمعه لأجيبه عليه.

فكتب لي قائلاً:

بالأمس... دخلت القصر العدلي وأخذت أتجول في أروقة المحاكم ... وراعني أني لم أجد ما كنت أتوقعه.. فلا محامون يلبسون الثوب الأسود ولا مرافعات مجلجلة ... حتى أني لم أفرق ما بين المحامي وصاحب القضية.. والكل يركض جيئة وذهاباً.

وجدت قاعات مغلقة يقف على أبوابها الكثير من المحامين متأففين بانتظار أن يفتح لهم الآذن.

قال لي البعض هناك محاكم لا تباشر أعمالها إلا بعد الساعة الحادية عشرة وبعضها الآخر إلى وقت متأخر من ذلك.

دخلت إحدى المحاكم وجدت أكثر من ثلاثين محامياً يتدافعون بالمناكب أمام قوسها وما إن يصل الواحد منهم أمام القاضي حتى يأخذ بالهمس.. ماذا يقول له .. لا أحد يسمع .. ثم يمسك دفتراً وقلماً ويسجل فيه موعد التأجيل. وكأن الهدف هو تأجيل الدعوى.

الغريب أن الكل في عجلة من أمره فلا تراه يخرج من بهو المحكمة المكتظة إلا ويتنفس الصعداء.... كابوس وانزاح عن صدره...

في محكمة أخرى كانت أقل ازدحاماً لم أجد القاضي بل الكاتب وكان هو الذي يدون سطراً أو سطرين ويعطي موعد التأجيل ثم يرمي الإضبارة جانباً ليمسك غيرها بتراخي يثير الأعصاب .

المهم بقيت أتجول إلى أن تبعني رجل استوقفني ودون مقدمات أخذ يزين لي كفاءة أحدهم ومن أنه هو الذي يخرج «الزير من البير» ظناً منه أن لي قضية وأرغب بالتوكيل ولما أفهمته أنني لا أريد توكيل أي من المحامين، عندها انتحى بي جانباً وبلهجة هامسة اصطنع فيها النخوة وقال: أعرف الكثيرين ..عليك فقط أن تدفع وأنا أضمن لك النتيجة ..طبعاً ضحكت في سري ... أي نتيجة... وأي بهدلة.. وعرفت فوراً مهمة هذا الرجل وماذا يريد، لقد كان نصاباً لم تلق العدالة القبض عليه بعد .

ثم التقيت محامياً التحق بالمهنة حديثاً تربطني به معرفة قديمة استضافني إلى قاعة المحامين لشرب فنجان قهوة، بالرغم من وجود الملصقات الكثيرة على الباب والتي تقول :ممنوع دخول غير المحامين ...أدهشني الاكتظاظ في القاعة ولم أجد كرسياً أجلس عليه وعجبت ماذا يفعل كل هؤلاء ((ما شاء الله)) هل العدالة حقاً بحاجة إليهم جميعاً .... أم أنها منفذ لبطالة حملة الشهادات هل هذه حقاً هي مهنة المحاماة ؟؟!!! أين ذاك المحامي الذي يلبس الرداء الأسود، ويدافع عن موكله بصوت يهدر كالرعد ... على النقيض وجدت محامين يتكلمون مع القضاة همساً وبكثير من التحسب كلمة أو اثنتين ثم ينصرف الواحد منهم إلى أمره. إذا كان الأمر كذلك فما هي ضرورة تعلم فن الخطابة والجرأة الأدبية والتمكن من الفقه القانوني...

أستاذ أنا على أبواب التخرج من كلية الحقوق فحبذا لو أجبتني.

ابن صديقي محق، فالذي رآه غير ما يجب أن يكون والاستفاضة في الحديث عما رآه وعن أسبابه قد يحرجني، ويحرج غيري لذلك أجيب عن البعض.

تزاحم المحامين أمام قوس المحكمة مع موكليهم ظاهرة لم تكن معروفة في السابق والحق يقال إن المحامي بريء من أسبابها بل هو ضحيتها، أما عدم التفريق بين المحامي وموكله وهو في غمرة عمله اليومي ينتقل من محكمة إلى أخرى يرافع في هذه ويراجع في تلك ..يصبح لبس الثوب إعاقة أكثر منه ضرورة لذا ينزع الثوب ويمضي مسرعاً لإنجاز أعماله .

أما المرافعات التي يقصدها ابن صديقي والتي رآها في السينما أو يسمعها في حكم العدالة فهذه لا تزال قائمة ولكن أمرها انحسر بسبب كثرة الدعاوى، واقتصر على محاكم الجنايات فقط ومن الخطأ الشائع الاعتقاد أن الصيحات العالية والحركات والتلويح بالأيدي والكلام القاصف كالرعد هي من المرافعات.

أخيراً: إن الغرض الأساسي من المرافعة هو الإقناع.. إقناع المحكمة بصواب القضية وإبراز الفكرة واضحة المعالم في ذهن القاضي بأسلوب لطيف والشرط الأساسي في كل مرافعة أن يكون المحامي مقتنعاً بها، فالمحاماة مهنة اقتناع ومن ثم إقناع وهكذا تؤدي المحاماة غرضها في خدمة العدالة.

salemkallas@hotmail.com

نازحون بحكم السياح في دمشق..

«ضريبة» المنزل «الآمن» تزداد يومياً

◄ حازم عوض · قاسيون

«شعرت بأنني سائح في دمشق، علماً أنني سوريٌ أباً عن جد، ظروفي الصعبة وخسارتي لكل ما أملك في مدينة دوما بريف دمشق، لم تؤثر على صاحب هذا المنزل من الناحية الإنسانية كي يقوم بخفض الآجار، أو على الأقل ألا يقوم برفعه بعد مضي ٥ أشهر من إبرام العقد بيننا»، بهذه الكلمات بدأ عربي ذو الـ٦٠ عاماً متذمراً من حالته، التي باتت حال أغلب الوافدين إلى دمشق من المحافظات المنكوبة بحثاً عن مكان آمن.

وأضاف «عربي» إن «صاحب المنزل الذي أقطن فيه حالياً أنا وعائلتي المؤلفة من ٧ أشخاص في منطقة ركن الدين (عشوائيات)، قام برفع الآجار من ١٥ ألف ليرة سورية شهرياً إلى ١٨ ألف، وذلك في الشهر الخامس من العقد المبرم بيننا لمدة ٦ أشهر، مبرراً ذلك أنه ضرورة نتيجة غلاء الأسعار، طالباً مني الالتزام بالدفع، وإما أن أبحث عن منزل آخر».

البحث عن منزل آخر بالمنطقة ذاتها هو الحل الوحيد أمام عربي، لكنه ليس بالسهل ولن يكون مناسباً لمدخوله الشهري مهما حاول، حيث تابع حديثه قائلاً: «ليس أمامي خيار سوى البحث عن منزل آخر فمدخولي الشهري لن يكفيني لدفع الآجار حتى لو لم تم إلغاء باقي المستلزمات من حاجيات معيشتي، لكن للأسف حتى الآن لم أجد منزلاً بديلاً، فكل الأسعار متقاربة من السعر الأخير الذي طلبه صاحب العقار الحالي».

العقد المكتوب والذي نظّم عملية الآجار بين عربي وصاحب العقار، يتضمن رقماً مختلفاً عما تم الاتفاق عليه شفهياً بينهما حتى في السعر الذي سبق رفع الآجار الأخير، فأمام البلدية كتب العقد بين الطرفين بمبلغ شهري قدره ٧ آلاف ليرة سورية فقط، ومع ذلك لم يستطع عربي إلا وأن يدفع ١٥ ألفاً شهرياً لصاحب المنزل، وربما قد يضطر أن يدفع الـ١٨ ألفاً الأخيرة مضطراً، كي لا يخسر مأوى لـ٧ أشخاص نازحين.

نازحون مهددون بالنزوح

«عربي»، لم يكن النازح الوحيد الذي عانى قضية رفع الآجارات فوق المستطاع، ولم يكن الضحية الوحيدة لجشع أصحاب العقارات، حيث قال «أبو رامي»، من إدلب، مستأجر آخر في منطقة ضاحية قدسيا إنه «منذ عام ونصف تقريباً، استأجرت منزلاً غير مفروش في منطقة قدسيا بـ٧ آلاف ليرة سورية شهرياً، ورغم أن العقد بيني وبين صاحب الآجار أمام البلدية كان ٣ آلاف ليرة سورية فقط، إلا أنني التزمت بدفع المبلغ الذي اتفقنا عليه شفهياً، لكن ومع حركة النزوح الأخيرة وزيادة الطلب على الآجارات في المنطقة، أخل صاحب المنزل حتى بالإتفاق الشفهي».

وأضاف «أبو رامي» إن «صاحب المنزل طلب مني مؤخراً، أجراً شهرياً يساوي ضعف الآجار المتفق عليه سابقاً، أي ١٤ ألف ليرة سورية شهرياً، بحجة غلاء الأسعار وارتفاع الطلب في ظل حركة النزوح التي تشهدها المنطقة، وهددني بأنه في حال لم ألتزم بدفع هذا المبلغ، هناك عائلات كثيرة تنتظر المنزل ذاته بالسعر الذي يريد، وذلك يرتب علي الخروج مرغماً بانتهاء عقدي».

وأردف «دخلي الشهري حوالي الـ٢٠ ألف ليرة سورية، وهو ثابت منذ عامين، ولم يرتفع بارتفاع الأسعار، وإن قبلت بالسعر الذي يريده صاحب المنزل سأضطر لدفع حوالي ٧٥٪ من راتبي لقاء البقاء في هذا المنزل، مايسبب لي خنقة مالية كبيرة قد لا أحتملها، فأنا المنتج الوحيد في المنزل الذي يحوي ٣ أشخاص ضمنهم طفل رضيع».

دمشق ضاقت بسكانها..

بعيداً عن أحوال النازحين، لم يكن سكان دمشق أنفسهم بمعزل عن أزمة الآجارات، فقد عانى الكثير منهم من رفع سعر الآجار إلى أكثر من ضعف ما كانت عليه منذ قرابة العامين، وقد شكل ذلك أزمة حقيقية لأصحاب الدخل المحدود والموظفين الذين لم يطرأ أي تغيير على رواتبهم رغم اختلاف سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية، وفقدان الأخيرة حوالي نصف قيمتها أو أكثر.

لاتوجد ضوابط محددة من محافظة دمشق تضمن حقوق المستأجر إن تم رفع آجار العقار عليه مهما كانت نسبة الرفع، طالما كان العقد المسجل لديها يتضمن مبلغاً مختلفاً تماماً عن مايتم الاتفاق عليه شفهياً بين طرفي عقد الآجار، ورغم أن من يقوم بتسجيل العقد في البلدية يعي تماماً بأن أجرة المنزل في دمشق تفوق الـ٣ آلاف ليرة سورية منطقياً وبكثير، إلا أنه لايملك حق التدخل بهذا العقد.

وحول هذا الموضوع، قال رئيس لجنة التقييم العقاري في محافظة دمشق، ومعاون مدير التنظيم والتخطيط العمراني «جمال اليوسف» لصحيفة «قاسيون»: «إنه يمكن تقييم آجار عقار ما عن طريق لجنة مختصة من محافظة دمشق، تقوم بتقييم الأرض التي أقيم عليها العقار، ومكان هذا العقار، وكلفته وما إلى ذلك من أمور، وعلى هذا يكون آجار العقار بالسنة بنسبة ٣ إلى ٧٪ من قيمة العقار المراد استئجاره ككل».

وأردف إن «العقود التي تبرم باتفاق الطرفين أمام البلدية لايمكن التدخل بها، فالعقد هو شريعة المتعاقدين، وفي حالة حدوث أي خلاف بين الطرفين يتم الرجوع إلى العقد فقط، وليس للاتفاق الشفهي، فالقانون يحمي ملكية مالك العقار في هذه الحالة، ولكن يستطيع المستأجر الذي يشعر بالغبن أن يرفع دعوى تخمين ضد المؤجر، حتى يتمكن من تثبيت الآجار حسب القيمة الحقيقية، ويبت بهذا في القضاء وليس لدى المحافظة».

تهرب ضريبي

وعن شرعية تثبيت العقد أمام البلديات بقيمة مختلفة عما هو متفق عليه شفهياً، قال «اليوسف» إن «هذا التصرف غالباً يتم للتهرب من الضرائب، وفي حال تم إثبات هذه الحالات، يفسخ العقد المثبت ويلاحق المؤجر مالياً، ويتم تكليفه بالقيمة الحقيقية».

حديث «اليوسف» صعب التطبيق في ظل اتفاق الطرفين على العقد أمام البلدية أو المحافظة، عدا عن وجود عمليات آجار مخالفة للقانون وهي التي تتم بين الطرفين دون أي عقد مثبت لدى الجهة المعنية.

وأردف «اليوسف» إن «اختلال التوازن بين عمليات العرض والطلب، هو ما أدى إلى مشكلة الآجارات ورفع الأسعار، وذلك نتيجة الزيادة الكبيرة في الطلب» مشيراً إلى أنه «هناك مخططات كثيرة تعمل عليها محافظة دمشق، من شأنها أن تضبط زيادة الطلب على السكن في دمشق وريفها، فكلما زاد العرض انخفض الطلب، وانحسرت المشكلة».

تقديرات غير رسمية ومليارات الإعمار

اشتداد الأزمة التي تمر بها سورية، كان منشطاً لحركة الإيجارات في الأسواق العقارية، حيث شهدت ارتفاعاً غير مسبوق، وصلت معه لأرقام لا تتناسب ووضع السوريين النازحين من مناطقهم الساخنة إلى المناطق الأكثر أمناً داخل المدن وفي مقدمتها مدينة دمشق، والمناطق الهادئة بريفها.

وفي عملية رصد لسوق آجار العقارات السورية في الأزمة وبالأماكن الباردة، وصلت الإيجارات في جرمانا، وضاحية قدسيا، وغيرها إلى أرقام تتجاوز الـ ٣٠ ألف ليرة للشقق المفروشة شهرياً، و١٨ ألفاً للشقق غير المفروشة، فيما وصلت الأسعار إلى ٧٠ ألف ليرة للشقة المفروشة في منطقة شارع بغداد والتجارة ومشروع دمر. ولا توجد تقديرات رسمية لعدد المساكن المتضررة نتيجة الأحداث التي تشهدها سورية، فقد بلغ عدد المساكن المهدمة بشكل كامل ٣٠٠ ألف مسكناً حسب تقديرات الخبراء حتى شهر أيلول العام الماضي، والمتضررة بشكل جزئي حوالي ٢٥٠ ألف مسكن، وما تضررت بنيتها التحتية بما يقارب ٤٠٠ ألف مسكن، وبحسب هؤلاء الخبراء فقد تم تقدير احتياج القطاع العقاري لإعادة إعماره بحوالي ٦٠ مليار دولار وهو قابل للزيادة بظل استمرار تضرر هذا القطاع يومياً.

■■

الحواجز و«الخطأ القاتل»!

كثيرة هي الاحداث المأساوية التي تحدث للمواطنين نتيجة سلوك عناصر بعض الحواجز الأمنية، ونورد هنا تفاصيل حادثة مأساوية حصلت لعائلة سورية، ذنبها الوحيد أنها كانت ضحية «خطأ قاتل» من «الحاجز الأمني»:

أثناء قيام عناصر «الحاجز الأمني» بتفتيش المارة هرب شخص خوفاً من الحاجز ولم يتوقف، فما كان من العناصر، الذين ظنوه من المسلحين، إلا إن قاموا بتوجيه أسلحتهم والبدء بإطلاق الرصاص مباشرة باتجاه الشخص الهارب الذي ارتمى على سيارة مارة في الأثناء، وبداخلها جميع أفراد العائلة التي نتحدث عنها (الأب والأم وأطفالهما الثلاثة)، فكانت النتيجة أن الرصاص أصاب الأب والأم والشخص الهارب، الذي تبيّن فيما بعد أنه شخص «على البركة» كما يقال بالعامية، ولا علاقة له بالمسلحين البتة، وسوي الموضوع على أنه «خطأ فني»!؟

الذبداني - مراسل قاسيون

الامتحانات في الأزمة.. تحدٍّ جديد تفرضه المرحلة

◄ خاص • قاسيون

شارف العام الدراسي على النهاية، فقد تم تحديد مواعيد الامتحانات لجميع المراحل التعليمية، والتزم بعض الطلاب منازلهم بغية التحضير والاستعداد للامتحان، إلا أنه وللسنة الثالثة على التوالي، لا يمكن تجاهل الأحداث الحاصلة في سورية، والتي أثرت على كل المجالات، وتبرز مرة جديدة في مرحلة الامتحانات الهامة لتحديد مصير الطلاب وخاصة الشهادات، فقد دخلت مدينة دمشق منذ شهرين تقريباً دوامة الاضطرابات، لتعيش القلق والتوتر بسبب امتداد الأحداث إلى قلب المدينة، وما يخلقه ذلك من تبعات على العملية التعليمية، فبعد أن تحول عدد من المدارس في دمشق إلى ملجأ لمن فقد منزله، شهدت الفترة الأخيرة ما هو أكثر من ذلك، مع تكرار التفجيرات بالقرب من المدارس وتضررها مادياً وبشرياً، وسقوط قذائف على كلية الاقتصاد.

مدارس عرضة للقذائف

ياسمين طالبة في الصف العاشر في إحدى مدارس جرمانا بريف دمشق، عبرت عن خوفها من فترة الامتحانات القادمة بسبب توتر الأوضاع قائلة إن «الاستهداف العشوائي للمناطق السكنية والمدارس بقذائف الهاون، تجعل من التواجد في المدرسة خطراً للغاية، حيث تعرضت عدة مدارس في منطقتنا للقذائف ما أدى لوفاة وإصابة العديدين، وتعطل الدوام هناك».

وتابعت ياسمين قولها إن «القلق الدائم والخوف من حدوث أي تفجير أو اشتباك يؤثر سلباً على إمكانية الدراسة والحفظ، فأصوات الرصاص على مدار اليوم وخاصة في الليل تسبب الأرق الذي يؤثر على نشاطي الذهني في النهار، والإشاعات التي يتناقلها البعض حول حدث هائل متوقع، يشتت تفكيري، ويدفعني أحياناً لاتخاذ قرار بعدم تقديم الامتحان»، منوهة إلى أن «أي حادث قريب من المدارس يحصل في أيام الفحص سيعطل الامتحانات وسيمتنع الأهالي عن إرسال أولادهم للتقديم».

امتحان مضغوط نفسياً وزمنياً

وبدورها مروى طالبة شهادة ثانوية فرع علمي، تساءلت عن قدرتها على اجتياز الامتحان النهائي وقالت «تفاجأت كثيراً عندما قرأت برنامج الامتحان، فقد تم ضغط الأيام والمدة المحددة له بشكل كبير، وشعرت بالضيق بسبب هذا». وأضافت مروى إن «الفترة المختصرة بهذا الشكل ستقلص حتماً من النتائج التي كان من الممكن تحقيقها بالامتحان، فالأيام التي تفصل بين المواد هامة جداً للمراجعة والتأكيد على الهام من المنهاج، لكن مع البرنامج الجديد المضغوط لا أرى فرصاً كبيرة في الحصول على مجموع جيد».

تقديم الامتحان .. مخاطرة بالحياة

أما باسل طالب في جامعة البعث في حماة، فقال «لم أتمكن من الذهاب إلى جامعتي في الفصل الثاني على الإطلاق، فالطريق بين دمشق وحماة غير مضمون، وفكرة السفر إلى هناك مخاطرة رفضها أهلي بالكامل».

وأكمل باسل في السنة الأخيرة طب بيطري، إنه «لا يوجد كلية مماثلة لكليتي في دمشق أو غيرها، لذلك لا حل إلا بالسفر وتقديم الامتحان هناك، بغض النظر عن المخاطر وعدم إمكانية تعويض ما فاتني خلال الفصل من معلومات وخاصة في المواد العملية».

ومن جانبه قال «أبو علاء» • نازح من منطقة برزة • إن «أولادي تغيبوا عن الدوام خلال العام الحالي بشكل كبير بسبب ما حدث، إضافة لصعوبة الالتحاق بالدوام مباشرة في مدرسة أخرى، حيث لم يكن خروجنا من المنطقة مباشراً، لذلك لم ينتقل أبنائي بداية إلى مدرسة أخرى، وفاتهم تقديم الامتحانات خلال الفصل»، لافتاً إلى أن «سلامة أولادي أهم من أي شيء، ولن أخاطر بإرسالهم إلى المدرسة في حال توترت الأوضاع في فترة الامتحان».

موعد الامتحان تحدد

وتحدد موعد إجراء امتحانات المرحلة الأولى من الصف الأول إلى الصف السادس في الفترة بين ١٦ ٠١٢ أيار القادم، والصفوف (٠٧ ٠٨ ٠٩ ٠١٠ ١١) من ٢٢ ٠ ٣٠ أيار، والصف التاسع والإعدادية الشرعية من ١٩ ٠ ٣٠ أيار، بينما الصف الثالث الثانوي بفرعيه الأدبي والعلمي والثالث المهني بفروعه (الصناعية• التجارية • النسوية والثانوية الشرعية) من يوم الأحد ٢٠١٣/٦/٢ ولغاية ٢٠١٣/٦/١٨.

ألفا مدرسة متضررة

ووصل عدد المدارس التي تضررت منذ بداية الأزمة إلى ٢٣٢٦ مدرسة، بأضرار تتراوح بين بسيطة ومتوسطة وكبيرة.

وتمت صيانة أكثر من ٣٠٠ مدرسة، ليبقى ٢٠٠٠ مدرسة خارج الخدمة، منها ١٦٠٠ مدرسة لا تزال تؤوي من تضررت منازلهم.

نسبة دوام منخفضة في حلب

وتعاني بعض المحافظات من صعوبات في استمرارية العملية التربوية، على رأسها محافظة حلب، التي تبلغ نسبة الدوام في أغلب مدارسها ١١ في المئة، بسبب الظروف الأمنية وتعذر إرسال الأهالي أبناءهم إلى تلك المدارس، لكن في الإطار العام يتجاوز متوسط دوام الطلاب في المدارس ٧٥ في المئة، ومتوسط دوام الأسرة التربوية يتجاوز ٩١ في المئة في أغلب المحافظات.

بينما تعد العملية التعليمية في قطاع التعليم العالي مستمرة، باستثناء مركز جامعة الفرات في محافظة دير الزور، أما بقية الجامعات فيداوم فيها الطلاب، حيث قامت، وكانت وزارة التعليم العالي خارج إطار نظام الجامعة بالسماح للطلاب بالدوام في أية جامعة وأي معهد مواز في الجامعات الحكومية، كما تم اتخاذ قرار مؤخراً بالسماح لهم بتقديم الامتحانات في تلك الجامعات.

■■

«جديدة الفضل».. مشاهدات من قلب الحدث

◄ مراسل قاسيون

تقع جديدة الفضل في الريف الغربي لمدينة دمشق تبعد عنها حوالي ١٥ كلم كانت مقصد لجوء للآلاف من سكان المناطق المتوترة حيث وصل عدد سكانها مع النازحين إليها بالذروة لحوالي ٧٥٠٠٠ نسمة، فالمنطقة تكاد تغيب عنها رعاية الدولة الخدمية منذ نشوئها كتجمع للنازحين من الجولان السوري المحتل، تذكرتها الدولة عندما قررت إجراء عملية عسكرية فيها ضد المسلحين. العملية العسكرية على البلدة شاركت فيها وحدات للجيش العربي السوري، بالإضافة لمجموعات تعمل تحت مسمى «جيش الدفاع الوطني».

«مسلحو الفضل» بلا حاضنة شعبية..

مسلحو المنطقة لم يتجاوز عددهم ١٥٠ مسلحاً، ولم يكن لديهم حاضنة شعبية حقيقية، فأهالي الحي تعلموا من تجارب المناطق السورية الأخرى، وعرفوا الفوضى التي تستجرها عملية التسلح، والدمار الذي قد ينتج عن دوامة العنف والعنف المضاد. يضاف إلى ذلك أن حملة السلاح في الحي لعبوا دوراً سيئاً وسلطوياً يقمع الناس ووصل إلى حالات خطف متعددة من أبناء المنطقة بهدف الفدية ومن المناطق المحيطة بالجديدة. ويذكر أنه في ١٤ نيسان خرجت مظاهرة من أبناء الحي ضد الخطف وتم تحرير بعض المخطوفين وجرى اجتماع ضم بعض المسلحين والأهالي وتفاهم كلا الطرفين حينها على ضرورة وقف الخطف ضد أي جهة كانت وذلك بعد إدانة شعبية واسعة للمجموعات المسلحة التي مارست هذه الأعمال.

تصعيد بلا إنذار.. وميليشيات عنف

بدأت العملية المسلحة في ١٧ نيسان بشكل مفاجئ، حيث تم إغلاق الطرقات ومنع المدنيين من الخروج من المنطقة أو الدخول إليها. بدأت الاشتباكات بمختلف أنواع الأسلحة الثقيلة والخفيفة، ولم تستطع المجموعات المسلحة أن تصمد بشكل جدي بعد اليوم الأول، وجزء من اليوم الثاني، وهرب جزء منهم وحوصر الباقي. ومع استمرار العملية العسكرية وفي الوقت الذي كان الجيش العربي السوري يواجه المسلحين، قام أفراد من مجموعات (جيش الدفاع الوطني) بممارسة أعمال عنف شديد وترهيب ونهب واستفزاز، مسيئة للجيش وسمعته ودوره، علماً أن هذه المجموعات بقيت دائماً في الصفوف الخلفية ولم تتقدم إلى خط النار الذي رابط عنده الجيش العربي السوري. الخطير في الأمر أن هذه الميلشيات تمارس أعمالها تحت مسمى «جيش الدفاع الوطني»، وقد قامت بعمليات قتل غير مبرر ضد مدنيين وعمليات سرقة ونهب، ومارسوا استفزازاً وابتزازاً للمدنيين، ليشكلوا عامل توتير وتخريب لهدف العملية العسكرية، وليشوهوا سمعة الجيش الذي تمايز عناصره بوضوح في سلوكهم أثناء المداهمات عن عناصر الميليشيات التي لم تساهم جدياً إلا بالتصعيد والعنف غير المبرر والعشوائي ضد مدنيين من أهالي الحي.

شهادات

حدثتنا إحدى نساء المنطقة أن عناصر (أبو شريطة حمراء) أي «جيش الدفاع الوطني» قاموا بإيقاف زوجها وابنها على الحائط وهددوها بقتلهم في حال لم تقم بدفع مبالغ نقدية لهم. أبو عصام حدث أن مجموعة من «جيش الدفاع الوطني» قامت بإدخال أطفال إلى غرفة وخاطب أحدهم طفلة قائلاً: نظرتك «موعاجبتني»، ووجه السلاح تجاهها إلى أن تدخل أحد عناصر الجيش العربي السوري وقام بإخراج المسلح، حسام قال: «الله يوفق هل العسكري من الجيش العربي السوري أنقذنا من الموت على يد عصابة الشريطة الحمرا»..

هدى كانت تبحث عن زوجها الذي كان يعتقد أنه معتقل بالفوج ١٠٠ بعد أن داهم بيتها مجموعة من «الوطني» وسرق منها مبلغ ١٣٠٠٠٠ ليرة إضافة لقطع ذهبية لتفجع بعدها ويفجع معها أبناء حارتها «حارة الموالي»، إضافة إلى عمليات اعتقال اعتباطية لعدد من أبناء الحي ومنهم ناشط في حزب الإرادة الشعبية ومؤيد للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير حدثونا عن ظروف الاعتقال والضرب والإهانة التي تعرضوا لها، لكن كان المميز بحسب وصفهم وبحسب ما قال الكثير من الأهالي المعاملة الطيبة والإنسانية لجنود وضباط الجيش العربي السوري ووصف أحدهم الحالة بالقول لولا الجيش العربي السوري لكان قتل بالجديدة ٥٠٠٠ إنسان.

«جديدة الفضل» أزمة ما بعد العملية

حالياً وبعد انتهاء العمليات العسكرية في المنطقة تواجه البلدة ظروفاً معيشية صعبة فالكهرباء التي تضررت أعمدتها كثيراً لا تزال مقطوعة حتى اللحظة، كما أن المياه الشحيحة أصلاً في المنطقة غير متوفرة حالياً بالكميات الكافية ناهيك أن أهالي المنطقة يعتمدون على الكهرباء للتزود بالمياه حتى تصل إلى الخزانات. كما أن الأهالي يطالبون بإرسال عمال للنظافة، بعد أن تقاعست البلدية عن دورها حيث لا يوجد إلا بعض عمال النظافة المواظبين على عملهم رغم كل شيء، للإسراع بعمليات الدفن وتعقيم المنطقة خوفاً من الأمراض التي قد تنتقل نتيجة التأخر بدفن بعض الجثث. جديدة الفضل تحتاج اليوم لكل الرعاية الحكومية لإزالة الشرخ الكبير في قلوب أبناء الحي، تحتاج إلى إعادة التيار الكهربائي، إلى الماء والدواء وتحتاج للأمان الذي سيمكن أهلها من العودة إليها وتحتاج إلى الجيش العربي السوري لحمايتها من كل الأشكال غير الشرعية للسلاح أياً كان موقعها (معارضة\ نظام).

■■

من الذاكرة

الحياة هي المعلم

◄ محمد علي طه

ما نعانيه اليوم من أزمة موجعة، ذكرني بخطاب، كنت وأنا شاب في الثامنة عشرة أحد مستمعيه وشهوده من شرفة الضيوف في البرلمان يوم ١٧ كانون الثاني ١٩٥٥ أثناء مناقشة ميزانية الدولة والخطيب هو الرفيق خالد بكداش، وكان مسك ختامه قوله:

«أيها الزملاء الكرام ... إن الاستقرار الذي ننشده لوطننا السوري العزيز، ليس له سوى طريق واحد هو طريق سياسة وطنية ديمقراطية في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فكلما كنا أجرأ، وأبعد نظراً في انتهاج مثل هذه السياسة، كان الطريق نحو الاستقرار أوسع وأرحب. إن الشعب يريد سياسة ..يريد حكماً يشعر بأنهما مستوحيان من إرادته ومصالحه، وعندئذ تُسدّ جميع الثغرات التي يحاول أن يتسلل منها الاستعمار بمؤامراته، وعملاؤه بتهويشهم وقلاقلهم وفتنهم، ذلك هو طريق الاستقرار، ولا طريق إلاه»

وأرى أن من الواجب التذكير بتلك الصفحات الناصعة التي سطرها الرفاق المعروفون و«المجهولون». وتعبير «الوجنود المجهولون» الذي جرى، ويجري تداوله للدلالة على أن أناساً أعطوا ما لديهم من طاقة وبذل وتضحية بعيداً عن الأضواء الكاشفة، لأنهم يرون في عطائهم بنكران ذات• ممارسة لا ادعاء – واجباً مشرفاً، وهؤلاء الرائعون هم خميرة البذل الإنساني الصادق في كل مناحي الحياة.

إن الذاكرة تحتفظ بصور العشرات والمئات منهم، وكذلك أوراقي الهاجعة على رفوف مكتبتي تحتضن بمحبة ووفاء عطر عطائهم، وفي إحدى أوراقي قرأت ملاحظات كنت قد قدمتها أمام اللجنة المركزية حول المهرجان المركزي الذي أقامه الحزب عام ١٩٩٩ في صالة ملعب تشرين احتفاءً بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيسه، ومنها الملاحظة التالية :

«بذل الرفاق المكلفون بإعداد الصالة والإشراف على استقبال الضيوف وحماية الاحتفال وإنجاح هذا العمل الكبير، بذلوا جهوداً متميزة، وكثير منهم وصل الليل بالنهار في عمل متفان ونكران ذات، فلهم منا جزيل الاحترام والشكر فهم • بحق• الجنود المجهولون».

وفي المقابل تماماً هناك بعض آخر «ديدنهم التملق والانتهازية والمزاودة والبروظة» لكن كشفهم وتعريتهم وفضح مراميهم مهمة سهلة حين يُمارس النقد والنقد الذاتي في عمل الهيئات الحزبية، ولعلي قادر على ذكر شاهد على ذلك بملاحظة من الملاحظات التي سبق أن أشرت إليها بخصوص تقييم الكلمات التي ألقيت ومنها كلمة الرفيق رئيس اتحاد الشباب التي اتسمت بالانفعال، وتضمنت عبارات مستهجنة كعبارة (الأم الراعية للاتحاد) ثم جاءت كلمة رفيق آخر لم يكن ضمن المتحدثين – حُشر حشراً – لتظهر أن الأمر ليس عاطفةً أو انفعالاً، وإنما هو لوحةٌ مسرحية معدة بتخطيط ودراية، فالكلمة بمجملها بعيدة جداً عنا كشيوعيين، واعتمدت شكلاً من الخطاب، أحسست أنه دخيل على تقاليد الخطاب الشيوعي العلمي المسؤول نقلنا فجأةً «صورة وصوتا» من رحاب الحزب الشيوعي الكفاحية إلى ساحة من ساحات البرامج التي تصفع عيوننا وآذاننا كل يوم بما تقدمه من المدح المتصنع والمزاودة الرخيصة، وقد خشيت أن يتبعها بتقديم وثيقة مكتوبة بالدم تمجد الراعي والمعلم بالولاء المطلق، لذلك أرجو من الرفاق العاملين في ميدان الشباب الانتباه لمثل هذه الطروح الخطرة واللونيات التي يمكن أن تتحول إلى نهج وتيار يُبعدنا عن تراثنا العلمي في الكلمة المسؤولة. إن الانتماء والولاء أولاً وأخيراً للحزب وللوطن.

■■

ثقوب في «بالون الاختبار» الحكومي..!

◄ عشتار محمود

«سُرِّب» مشروع مقترح مقدم من هيئة التخطيط إلى الحكومة، في واحدة من تكتيكات «جس النبض» المتعارف عليها مع كل اقتراب حكومي من «خطوط الدعم الحمراء»..

رفع الدعم هو حجر الأساسي في المشروع الليبرالي السابق لما قبل الأزمة، وهو نهج فريق عمل متكامل كان يعمل بانسجام لتحويل دور الدولة الاقتصادي الاجتماعي في سورية إلى دور أقل تأثيراً، ومفصلية في سياق «تركيبة» المؤسسات الاقتصادية الدولية التي توصي بداية «بتخفيف الإنفاق الحكومي» و«عدم تشويه السوق» أي رفع الدعم..

يقول عراب الليبرالية النائب الاقتصادي السابق عبد الله الدردري «متشفياً» :

»عملياً خسرت سورية مواصفات كانت تمتلكها، فكان لديها أقل مديونية بالعالم لكن هذه الأمور انتهت، وعجز الموازنة ١،٧ ٪ سيقفز الى ١٦٪ أما العملات الأجنبية فانتهت أو ذهب ثلاثة أرباعها، كيف سنقوم بالإعمار إن لم نستدن؟! في النهاية فإن الكثيرين يخافون من شروط البنك الدولي لكن الواقع يقول إننا لانستطيع الإعمار دون قروض« .

ترى هل خسرت سورية هذه الميزات الاقتصادية إلى المستوى الذي يجبرها على تطبيق السياسات الاقتصادية الدولية التي تستهدف جهاز الدولة، وما الذرائع التي تلتقي بها جهات حكومية تسعى جاهدة لرفع الدعم مع سياسات المؤسسات الاقتصادية الدولية، ومع نهج الدردري.. سنحاول أن نوفر على الحكومة وعلى أصحاب مقترح رفع الدعم عناء «جس النبض» واضعين تساؤلات ومواقف الأطراف المتعددة..

المواطن السوري

لا بد أن القلق الشديد والغضب هو ردة الفعل الأولى لدى أغلب السوريين عند تداول خبر ومعلومة أن الحكومة تستهدف ما تبقى من دعم يقدم للمواطنين، فأسطوانة الغاز وليتر المازوت والبنزين وأسعار الكهرباء وكميات السكر والرز المقدمة بسعر مخفض استمرت سنداً للسوريين الذين قدموا الكثير من «التنازلات والساعات» في انتظار الحصول عليها.. ويحاول آخرون أن يقدروا ما السعر الذي قد تصل إليه هذه المواد الأساسية وهم قد خبروا ارتفاع أسعار السوق السوداء بما يزيد عن ٣٠٠ ٪ للغاز، ١٠٠٪ لليتر للمازوت، ٣٠٠ ٪ للسكر بين السعر الرسمي وفق الكوبونات،والسعر الخاص المستورد، على الرغم من وجود جزء هام مسعر بسعر الحكومة.. فإلى أين ستصل الأسعار؟ وعن أي الأساسيات ستتخلى أسرهم بعد الرفع الجديد ..!!

بينما بعض السوريين يتساءل تساؤلاً مشروعاً، تتخلى الدولة عن دعم جزئي لعدة مواد في الوقت الذي تسوى بيوتنا بالأرض ونفقد أعمالنا ومصادر رزقنا، ونحتاج إلى الإغاثة الكاملة.. فما دلالة ذلك؟ أما آخرون فيستاءلون إن وصل الخبر مسامعهم: وهل كانت الدولة تقدم دعماً؟؟

المستفيدون الكبار من الدعم

ماذا عن أصحاب الفائدة الكبرى من الدعم المقدم، أي مافيات نهب الدعم المنظمة وتحديداً مافيات تهريب المازوت قبل الأزمة، ومافيات احتكاره وبيعه بأسعار عالية بعدها، حيث قدر على سبيل المثال لا الحصر حصة ناهبي المازوت في محافظة ريف دمشق فقط، وخلال ستة أيام فقط من عمر الأزمة بمقدار ٩٠ مليون ل.س، وقدر الريع الذي حصل عليه سماسرة أسطوانات الغاز المنهوبة والمحتكرة بمقدار٣٠ مليار خلال عام.

أمام هذه العينة من الأرقام وهذه الحصة الهامة، لا بد من التساؤل ما المشروع البديل لهؤلاء، وأي مكسب سيتحقق من رفع الدعم لمن هم في مستوى أعلى على سلم الفساد ..

أكاديميون وذرائع نظرية

الـ «بروباغندا» الحكومية لطرح رفع الدعم تترافق مع وضع ذرائع تتعلق بالدرجة الأولى بتراجع الموارد الحكومية وضرورة تخفيف عجز الموازنة لتخفيف التضخم وبالتالي حماية الليرة السورية من التدهور، مرفقين هذه الذرائع بمحاولات «ترقيعية» تعتمد على توزيع جزء من الدعم نقداً، وهو ما يتناقض مع الذريعة الأولى أي كبح جماح التضخم، حيث أن تحويل الدعم من عيني إلى نقدي خطوة إلى الوراء تؤدي إلى زيادة النقد وتراجع الإنتاج، وتخلص الأسواق من عبء نسبي لسعر الأساس المنخفض الذي يمثله الدعم، والذي يشكل قاعدة منافسة نسبية لا تسمح بالكثير من التجاوزات. أي أن رفع الدعم في ظروف تراجع وتوقف الإنتاج لن يؤدي إلا إلى نتيجة واحدة وهي رفع التضخم بشكل حتمي، وتراجع القوة الشرائية وتآكل كل التعويضات المقدمة.

إذاً لمن..؟

إذا كان رفع الدعم لا يحقق فائدة للمواطن، أو لموارد الدولة، أو للاقتصاد الكلي بتخفيف التضخم، ويتناقض حتى مع فئة هامة من الفساد المستفيد من تواجد الدعم والأزمة معاً.. فلماذا الرفع؟؟ .. لن يبقى سوى هدف وحيد يتسق مع هدف المؤسسات الدولية وهو إزالة الدور الاقتصادي – الاجتماعي الأخير المتبقي لجهاز الدولة، وإزالته في اللحظة الحاسمة التي تحقق مستوى نوعياً من التوتر السياسي الناتج عن تراكم الاحتقان الاقتصادي الاجتماعي الناتج بعد الأزمة..

فمن يرفع الدعم إذاً.. هو من يرفع شعار إسقاط جهاز الدولة، ويقدم خدمة كبرى لكل محاصري الشعب السوري اقتصادياً واجتماعياً.. فحذار.

■■

في كلية الاقتصاد:

«احتياطي.. سعر صرف»... ويدوم النقاش

◄ محرر الشؤون الأقتصادية

استحقاقاتٍ اقتصادية هامة تطرح حالياً للنقاش والتداول وأهمها موضوع سعر الصرف، في ظل السياسة الأحادية المتكررة للمركزي التي ركزت على استخدام احتياطي القطع الأجنبي لحماية سعر الصرف، والتي لا يأتي استمرارها بنتيجة في مواجهة الواقع الموضوعي لظروف الأزمة الاقتصادية.

التخبطات الحالية في سياسة المركزي وعدم وضوح التوجه الحكومي للتعامل مع قضية سعر الصرف كلها تعكس تبايناً في المواقف والتوجهات..

استحقاق سعر الصرف اليوم أبعد من «حساسية» السوق لتصريحات المركزي، ولتحركات المضاربين والمستفيدين، استحقاق سعر الصرف في لحظة الأزمة يتجاوز هذا كله، لينتقل ويوضع في موازاة قضية الاحتياطي وحمايته، وما ينسحب على ذلك من قدرة جهاز الدولة على الاستمرار بمفاصل دوره الاقتصادي الاجتماعي المتبقية من جهة، والمستوى القادم من دور الدولة المطلوب مع تصاعد الأزمة الاقتصادية ونشوء متطلبات من نوع إغاثة، وإعادة إعمار، وتأمين مواد استهلاكية أساسية بأسعار مدعومة، وتحريك ماهو قادر على الاستمرار من النشاط الاقتصادي الحقيقي الزراعي والصناعي.. وكل المفاصل الاقتصادية الرئيسية التي إذا تركت بلا تخطيط وللفراغ فإن هذا يجعلنا أقرب ما نكون لاحتمالات انهيار الدولة..

يُعبِّر اليوم عن أهمية هذا الاستحقاق بتوجه الكثير من الفعاليات الاقتصادية والأكاديمية لنقد سياسات المركزي ولطرح تساؤلات حول اتجاه سعر الصرف والاحتمالات المترتبة عليه. وفي هذا السياق عقد في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق بتاريخ ٢٠٢١ ٢٠١٣٠٤ ورشة عمل بعنوان: «الاحتياطيات الأجنبية وسعر الصرف وأثرهما على السياستين المالية والنقدية « بدعوة من كلية الاقتصاد والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، دُعي إليها النائب الاقتصادي د.قدري جميل، نلخص بعضاً من النقاط الأساسية التي طرحها في إطار مناقشة أوراق العمل المقدمة للورشة:

● ارتفاع سعر الصرف وبالتالي تراجع قيمة العملة السورية هو نتيجة لخلل جوهري في العلاقة بين الكتلة السلعية وبين كمية النقد في التداول أو الكتلة النقدية حيث تتراجع الاولى مقابل زيادة في الثانية لتؤثر بنسب متقاربة في تغيرات سعر الصرف.

● تراجعت الكتلة السلعية بنسبة ٥٠٪ خلال العامين الماضيين، بينما ازدادت الكتلة النقدية بنسبة ٧٠٪، ليكون مستوى التغير والاختلال بين الكتلتين بنسبة ١٢٠٪.

● ارتفع سعر صرف الدولار منذ بداية الأزمة من ٥٠ل.س ليصل إلى ١٢٠ ل.س، أي أن قيمة العملة المحلية قد تراجعت بنسبة تقترب من ١٢٠٪ كذلك.

● توضح الأرقام التقريبية انعكاساً للقانون الموضوعي ليعبر التقارب عن العلاقة المباشرة بين تراجع قيمة العملة وارتفاع سعر الصرف من جهة، مع الاختلال في توازن العلاقة بين الكتلة السلعية والكتلة النقدية من جهة أخرى.

● سعر الصرف هو أحد نتائج غياب الفهم الدقيق وبالتالي التخطيط لإقامة التوازن بين الكتلة السلعية والكتلة النقدية، لذلك اعتماده كهدف مركزي هو خطأ علمي يؤدي إلى كوارث.

● كنتيجة لهذا الخطأ العلمي يحاول البعض الربط بين عجز الموازنة وسعر الصرف وهو ربط خاطئ، حيث يعتبر هؤلاء أن رفع سعر الصرف يتطلب التخفيف من عجز الموازنة والهدف المباشر من هذه العملية سيكون استهداف الدعم، ليؤدي رفعه إلى مزيد من التضخم، وتحويله من شكل سلعي إلى شكل نقدي، مساهماً في المزيد من اختلال التوازن بين الكتلتين.

● تحريض العملية الإنتاجية وزيادة الكتلة السلعية هو جوهر موضوع سعر الصرف وقيمة العملة، ليبقى للمتغيرات الأخرى المتعلقة بتقلبات المعروض النقدي، دولار/ل.س أثراً ثانوياً غير محدد.

● تحريض العملية الإنتاجية هو الجوهر لأنه يرتبط بموازنة الكتلة السلعية المنتجة مع الكتلة النقدية في التداول.

جملة هذه المعطيات تجعل التساؤل اليوم مشروع بين: هل نحافظ على الاحتياطي؟! أم نحافظ على سياسة حماية سعر الصرف؟! لأن استخدام الاحتياطي في حماية سعر الصرف هو تغيير في المعروض النقدي ولا يقترب من حل الخلل الرئيسي المتعلق بتراجع الكتلة السلعية وزيادة الكتلة النقدية بل قد يفاقمه..

■■

مفاصل دعم رغيف الخبز السوري

◄ أروى المصفي/ قاسيون

يعتبر محصول القمح من المحاصيل الاستراتيجية في سورية والتي تنال دعم الحكومة من المراحل الأولى لزراعته وصولاً إلى آخر مرحلة وأهمها، ألا وهي صناعة رغيف الخبز، حيث تقدر حاجة الفرد بحوالي ٢٧٥ غرام من الطحين يومياً، أي ما يعادل ١٠٠٣٧٥ سنوياً، يحول إلى خبز فتكون حاجته ١٢٠ كغ من الخبز سنوياً بشكل وسطي.

٢٥٪ هامش ربح ومكافأة للتسويق

وتبدأ مسيرة دعم رغيف الخبز بعلاقة الدولة مع المزارع، حيث تقدم له المحروقات بسعر مدعوم، والسماد بتكلفة رأس المال، والقروض والبذار وغيرها من مستلزمات، لحين نضوج المحصول وبدء عملية الاستلام.

وتضمنت خطة وزارة الزراعة المتعلقة بدعم المحاصيل الإستراتيجية للعام ٢٠١٢ منح هامش ربح نسبته ٢٥ ٪ على تكاليف الإنتاج الفعلية، وتم تخصيص مبلغ ١٣ مليار ليرة لدعم محصول القمح، حيث أعلنت أن المساحات المزروعة بالقمح ١،٣٣٤ مليون هكتار، وتوزعت إلى ٦٢٩ ألف هكتار للمساحات البعلية، و٧٠٥ آلاف هكتار للمساحات المروية. وأطلقت وزارة الزراعة هذا العام مكافأة لمن يقوم بتسويق محصوله خارج محافظته، إضافة للتعويض عن أجور النقل في حال قام الفلاح بذلك.

وتقوم المؤسسة العامة للحبوب باستلام المحاصيل من الفلاحين، وتشتري القمح بسعر عال (٢٢ ل.س/كغ)، بينما سيبلغ تسعير كيلو القمح ٣٦ ل.س/كغ، ثم تتولى عملية نقله وتخزينه في الصوامع (الشركة العامة للصوامع) وتعقيمه وإلى ما هنالك من إجراءات أخرى.

دعم الطحن بأكثر من ٦٠ مليار

أما طحن القمح، مهمة الشركة العامة للمطاحن، التي تشتري القمح من مؤسسة الحبوب بسعر ٢٦ ل.س/كغ للقمح القاسي و٢٥ ل.س/كغ قمح طري، وتبيعه واصلاً إلى أرض المخبز بسعر ٨ ل.س/ كغ، أي أنها تتحمل تكاليف طحنه وتعبئته بالأكياس وإيصاله إلى المخابز الآلية والاحتياطية، علماً أن التكلفة الفعلية لكيلو الطحين تقدر بحوالي ٣٦ ليرة سورية.

وقدرت الشركة العامة للمطاحن عجزها لعام ٢٠١٢ بما يزيد عن ٦٠ مليار ليرة سورية، بينما وصل العجز عام ٢٠١١ إلى حوالي ٥٨ مليار، وهذا العجز ناتج عن الفرق بين تكلفة صناعة الطحين، وبين العائدات من سعر المبيع.

ومن المخطط لعام ٢٠١٣ أن تصل كمية الاستهلاك السنوي من الدقيق إلى (٢٢٥٣٨٩٩) طن.

خسائر صناعة الخبز بـ٩٥٠ مليون

أما تحويل الطحين إلى خبز فتقوم به الشركة العامة للمخابز الآلية ولجنة المخابز الاحتياطية، حيث بلغت خسائر شركة المخابز في عام ٢٠١٢ (٧٥٠) مليون ليرة سورية، بينما قدّر العجز بحوالي ٩٥٠ مليون ليرة.

وتبلغ تكلفة كيلو الخبز الواحد الفعلية ١٠،٦٠ ل.س، أما تكلفته المعيارية فتبلغ ١٢،٥ ل.س، وتحتاج صناعة طن الخبز إلى ٦٧،٥ ليتر مازوت، حيث تحصل المخابز على ليتر المازوت بسعر ٨،٥ ل.س/ ليتر، علماً أن سعر ليتر المازوت الرسمي يبلغ ٣٥ ليرة سورية، بينما يباع في السوق السوداء بسعر يصل إلى ٦٥ ليرة سورية وسطياً.

و ينتج عن صناعة الطن الواحد من الدقيق ١٢٠٥ كيلو خبز، فقد بلغ إنتاج الشركة العامة للمخابز الآلية عام ٢٠١٢ (٨٥٠) ألف طن خبز، ما يعادل ٤٥٪ من احتياج سورية.

فيما بلغ إنتاج المخابز الاحتياطية عام ٢٠١٢ (٣٧٥ ألف طن) من الخبز، حيث ينتج عن كل ١٠٠ كيلو دقيق ١١٥،٢٥ كيلو خبز.

وتعتبر المخابز الاحتياطية رابحة عند مقارنتها بالشركة العامة للمطاحن، وذلك بسبب طبيعة العمل المختلفة، وعدد العمال والفنيين والإداريين، وما يتبعه من تكاليف تتحملها شركة المخابز تؤدي للخسارة.

وفي دراسة للمدير السابق للمخابز الاحتياطية فريد خضور تبين أن كلفة إنتاج الخبز في القطاع الخاص، إنتاجية ٨ طن في اليوم الواحد تبلغ ٧٠٠ ألف ليرة سورية، عدد العمال ٨، وهو متبع في المخابز الاحتياطية، أما كلفته في القطاع العام (شركة المخابز) بعدد عمال ٤٥ عاملاً تبلغ ١٣ مليون ل.س.

وتبلغ حاجة سورية من الدقيق سنوياً حوالي ٢مليون و٣٠٠ ألف طن، بينما لم يتجاوز إنتاجها من القمح عام ٢٠١٢ (٢ مليون طن)، في وقت تعمل فيه الحكومة على استيراد القمح من الخارج في السنوات السابقة لسد الاحتياجات المحلية، والاستفادة من فارق السعر بين القمح الطري الذي تستورده سورية بسعر رخيص وبين سعر القمح القاسي الذي تصدره بضعف سعر الطري.

■■

كفوا أيديكم..

١٣ مليار دعم القمح
+ ٦٠ مليار دعم الطحن
+ ٧٥٠ مليون شركة المخابز
مجموع المبلغ ٧٣،٧٥٠ مليار ل.س رفع الدعم يعني توزيع هذه المبالغ على الإنتاج الحالي، ليرتفع سعر كغ الخبز المنتج لدى المخابز الآلية والاحتياطية بمقدار: ٦٠ ل.س/كغ.
فكفوا أيديكم عن الدعم.. والخبز أكبر مثال..

نقاش الدعم: حسابات الحقل لا تطابق حصاد البيدر...

◄ حسان منجه

تداولت صحف محلية مشروعاً مقدماً من هيئة تخطيط الدولة للجهات الحكومية، وهو عبارة عن مقترح لآلية رفع الدعم، ليتوضح أن نقاش رفع الدعم يدور في الدوائر الرسمية، بعيداً عن كل الاعتبارات المتعلقة بالأزمة وببقاء ما تبقى من الدعم كشكل أخير لضمانات جهاز الدولة السوري للسوريين، ونناقش المقترح المطروح من حيث إمكانية تحقيق الوفر وإيصال التعويض وبعض النقاط التي نص عليها المشروع..

تستمر «الأزمة» في استباحة المحظورات الاقتصادية، وتجاوز «الخطوط الحمراء»، تحت «يافطة» عجز الموازنة العامة، وضرورات البحث عن الموارد، وهذا ما كرسته الدراسة التي أعدتها هيئة التخطيط والتعاون الدولي لتحرير أسعار المشتقات النفطية، والكهرباء، والاتصالات، إضافة إلى تعديل أسعار المواد التموينية من السكر والرز، والقصة لا تتعدى كونها «دراسة مارقة»، بل إن بعض المواقع الالكترونية تناقلت خبر توجيه وزارة النفط والثروة المعدنية كتاباً إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الداخلية تطلب فيه إعادة النظر بأسعار المشتقات النفطية، مشددة على ضرورة إعادة تسعير هذه المواد بما يتناسب مع التكلفة وأسعار المبيع العالمي، إذاً نحن أمام نية حكومية جدية على هذا الصعيد، لأن من رفع أسعار المشتقات في الأشهر السابقة رغم كل ما تركه من آثار سلبية على معيشة السوريين لن يتراجع عن تنفيذ هذا السيناريو حالياً..

عود على بدء

أشارت دراسة هيئة التخطيط والتعاون الدولي إلى تحرير أسعار المشتقات النفطية (المازوت، الغاز المنزلي، البنزين، الفيول) والكهرباء، والاتصالات، إضافة إلى تعديل أسعار المواد التموينية من السكر والرز، حيث سيكون السعر المقترح لمادة الغاز المنزلي ١٢٠٠ ل.س للأسطوانة، و٧٥ ل.س لليترالمازوت، و١٠٠ ل.س لليتر البنزين، و٦٠ ألف ل.س لطن الفيول، و١٦ لكل ك.و.س من الكهرباء، بالإضافة إلى رفع سعر السكر التمويني بما يتراوح بين ٢٥ أو ٥٠ كغ، ورفع سعر الأرز التمويني بين ٢٥ أو ٥٠ كغ، على أن يحقق التعديل المقترح في الأسعار وفراً بمقدار ٩٢٤ مليار ل.س..

أما التعويضات، فإنها ستوزع على القطاع العائلي والزراعة فقط، حيث ستمنح الشريحة الأقل إنفاقاً في سورية (١٠ ٪ من الأسر فقط) مبلغاً مالياً يتراوح ٧٦ ألف ل.س أو ٧٨,٥ ألف ل.س، وذلك وفقاً لمقترحي سعر السكر والأرز، بينما ستقدم الدولة دعماً مباشراً لنحو ٥٠٪ من قيمة الإنتاج الزراعي، وبالتالي فإن حجم الدعم يوازي وفق هذا المفهوم ما يعادل نصف الأثر على مجمل إنتاج هذا القطاع، أي إن التعويض سيبلغ ٩٠ مليار ل.س، وبناءً على ما تقدم، سيتجاوز حجم الوفر الناجم عن هذه العملية الـ ٩١٤ مليار ل.س، على أن يتم توزيع نحو ٤٢٥ ملياراً وفق هذا المقترح، ويبقى ٤٩٠ مليار ل.س كوفر سنوي بعد تقديم التعويض.. ومن المقترحات إمكانية زيادة رواتب العاملين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين بشكل مجز بما يتناسب مع الفائض المحقق من معالجة الدعم لبعض السلع والخدمات والمنتجات، إلا أن هذا المقترح لن يكون بالمجدي اقتصادياً، لما ستتبع تلك الزيادة من ارتفاع في الأسعار، ستأكل الزيادة في أحسن الأحوال، خاصة وأن تجربة الحكومات المتعاقبة عودتنا على ذلك..

حسابات الحقل وحصاد البيدر

لن تتطابق حسابات الحقل مع حصاد البيدر، فهذا البذخ و«البحترة» التي تتضمنها الدراسة كتعويضات للسوريين ستكون على الورق فقط، فالحكومة ستجد لهذا الوفر المفترض قنواتٍ ومخارج في أوقات التنفيذ، والتحرير سيكون في حينها أمراً واقعاً، إلا أن التعويض سيصبح قاب قوسين أو أدنى من الإلغاء، فما ستتحدث به الأوساط الحكومية في حينها، هو ارتفاع أسعار صرف الدولار، وارتفاع أسعار المشتقات النفطية وأسعار الغذاء عالمياً، لتتآكل تلك الزيادة، دون أن تحصل تلك الشرائح المعنية من التعويض إلا «من الجمل أذنه»..

بصريح العبارة

في الحديث عن الدعم ورفعه لا بد أن نقول الآتي: إن الإنسان السليم المعافى لا يحتاج إلى إسعاف وعلاج ومشفى... وكذلك فإن الإنسان حين يتوفر له وضع معيشي مناسب لا يحتاج إلى دعم أو إغاثة. والسؤال الذي يطرحه واقعنا الراهن المأزوم: متى يتوفر الوضع المعيشي اللائق؟ والجواب الطبيعي العلمي الصحيح هو: يتوفر حين يجري توزيع عادل للثروة، وهذا ما يناضل كل الوطنيين من أجل تحقيقه، فالمعركة اليوم هي بين المنهوبين وبين الناهبين بشتّى مواقعهم وأساليبهم.. هي بين الوطنيين واللاوطنيين وبقول مختصر: لايمكن، بل يستحيل، أن يدعَم ناهبٌ منهوباً. نقطة وإلى أول السطر.

منهوب

التعويض.. متآكل وغير مجد

الحجم الأكبر من التعويض المطروح ضمن المقترح سيوجه إلى الشريحة الأقل إنفاقا من السوريين (١٠٪)، وهو المعبر عن التعويض العائلي للمتضررين، ولكن هل ستغطي الـ ٧٦ ألف ل.س حجم الارتفاع الحاصل في الأسعار لهذه الشريحة وحدها؟! وهل ستغطي نفقاتها؟!

بحسبة بسيطة، نجد أن الأسرة تحتاج إلى ١٢ أسطوانة غاز سنوياً بالحد الأدنى (كل شهر أسطوانة)، أي أن معدل الزيادة في كل أسطوانة واحدة من الغاز مقارنة بالسعر الحالي يبلغ نحو ٨٠٠ ل.س، وبذلك تبلغ التكلفة الإجمالية الإضافية على استهلاك الغاز الإجمالي للأسرة ٩٦٠٠ ل.س، وإذا ما أسقطنا الأسعار المقترحة على مادة المازوت، نجد أن التكلفة الإجمالية الإضافية على كل ١٠٠٠ ليتر، وهو متوسط استهلاك الأسرة الواحدة، سيصل إلى ٤٠ ألف ليرة، على اعتبار أن كل ليتر سيرتفع بمقدار ٤٠ ل.س، أما فاتورة الكهرباء، فإنها سترتفع بمقدار ٦ أضعاف، إن لم نقل عشرة أضعاف، على اعتبار أن هذه الشريحة صاحبة الاستهلاك الأقل، وإذا ما افترضنا أن الفاتورة الكهربائية عن كل شهرين بحدود الـ ٢٠٠ ل.س، فهذا يعني أن الأسرة ستدفع مبلغاً إضافياً سنوياً يصل إلى ٣٦٠٠ ل.س، وهذه البنود الثلاثة وحدها كانت كافية لابتلاع ٥٣,٢ ألف ليرة سورية، وهي التي تتجاوز نسبتها ٧٠٪ من التعويض المقترح، وهنا لم نتحدث عن تأثر الأسعار المقترحة على تكلفة النقل، وعلى أسعار المواد الغذائية، وعلى المواد والمنتجات الصناعية والخدمية، وعلى مجمل متطلبات المعيشة في سورية، أي أن هذه الشريحة التي سيجري التعويض عليها ستتأثر بكل تأكيد بارتفاع الأسعار، إذا ما جرى تنفيذ هذا المقترح، ولكن هل ستكون هذه هي الشريحة الوحيدة المتأثرة على هذا الصعيد؟!

توسيع دائرة الشرائح المستحقة

الفقر في سورية لا يختزل بنسبة الـ ١٠٪ التي أظهرتها الدراسة، لأن الشرائح الخمس الأفقر في سورية (٥٠٪ من الأسر)، تنفق ٤٠ مليار ليرة سورية شهرياً، ونحو ٤٨٠ مليار ليرة سنوياً، حسب أرقام المكتب المركزي للإحصاء خلال العام ٢٠٠٩، أي أن متوسط الإنفاق الشهري لهذه الأسر بمجمله يبلغ ١٧,٧٧ التعويض.. متآكل وغير مجد

ألف ليرة شهرياً، بينما يبلغ متوسط إنفاق الأسر الأفقر في سورية ١١,٢ ألف ل.س شهرياً، أي أن الفارق في الإنفاق ليس بالكبير، خاصة وأن متوسط الإنفاق المطلوب حسب الدراسة ذاتها يبلغ ٣٠ ألف ل.س، أفلا يعني ذلك أن هذه الأسر والشرائح الخمس الأفقر هي من تحتاج إلى التعويضات أيضاً في حال إقرار الحكومة لهذه الدراسة؟! وإذا لم يقر تشميلها بمستحقات وتعويضات فإن مستويات إنفاقها ستتراجع، وستزيد من معدلات الفقر في سورية..

الشريحة الأفقر (١٠٪) ليست وحدها من تستحق التعويض إذا ما كان ارتفاع الأسعار سيتم بهذه الطريقة، لأنه وانطلاقاً من تجربة الأردن، وصلت نسبة الذين حصلوا على الدعم النقدي إلى ٧٠ ٪، فلا نطالب بهذه النسبة بل نقول إن الحد الأدنى للتعويضات يجب أن يشمل الشرائح الـ ٥٠٪ الأفقر والأقل استهلاكاً في سورية..

مخاوف محقة

أما على المستوى الإجرائي، فإن الحكومة سترفع الأسعار كما درجت العادة، ومن بعدها ستفكر في تقديم التعويضات، إن لم نقل أن هناك شهوراً طويلة ستمر دون تقديم التعويض المقترح، وهذا سينعكس سلباً على المستوى المعيشي لـ ٨٥٪ من السوريين، فإيران، فتحت حسابات للمواطنين، ووضعت المبالغ المالية المستحقة في تلك الحسابات قبل قرار رفع الأسعار، وبقيت هذه المبالغ مجمدة لحين قرار تنفيذ مشروع رفع أسعار المحروقات وتحريرها مقابل تقديم تعويض مالي، وبذلك وفّرت إيران التعويض للمتضررين في حساباتهم قبل الشروع بتنفيذ القرار، أما في الحالة السورية، فما نراه هو قرار حكومي متسرع لن يأخذ بعين الاعتبار تلك الثغرات، ليسرع في إقرار رفع الأسعار، آملاً في الحصول على تمويل للموازنة العامة تاركاً المواطن وحيداً في معركته مع الأسواق والغلاء..

■■

زائد ناقص

«ظرف خاص»

أكد حاكم مصرف سورية المركزي أديب ميالة أن العملة الوطنية السورية لم تنهر، مشيراً إلى أن انخفاض قيمتها لا يعتبر انهياراً.. وأضاف: إذا أردنا نستطيع أن نعيدها إلى مستويات أفضل من ذلك، ولكن أداء الاقتصاد الوطني يحتم علينا أن تكون قيمة العملة بهذا الشكل عند هذا المستوى.

أن تأتي متأخراً

أن تأتي متأخراً خير من ألّا تأتي أبداً، وبعد طول انتظار، جاء مدير عام الشركة العامة لصوامع الحبوب عبد اللطيف الأمين، ليشير إلى أن رئيس الحكومة وائل الحلقي وجه الشركة بنقل مليون و٦٠٠ ألف طن من حبوب الحسكة إلى محافظة دمشق، مؤكداً سعي الحكومة لإنهاء التخزين في «العراء» عبر إنشاء المزيد من الصوامع..

«تكويعة»

بعد أن جرى اتخاذ قرار السماح باستيراد ٥٠٠ طن من الفروج المجمد، وبعد شعور المربين بالسعي الجاد من البعض الحكومي لاستيراد الفروج المجمد لتأمين حاجة السوق، بدأت التصريحات تتبدل، حيث أكد مدير عام مؤسسة الدواجن سراج خضر، عن عودة أكثر من ٦٠٪ من المربين إلى ممارسة نشاطهم واستئناف عمليتهم الإنتاجية.. ويأتي هذا بعد أيام قليلة فقط من تصريح الأوساط ذاتها، عن عزوف أغلبية المربين، وتأثير قرار السماح باستيراد الفروج في زيادة نسب عزوفهم..

احتيال

ذكر عضو مجلس إدارة «غرفة تجارة دمشق» أبو الهدى اللحام، أن هناك تجاراً حققوا أرباحاً خيالية بسبب الفارق بين سعر الصرف الرسمي وفي السوق السوداء، إذ إن معظمهم يتفق مع الشركة المستوردة لترفع له السعر. وأوضح أن مصرف سورية المركزي صار يخسر حالياً بكل دولار ١٥ ليرة عن سعر السوق، بينما لم يكن يتعدى الفارق أكثر من ٣ إلى ٤ ليرات بين السعر الرسمي والسوق السوداء في بداية الأزمة..

تسريح ١٣٠ ألف عامل

أوضح وزير العمل حسن حجازي أن عدد المسرحين من عمال القطاع الخاص المنظم (أي من سجلوا في التأمينات الاجتماعية)، بلغ وفق مؤسسة التأمينات الاجتماعية نحو ١٣٠ ألف عامل.

٤٠٪ نسبة البطالة بين الشباب

أظهر تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ أن نسبة البطالة بين الشباب من عمر ١٥ إلى ٢٤ سنة» ٤٠,٢٪ خلال الفترة ٢٠٠٥•٢٠١١، كما أن نسبة العاملين إلى عدد السكان (٢٥ سنة وما فوق) وصلت إلى ٤٥,٨٪، وتشغيل الأطفال ٤٪ في الفترة ٢٠٠١ ٢٠١٠٠، والرضا العام بالحياة ٤,١ «الصفر الأقل رضا والعشرة الأكثر» خلال ٢٠٠٧•٢٠١١، والرضا بالوظيفة ٥٥,٥٪...

٥٧٠ مليار ل.س : خسائر القطاع النفطي

بلغت الخسائر المادية المباشرة في القطاع النفطي منذ بداية الأزمة حتى نهاية شهر شباط ٢٠١١٣ نحو ٥٧٠ مليار ليرة.وأشار مصدر مطلع في وزارة النفط إلى أن «الخسائر المادية المباشرة منذ بداية الأزمة حتى نهاية شهر شباط الحالي بلغت نحو ٧٣ مليار ليرة أي ما يعادل ١٠٤٢ مليون دولار محتسبة على أساس سعر صرف الليرة السورية ٧٠ ليرة مقابل الدولار».

مشروع طموح

طالب رئيس «اتحاد غرف الصناعة السورية» فارس الشهابي، بإطلاق مشروع اقتصادي يربط السوق الإيرانية والعراقية والسورية بشكل متوازن، مع إمكانية التوسيع ليشمل لبنان وروسيا، وأن يكون للاستثمار به ميزات خاصة..

عود على بدء

قررت اللجنة الفنية الخاصة بتصدير ذكور الأغنام والماعز الجبلي «الجدايا»، نقل ملف التصدير إلى اللجنة الاقتصادية لاتخاذ ما تراه الأخيرة مناسباً لجهة السماح بفتح باب التصدير من عدمه، تمهيداً في حال موافقتها لوضع آلية وبرنامج زمني معين من «وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية»، يتم من خلاله تحديد الأعداد المنتجة والمتاحة للتصدير..

آلية جديدة لتوزيع المازوت

أكد مدير فرع محروقات ريف دمشق بسام عماد، أن الحكومة ستعمل خلال الأيام القادمة على آلية جديدة لتوزيع المازوت للحد • قدر الإمكان• من تهريب المادة.

■■

هي الغالية قاسيون وقد بلغت عددها الـ ٦٠٠ مشتدة العود.. ممتدة الأفنان الخضراء.. شجرة وارفة العطاء في روض سورية البطلة وطبيعي أن نحتفي بنبتة غرسناها، فنمت وأزهرت وأثمرت... وأن نحتفي بصوت صادق مسموع، عبر ويعبر عن خفق قلوبنا ودفق آمالنا بوطن حر وشعب سعيد، وغد أفضل وأجمل.

قبل ٢٣ عاماً شاركت في المؤتمر المنطقي لمنظمة الحزب في العاصمة الذي أعطى حيزاً واسعاً لمناقشة واقع صحيفتها «قاسيون» وخلص إلى ضرورة الاستمرار في اتجاه تطويرها وتعميق طابعها الشعبي الدمشقي والعمل على حشد كل الإمكانات لإصدارها بتواتر وانتظام مرة كل أسبوعين.. يومها جرى استعراض عام لمسيرتها منذ ظهورها في شهر آب ١٩٦٧ بأربع إلى ست صفحات وبخمسة وعشرين قرشاً سورياً. وتم صدورها على يد لجنة مكونة من الرفاق منذر الشمعة وفايز جلاحج وديب الكردي وبإشراف الرفيق مراد يوسف، وذلك عقب قرار قيادة الحزب بوضع مهمة إصدار صحيفة محلية لكل لجنة منطقية. والعدد الأول كُتب ونُسخ في مكتب الحزب للنشر في حي المزرعة، إلا أن صدورها لم يكن متواتراً أو منتظماً فالعمل كان صعباً يتم على الآلة الكاتبة وتُسحب على ورق حرير بآلة السحب وبلون واحد هو الأسود، وأما لوغو - شعار - الصحيفة فيخطط باليد وبعد السحب يجري خرز الصفحات تمهيداً لتوزيعها على اللجان الفرعية والرفاق، ثم انتقل مكان إعدادها إلى مكتب اللجنة المنطقية في شارع العابد، فمكتب الحزب قرب ساحة الشهبندر ثم إلى دار الطليعة قرب سوق الخجا ثم إلى الجسر الأبيض وأخيراً إلى مقرها الحالي في مشروع دمر، ولا بد من التنويه إلى أنه ومنذ مطلع عام ١٩٧٠ صدرت صحيفة قاسيون الثقافي واستمرت لثمانية أعداد على فترات متباعدة ثم توقفت نهائياً، أما قاسيون الأم واعتباراً من العدد (١١٤) في نيسان ١٩٨٩ فتابعت صدورها بأربع صفحات كبيرة حتى العدد (١٢٩) عام ١٩٩١ ثم توقفت حتى حزيران ١٩٩٤ لتصدر بصفحتين على ورقة واحدة كبيرة إلى العدد (١٤٨) وأبرز زواياها (عرائض ومطالب - مجلس المحافظة والإدارة المحلية - نافذة على دمشق - نشاطات منظمة دمشق - حديث الشام - هل تعلم - ملف حي من أحياء دمشق - على المحك - على الرصيف - حيص بيص - حكايا شهرزاد - حكايا أبو محمود - من التراث - تصبحون على وطن - ملوحيات - الزاوية النظرية - الزاوية القانونية - فنجان قهوة مع... - ماذا تقول يا صاحبي - كيف أصبحت شيوعياً - بالإضافة إلى رسومات الكاريكاتير) وبدءاً من العدد (١٤٩) استأنفت صدورها بأربع صفحات كبيرة وأصبحت ناطقةً باسم تيار قاسيون، ومنذ الاجتماع الوطني الثامن انتقلت قاسيون من صحيفة وضعت نفسها وإمكاناتها بخدمة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين إلى ناطقة باسم اللجنة الوطنية، وهذا ما رتب عليها مسؤوليات أكبر وأدق في كل المجالات ورفع مستوى التطلب شكلاً ومضموناً وانتشاراً وأداءً عاماً، ثم وبناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري الصادر في ٢٠٠٣/١٢/١٨ أصبحت ناطقةً باسم الشيوعيين السوريين اعتباراً من العدد (٢١٢) الصادر في ٢٥ /١٢/ ٢٠٠٣ وانتظم صدورها مرة كل أسبوعين، وفي مطلع عام ٢٠٠٦ أصبحت تصدر بشكل أسبوعي وباثنتي عشرة صفحة، وأبرز ما صار يميزها إلى جانب افتتاحيتها، التحقيقات الميدانية والتقارير والملفات وزواياها المتنوعة التي تغطي مساحة الأحداث كلها بدءاً من الصفحة الأولى التي هي وجه الصحيفة إلى الصفحات الداخلية التي تتضمن القضايا العمالية والمحليات والاقتصاد والعربية والدولية والاستراتيجية والثقافية والتي غطت نشاطات الحزب والشباب الديمقراطي في المظاهرات والاعتصامات ومسير الشباب الوطني إلى ميسلون واحتفالات عيد الجلاء في دمشق والقنيطرة واحتفالات الحزب بذكرى تأسيسه وعيد العمال والاجتماعات الوطنية للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين والنشاطات الانتخابية لمجلس الشعب والإدارة المحلية ومسابقات لأجمل قصيدة وطنية لتكريسها أغنية. وغني عن البيان دورصحيفة قاسيون الرائد في التصدي للسياسات الليبرالية، والدفاع عن الاقتصاد الوطني، والدفاع عن لقمة الشعب وكرامته ولا سيما الدفاع عن الطبقة العاملة والفلاحين وحقوقهم في أن يعيشوا عيشةً لائقةً.

ومن عناوين الصحيفة البارزة :

دمشق الذاكرة - ربط السياسة الوطنية بمطالب الجماهير الكادحة - دمشق تخرج عن بكرة أبيها وتهتف بصوت عال : ارفعوا أيديكم عن العراق - الإصلاح الاقتصادي يبدأ بالنظر في السياسة الأجرية - مناطق المخالفات... إلى أين؟ - حزب الشعب... حزب الوطن - أخذ الولد بجرم أبيه - قاسيون تعود - سنديانة حمراء - وحدة التنظيم النقابي تقوم على دعائم النضال الوطني والدفاع عن مصالح العمال - ارتفاع الأسعار... إلى أين؟ - منظمة دمشق تكرم شيوعييها القدامى - إنزال العلم الأمريكي من على سطح السفارة - علم أمريكا على أرض مدخل خان أسعد باشا في استقبال سفيرتها.

وكما قال الرفاق فإننا في صحيفة قاسيون - شأننا شأن الرفاق جميعاً - يدفعنا إدراكنا الحقيقي الواعي والعملي لأهمية استعادة دور حزبنا الوظيفي الوطني والطبقي، إلى عدم التهاون أو التقصير في التفاعل مع المهام المنتصبة أمامنا، وهذا يدفعنا إلى أن نكون على مستوى التحديات وما أكثرها وما أخطرها، وإزاء ذلك لا بد من تطوير مستوى أدائنا من جوانبه كافة، ومن الطبيعي أن حجم أعبائنا وصعوبة مهمتنا وكلفتها ستزداد، ولملاقاة ذلك بجدارة لابد من أن يسهم الرفاق قي جميع المحافظات والمنظمات كافةً في رفد الصحيفة ودعمها بالمراسلات الدورية المستمرة، وتزويدها بالملفات المتنوعة، وهذا ما ننتظره من جميع الرفاق انطلاقاً من روح المسؤولية الشيوعية العالية والإمكانات الجيدة والجدية التي يتمتعون بها .

إننا لانكتفي بالنجاحات التي تحققت، بل يجب أن نتعلم من الصعوبات والإخفاقات التي مرت إيجاد الحلول الناجعة لها .

بطاقة شكر وعرفان

وبمناسبة صدور العدد (٦٠٠) نحيّي جهود كل الرفاق والأصدقاء الذين أسهموا في أن تكون قاسيون صحيفة نعتز بها، ونحيي ذكرى الرفاق الذين عملوا أو أسهموا في الكتابة لصحيفة قاسيون ورحلوا وهم: مراد يوسف (أبوسامي) وديب الكردي (أبو دياب) وعادل الملا (أبو محمد) وكمال مراد (أبو بحر) وسهيل قوطرش (أبو المجد) وهشام باكير (أبو سعيد) وعدنان درويش (أبو فهد) والأديب عبد المعين الملوحي ومحسن أيوبي (أبوعصام) وياسرالنجار (أبو وسام) وستيركوه ميقري (أبو محمود) والدكتور توفيق البطل، لذكراهم كل الاحترام والتقدير.

وتحية حارة نزجيها إلى أسرة تحرير قاسيون هم وجميع الفنيّين والعاملين في مكتبها ونشدّ على أيديهم متمنين لهم دوام النجاح والتوفيق.

● **قاسيوني مزمن**

وقالت قاسيون....

تنشر قاسيون في هذا العدد بعضاً من المواقف التي عبرت عنها في افتتاحياتها، عن الموقف من تطورات الأزمة ومآلاتها المفترضة، ويكتشف القارىء ببساطة شديدة أنه لو تم الأخذ بهذه الاراء لوفرنا على الشعب والوطن الكثير من التضحيات من دماء وبنى تحتية....

● **قاسيون العدد٥٠١- ٢٨\٤\٢٠١١**

مع تفاعل الأوضاع الداخلية في سورية، يزداد تصعيد الخارج من ضغوطه وتجليات تدخله بدءاً من تصريحات ساسة بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة والكيان الصهيوني وليس انتهاءً بتصريحات ساسة تركيا وقطر التي لم تعد ملتبسة بل كشفت عن حقيقة نواياها، والأدوار الطامحة للعبها أو الموكلة لها ولو على حساب الوحدة الوطنية للشعب السوري الذين يدعون الانتصار له. أما الهدف من هذا التصعيد فهو محاولة التأثير على مسار الأحداث في سورية ورفع منسوب الدم عبر تحريك القوى المتطرفة لكي ترفع من منسوب شعاراتها الاستفزازية للنظام في وقت لا تمتلك فيه تأثيراً كافياً على الأرض، والضغط على النظام بحيث لا يرى سوى انتهاج سلوك يناسب غايات الخارج التقسيمية والتفتيتية لسورية الدولة والمجتمع، عبر رفع وتيرة العقوبات على سورية ونظامها بعد أن يندفع ليس فقط لقمع من يركب موجة الحراك الشعبي من مسلحين ومرتبطين وتكفيريين بل لمواجهة الحراك الشعبي ذاته، رغم أنه تم الإقرار بمشروعيته إن كان سلمياً وذا مطالب إصلاحية واضحة، مثلما تم التوضيح أنه «ليس كل من خرج إلى الشارع هو متآمر»، وأنه لا ينبغي أخذ الغالبية الطامحة للتغيير بجريرة القلة المأجورة التي تريد حرف التغيير وإضاعة الوطن ككل.

● **قاسيون ٥٠٥ ٢٦- \٥\٢٠١١**

لابد من التأكيد على ضرورة إجراء حوار وطني علني وشفاف لا تشارك فيه قوى سياسية وطنية مستقلة فقط، بل يجب أن تشارك فيه كل قوى المجتمع المهتمة بالشأن العام، وهذا يتطلب أن تكون جلسات الحوار ومواضيعه معلنة على كل وسائل الإعلام الوطني المرئية والمسموعة والمقروءة والإلكترونية، حتى لا يشعر أحد ما في المجتمع أن هناك من يقرر عنه دون علمه ومشاركته.

وهذا يؤدي إلى إقناع الشارع والرأي العام الداخلي بأن الحوار وطني صرف ولا يتأثر بإملاءات خارجية، وكذلك لا يخضع لأية اعتبارات عرقية أو عشائرية أو مناطقية أو فئوية، وهي مفاهيم مرفوضة وتعيدنا لما قبل قيام الدولة الوطنية الجامعة.

نحن مع الإسراع في إطلاق الحوار دون أن يعني ذلك القفز فوق ضرورة إنضاج كل القضايا التي ستطرح على بساط الحوار الرصين والمسؤول، خصوصاً أن الحوار هو ممر إجباري للخروج من الأزمة ووضع الأسس الصحيحة لبناء الدولة القوية والعادلة، والتي على رأس أهدافها تأمين كرامة المواطن في «كلمته ولقمته» لأنه الأساس في الدفاع عن كرامة الوطن.

● **قاسيون ٥٠٦- ١١\٦\٢٠١١**

ففي النظام والمجتمع يوجد قوى هامة مستفيدة من الفساد الكبير بسبب النهب الواسع الذي تمارسه، وهي ترى في الإصلاح الشامل خطراً ليس فقط على ثرواتها الحالية واللاحقة المفترضة، وإنما أيضاً على نفوذها وتأثيرها..

وأكثر ما تخافه هو الحساب على ما اقترفته أيديها بحق الشعب والدولة خلال سنوات كثيرة، وهي ترى أن ساعة الحساب تقترب بسرعة إذا ما انتصر برنامج الإصلاح الشامل والجذري، السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وبينت الوقائع بشكل لا يقبل الشك أن هذه القوى المرعوبة من التحولات الإيجابية الممكنة في البلاد موجودة في بعض أجهزة الأمن، التي استخدمت العنف بشكل دموي مقصود ومدروس، وموجودة في ميليشيات قوى الفساد الكبير المتحالفة عبر «الشبيحة» مع العناصر الفاسدة والمخترقة في بعض القوى الأمنية، وموجودة أيضاً في المجموعات المسلحة التي تظهر هنا أو هناك وتحاول الاختفاء وراء الحركة الشعبية ذات المطالب المحقة. ■■

خياران لاثالث لهما!

نعتقد أن المستوى الذي وصلت إليه الأزمة الوطنية، وضع البلاد أمام خيارين لاثالث لهما، وهما خياران متناقضان على طول الخط أحدهما ينفي الآخر ويلغيه، وهما خياريا:
-الحل السياسي
- أوانتهاء سورية كوحدة جغرافية سياسية.

إن الحديث عن امكانية فرط عقد الوطن السوري على مرارته، هو تعبير عن الحقائق المتشكلة على الأرض، ومعرفة بطبيعة القوى الفاعلة على خط الأزمة، فتقطّع أوصال البلاد، وعدم قدرة الدولة على ايصال مواد الاستهلاك اليومي بما فيها الخبز إلى بقاع عديدة من الأرض السورية، وأن تكون الحدود السورية مع دول الجوار خارج المراقبة والمتابعة، وأن تكون مؤسسات الدولة عاجزة عن ايصال الرواتب إلى موظفيها في العديد من المحافظات والمدن، وأن تصبح أرصفة الشوارع في المناطق الشمالية على طول الحدود السورية التركية غارقة بالبضائع التركية، وأن ينهب النفط السوري بأبخس الاثمان وفي رابعة النهار، وأن يتعمّق دور البنى التقليدية من طائفية ودينية وعرقية هي كلها مظاهر تشكل بدايات انهيار الدولة والمعنى الوحيد لاستمرار هذا الوضع هو تثبيته كأمر واقع والوصول إلى تقسيم البلاد، ومن هنا تنبع ضرورة العمل بعكس الطريقة التي تم العمل بها في إدارة الازمة حتى الآن، طالما أن هذه الطريقة أوصلت البلاد الى ما وصلت إليه أي ضرورة الإسراع في البدء بالحل السياسي الذي يشكل الحوار الوطني الجدي أداته الرئيسية، أما التسويف والمماطلة والتأجيل وعدم أخذ دور الزمن بعين الاعتبار ودوره في تراكم التعقيدات والوقائع آنفة الذكر يؤدي موضوعياً إلى الخيار الاخر.

وإذا كانت تتمظهر خيارات فرعية غير الخيارين الذي جرى الحديث عنهما، يحاول هذا الطرف أو ذاك فرضها من قبيل «الحسم العسكري» و«الاسقاط» ويحاول كلٍ منهما اقناع مناصريه بها، فأنها تظل خيارات غير واقعية وليس لها حظاً في التجسيد على أرض الواقع حسب ما تؤكده تجربة عامين من الصراع العبثي الدائر في البلاد، وتقود الى الخيار الثاني ومن هنا فأن أحد أهم مقاييس الوطنية السورية اليوم تكمن في العمل مع جميع القوى الوطنية في البلاد للضغط باتجاه الحل السياسي، وإلا فأن الأبواب مفتوحة على الخيار الآخر.

■■

الجذور الطبقية للأزمة

◄ د.م. عفيف رحمة

لقد أصبح اليوم واضحاً أكثر من أي وقت مضى ما أحدثته المادة الثامنة السابقة من تشويه في الوعي السياسي، على مستوى النخب كما على المستوى الشعبي، فغياب التفاعل الفكري والمعرفي وتأطير الرؤى السياسية في قوالب ضيقة لم ينتجا إلا خللاً أخلاقياً نرى اليوم تجلياته في التقسيم الشاقولي للمجتمع السوري حيث الشعب موزع بين فريقين: الموالاة واللاموالاة.

تقسيم لا مبدئي غاب عنه البعد الطبقي، يتم إستثماره في تقييم وطنية المواطن وفق موقعه من خط فاصل متمثل بالشخصية الإعتبارية للسلطة السياسية، تقسيم انزاحت عنه الموضوعية وحلت محلها ذاتية النخب السياسية التي تحاول إعادة تعزيز البنية السياسية القديمة من جديد.

نخب تنذرنا اليوم بخطورة دور القوى الخارجية، وكأنه حدث جديد رغم معرفة الشعب القديمة به، ظناً بأنها تستطيع تسطيح حجم القضايا الداخلية رغم عمق تعقيداتها، متعمدة تغييب الجذور التاريخية لهذه الأزمة للتقليل من شأن الأوضاع المأساوية للبيئة الشعبية الحاضنة للعنف والفوضى، في محاولة بائسة لتسخيف ما أنتجه فساد السلطة وسياساتها الإقتصادية من آثار كارثية على المستوى الإنساني والوطني.

اليوم مثل البارحة حظيت هذه النخب بكامل منصات الإعلام الرسمي لتفرض رؤيتها الذاتية بفوقية مفرطة مروجة لمعاييرها الخاصة التي وضعت بموجبها ودون حرج شرائح واسعة من المجتمع السوري في موضع اللاوطنية.

فوقية سياسية لم ولن تساعد في أي وقت من الأوقات في تخفيض شحنة التوتر بل ستزيد من سعته ومن عدم الثقة بين فريقي الانقسام الشاقولي، وتفقد الجموع الشعبية الأمل بالتغيير السلمي الديمقراطي لتدفع المكون الشعبي بقوة عدم الثقة نحو المزيد من العنف والتطرف.

كان يمكن لهذا التقسيم أن يتغير جذرياً فيما لو نظر الجميع إلى الأزمة على أنها أزمة طبقية ذات جذور تاريخية أنتجتها السياسات الإقتصادية التي رَسمت بمباركة من منظومة الفساد مخططاً جديداً لتوزيع الثروة بعيداً كل البعد عن العدالة الإجتماعية التي سعى ويسعى من أجلها شعبنا منذ الإستقلال.

إن من يريد اليوم أن يقف من الأزمة موقفاً وطنياً لا يُفترض به أن يجد في البؤس أمراً إرادياً، ولا يصح له أخلاقياً أن يضع الفئات التي انزلقت نحو العنف والتمرد بقوة فقرها وعوزها موضع إتهام بشبهة التخلف والعدمية الوطنية تارة وبيع الضمير والإرتزاق تارة أخرى، بل يسعى، بموضوعية تامة ومن موقع وطني صادق، لتحليل الأسباب المادية التي أودت بهذه الشريحة الشعبية الواسعة إلى ما هي عليه من شبهات.

لقد اثبتت تجارب الشعوب قاطبة، في الشرق كما في الغرب بمنظوماتها السياسية المختلفة، أن معالجة أي أزمة وطنية لا يمكن أن تحقق نجاحاً إلا إذا ارتكزت على مراجعة وطنية شاملة إنطلاقاً من الحقائق المادية التي أنتجتها السياسات الإقتصادية من فقر وجهل وبطالة.

ثلاثية البؤس هذه، الفقر والجهل والبطالة، تنامت في سوريا خلال الأعوام الفائتة ككرة الثلج في بيئة كانت أحوج ما تكون لرؤية وطنية صادقة تتحول إلى مشروع وطني شامل للتنمية البشرية يأخذ في مقدمة أولوياته مصلحة الشريحة الأكثر إسهاماً في تكوين الثروة الوطنية، غير أن سورية إبتعدت عن هذا الهدف منذ عقد من الزمن حين تمّ التحديث والحديث عن إشتراكيات متنوعة والترويج لإشتراكية جديدة في سورية، إشتراكية برجوازية السلطة، إشتراكية بمعايير سياسية ومدلولات اقتصادية غير الإشتراكية التي عرفنا أسسها ودافعنا عن قيمها الأخلاقية طوال عقود.

«إشتراكية» جديدة تنازلت فيها الدولة عن مهامها الوطنية وفي مقدمتها دعم الطبقات الشعبية وقوتها العاملة الأكثر إسهاماً في إنتاج الثروة الوطنية، «اشتراكية» فريدة من نوعها ما أثمرت إلا بتطوير التمركز الجغرافي للحركة الإقتصادية وتعزيز الأنشطة التجارية والصناعات التحويلية بدلاً من توفير الأسس المادية والبنى التحتية لتطوير الصناعات الوطنية وتنمية الريف بقطاعه الزراعي والزراعي-الصناعي، الكفيل بخلق فرص عمل محلية لتشغيل القوة الناشئة الأشد حاجة للعمل والأكثر عرضة لإغواءات الهجرة أو التهجير نحو الأسواق المجاورة أو المراكز الداخلية الكبرى للإنتاج.

إن الوقائع الميدانية تؤكد أن لا مخرج إلا بالحوار، الحوار الذي لا يحتاج للتشاور بل لخطوات صادقة وجريئة تتناسب مع عمق القضية وأهميتها، خطوات تفتح الأفق نحو المستقبل وتعيد الثقة بإمكانيات التغيير الجذري والشامل بالطرق السلمية والديمقراطية.

خطوات ربما تتقدمها أولى تطبيقات الديمقراطية في تسليم سلطة الإدارات المحلية لأهلها وأصحابها دون ضوابط حزبية أو أمنية سعياً لفتح الأبواب المغلقة والحدود المحلية التي أنشأها العنف والعنف المضاد، ليؤازرها حوار وطني بين مختلف الطبقات الشعبية وممثليهم برعاية هيئة من الوطنيين المستقلين دون وصايات سياسية أو حزبية.

لقد اثبت لنا تطور الأحداث أن لا مكان للطائفية في سوريا ولا يجوز المتاجرة بها ولا مكان للتقسيم لأن لا أحد يؤمن به إلا من يريد استثمارها لإطالة الأزمة ولا مكان للتطرف لأن السوريين يؤمنون بأنه حالة مرضية لا فائدة من إفزاع العامة منه، وأثبتت لنا تجربتنا المرة كما تجارب الشعوب الأخرى أن لا مفر من التغيير لأنه من حتميات التاريخ الموضوعية التي يستحيل التلاعب بمساراتها.

■■

بث الروح في أوهام «الحسم العسكري»

◄ محمد الذياب

عادت الأوساط الإعلامية والسياسية المتشددة في النظام إلى نغمة الحسم العسكري ضد المعارضة المسلحة، وجاء ذلك، للأسف الشديد، عبر الإعلام الرسمي الذي كان قد قطع شوطاً خلال الأشهر الماضية في اقترابه من لغة الحوار والحل السياسي كمواكبة للمبادرة الحكومية للحل السياسي. فما الذي استجد؟؟

وقفت قوى الفساد الكبير داخل النظام منذ بداية الأزمة ضد الحل السياسي، ومارست الشحن من خلال إيهام الناس، وجمهور الموالاة تحديداً، بأن القوة العسكرية التي تمتلكها الدولة قادرة على حسم الوضع ضد المؤامرة بمعزل عن إنجاز أي إصلاح أو مطلب محق للحركة الشعبية السلمية، لا بل دعت إلى مقابلة مطالب هذه الحركة بالعنف، الأمر الذي سهل على الغرب وحلفائه في المنطقة التدخل بالبلاد سياسياً وعسكرياً تحت ذرائع حماية الشعب من عنف النظام.

وعبر هذا الطريق تصاعد العنف والعنف المضاد في البلاد وزج بالجيش في حرب طاحنة كان من الممكن تجنبها عبر الحوار وملاقاة مطالب المحتجين منذ البداية وقطع الطريق على التدخلات الخارجية..

استمر العنف وما رافقه من خسائر في الأرواح والبنى التحتية تحت شعاري: «إسقاط النظام» من جانب متشددي المعارضة، وشعار «الحسم العسكري» من جانب متشددي الموالاة. والواقع أن التوازنات الدولية والداخلية كانت تمنع انتصار أي من الطرفين عسكريا، الأمر الذي يفرض الاحتكام إلى لغة الحوار والحل السياسي كمخرج وحيد من الأزمة. إلا أن الطرفين المتشددين كانا يناوران باستمرار للتملص من التوصل إلى حل سياسي، ويعملان على تعبئة الجماهير حول منطق «الانتصار العسكري»، عبر الماكينات الإعلامية والتحريض وتقوية النزعة الثأرية..آلخ.

واستمر الوضع هكذا حتى بلغت الأزمة من الشدة ما أرهق الناس على اختلاف مواقفهم ومواقعهم وبدأت تتزعزع الثقة بقدرة أي من الطرفين على الحسم، وترافق ذلك مع توافق روسي- أمريكي حول تسوية الأزمة السورية سياسياً، فبدأ الانعطاف باتجاه الحل السياسي خضوعاً للضغوط الدولية والشعبية، وبدا ذلك جليا في مبادرة الحكومة للحل السياسي ورد بعض رموز المعارضة في الخارج إيجابا عليها. وبدأ الحديث عن مشاورات وتهيئة الأجواء لعقد مؤتمر للحوار الوطني وإلى ما هنالك..

وفي الواقع، إن الهدف الأساسي من بث الروح في وهم «الحسم العسكري» هو الالتفاف على الحل السياسي بما يجعله شكلياً فاقداً لأي مضمون حقيقي يكفل تحقيق التغيير الجذري الشامل الذي ينشده السوريون. ولكي يضمن لقوى الفساد الكبير حفاظها على بعض المواقع في المرحلة المقبلة. وتثبت تجربة الشهور القليلة الماضية التي شهدت نقاشاً واسعاً حول سيناريو الحل السياسي والحوار أن الشريحة الأوسع من المجتمع السوري فقدت الثقة بأي خطاب من هذا النوع.

لذا ينبغي الحفاظ على ما تم تحقيقه من تقدّم اتجاه الحل السياسي، على قلته، وتعزيز هذا الميل، وعدم الانسياق خلف تلك المحاولات البائسة لإعادة إحياء الأوهام التي دفع ثمنها السوريون وحدهم دماءاً ودماراً.

■■

التكامل والانسجام بين متشددي النظام والمعارضة

◄ فادي خضر

عامان كاملان انقضيا على انفجار الأزمة في سورية، ذلك الانفجار أوحى لجميع القوى المتشددة بأن تغييرا جذريا تشارك فيه الغالبية المنهوبة يلوح في الأفق.

هذا الانطباع لدى أعداء مصالح الأكثرية المنهوبة في البلاد كان يكفيها لإطلاق عنان العنف الآثم، الذي أوصل البلاد إلى ما وصلت إليه اليوم، والذي أخذ أشكالاً مختلفة ومتغيرة على طول فصول الأزمة، في الشارع والإعلام وفي الأوساط السياسية داخل البلاد وخارجها.

حيث بدى جلياً على طول الأشهر المنصرمة أن هذه الأطراف المتشددة كانت تعاني رهاباً تاريخياً من عودة الجماهير إلى الشارع، تلك الجماهير التي عادت إلى واجهة الحياة السياسية في البلاد مطالبة بحقوقها السياسية والاقتصادية..

كانت مصلحة المتشددين في الطرفين تقتضي تكريس أوهام «الحسم والإسقاط»، التي احتاجت على الدوام إلى تغذيتها بأعمال العنف والعنف المضاد لتتابع عملها كنقيض للحل السياسي الآمن، لأن استمرار دوامة العنف يؤجل البت في الملفات التي تطال رؤوس الفساد الكبير والمسؤولين عن العنف..

وهكذا تستمر دوامة العنف والعنف مضاد وتتصاعد كأن الموتورين من الطرفين يمررون الكرات فيما بينهم ذهاباً وإياباً، فذريعة ممارسة العنف من أحد الجانبين هي عنف الطرف الآخر، والعكس صحيح، الأمر الذي يبقي الحل السياسي بعيدا وغير معقول، كما يزعمون. وهذا الأمر يدلل على اتفاق ضمني هو أشبه بتكامل وانسجام بين عنفي الطرفين.

هذه الحالة التي لازمت فصول الأزمة حتى اليوم أتعبت الناس وأوهمتهم في كثير من الأوقات أن الحل السياسي هو ضرب من الخيال، وأن البلاد دخلت النفق المظلم الذي لا مخرج منه..

ثم ما لبث أن تقدم الحل السياسي مؤخرا ليصبح خيارا ضروريا للطرفين بعدما أفلس خطاب «الحسم والإسقاط»، وجاء الانعطاف باتجاه خيار الحل السياسي كنتيجة للتوازن الصفري دولياً وإقليمياً، الذي تكرس لاحقاً بالفيتو الروسي- الصيني المكرر ثلاث مرات، وكنتيجة للتوافقات الدولية على حل الأزمة السورية حلاً سياسياً..

لم يؤد الانعطاف باتجاه الحل السياسي إلى انكفاء أعمال العنف، بل تزايدت بشكل مضطرد في الأسابيع الأخيرة في محاولة بائسة من هؤلاء لإعادة إحياء أوهام «الحسم- الإسقاط»، وللتشويش على الحل السياسي. تجلت هذه الأعمال بالتفجيرات الأخيرة إضافة إلى استهداف العاصمة بالقذائف، وسلوك بعض الأجهزة الأمنية المتشددة، وتعاملهم السيء مع المواطنين، وعمليات الخطف المنهج من قبل الميليشيات الموزعة هنا وهناك..

كلها أعمال إن هدفت فهي تهدف إلى التشويش على المسارات الآمنة للحل التي ستعصف بتجار الأزمات وتكنس المتشددين إلى دائرة القصاص في المرحلة المقبلة..

■■

«مين» فَرعَنَك على «اسمنت طرطوس»...؟

◄ خاص - مراسل قاسيون

تواطؤ رسمي كلّف الخزينة العامة مئات الملايين من الليرات المهدورة، وفي حسابات الزمن هدر أيضاً، مرّ عامان ونيف من مدة عقد تطوير معمل أسمنت طرطوس الموقّع مع شركة فرعون دون أن يتحقق الحد الأدنى من بنوده، فلا الإنتاجية ارتفعت رغم انقضاء نصف مدة العقد، ودون أن تتخذ إدارة المعمل أو المؤسسة الإجراءات الاحترازية المفترضة بحق «فرعون» في الوقت المناسب، كالحجز الاحتياطي على حصتها من الأسمنت، أو توجيه الإنذار إليها، كما أن للمعمل مستحقات مالية على شركة فرعون بقيمة ٥٢٨ مليون ل.س لم تسعَ الإدارة للمطالبة بها، ولم تتذكرها إلا بعد فوات الأوان، فالمستثمر توقف عن العمل، ومن الصعوبة استرجاع تلك المستحقات حالياً، والأنكى من كل ذلك، المعمل سيبقى على حالته الراهنة دون تطوير إلى أن تقرر شركة فرعون العودة، فالمعمل ملزم بـ«فرعون» رغم توقفها، والعقد لا يسمح بتطوير المعمل بالجهود الذاتية أو عبر أي طرف آخر..

للسكوت ثمن أيضاً!

لم تبخل بعض المصادر المطلعة على جريدة «قاسيون» بالمعلومات والأرقام التي تلخص صورة الفساد المستشري بمسار تنفيذ عقد شركة فرعون، والتي أشارت إلى أن الغايات الأساسية للعقد لم تنفذ رغم انقضاء نصف مدة العقد، والتي ترتكز في جوهرها على زيادة الإنتاج، وتحسين الكفاءة الإنتاجية، والتقليل من حجم التلوث البيئي، و«كأنك يا أبا زيد ما غزيت»، وفي حينها، أي بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، كان المهندس إبراهيم عباس مديراً لمعمل أسمنت طرطوس، وهو المدير العام لمؤسسة الأسمنت حالياً، والمدير الفني كان «علي جوهرة»، والذي أصبح مدير معمل الأسمنت في طرطوس، وعلى أيام هذين المديرين، جرت الكثير من التجاوزات دون توجيه إنذار أو مساءلة خطية أو مطالبة جدية أو استفسار حتى إلى شركة فرعون، مما يضع الكثير من الشبهات، ويترك العديد من علامات الاستفهام والتساؤلات حول طبيعة العلاقة التي ارتبط بها هؤلاء بإدارة شركة فرعون، فمن لا يكترث بملايين الليرات المستحقة لمصلحة مؤسسته لا بد أن لسكوته ثمناً، وإلا لما تجاهلوا ما ائتمنوا عليه من المال العام؟!

عدم تنفيذ ساحة التجانس حتى الآن!

البدء من ساحة التجانس، حيث وضعت شركة فرعون انجاز الساحة في عام ٢٠٠٩ هدفاً لها، إلا أنها لم تنجزها، ومرّ عام ٢٠١٠ ولم تنجز، وحتى الآن لم يجر تنفيذها، وهي من أهم بنود العقد، لأنها تؤمن • من الناحية التقنية • تشغيل المواد ضمن معمل الأسمنت مستقلاً عن عملية الاقتلاع واستخراج المواد الأولية، وهذا يخفض تشغيل المعمل لوردية واحدة، ويقلل عدد التفجيرات، ويكفل زيادة الإنتاجية، ويخفض انبعاثات الضجيج والغبار، لأنها ستبعث على فترات زمنية أقل، وبوجود ساحة التجانس، سيكون هناك ضمان لتزويد الأفران بالمواد الخام بشكل دائم بدلاً من الانقطاعات حالياً، فتجهيز ساحة التجانس يضمن انتظام واستقرار واستمرارية عمل منشأة الفرن لفترة طويلة وبصورة أكبر، وهذا سينعكس بالاستهلاك المنخفض للطاقة في المطاحن والأفران، بالإضافة لانخفاض الطاقة الحرارية المبذولة في عملية الحرق، وهذا بمجمله سيترك نتائج ايجابية على عمل شركة الأسمنت، وسيحسن مستويات الإنتاج..

«ساحة التجانس » وهي الأساس لرفع الإنتاجية وتخفيف الضغط على الورديات وخفض الأنبعاثات وضبط عمل الأفران، والمفترض إنجازها منذ ٢٠٠٩ لم تنجز حتى اليوم.

لم تزد «فرعون» الإنتاج إلّا ٥ .٧٠٪ عن السنوات السابقة في حين ينص العقد بغايته الأولى على رفع الإنتاج ١٥٠٪.

لم تنفذ ساحة التجانس، ولم تتابع إدارة معمل الأسمنت موضوع التنفيذ في عام ٢٠١٠، مع أن العقد واضح، ويفرض إرسال مذكرة لشركة «فرعون» إذا أخلت بالشروط، حيث تنص المادة ١٩ من العقد على أنه: «في حال تبين لأي فريق عدم تقيد الفريق الآخر بأحكام هذا العقد، فعلى هذا الفريق إبلاغ الفريق الآخر ملاحظاته خطياً لتلافيها ودياً، وفي حال عدم استجابة الفريق الآخر للمخالفات العقدية الجوهرية، يقوم الفريق المتضرر بتبليغ الفريق الآخر بموجب كتاب مدعم بالثبوتيات طالباً التنفيذ»، إلا أنه لم يجر اللجوء إلى هذا البند من المؤسسة أو إدارة المعمل، ولم يوجَه أي إنذار أو استفسار لشركة فرعون، فإذا كان لديها مبرراتها المقبولة كان يمكن تقديمها أو النقاش فيها، كما أن الجهات الوصائية لم توضع بصورة التقصير الحاصل، ولو وضعت لكان بالإمكان مشاركة أكبر قدر ممكن من الجهات الفنية والقانونية، ولكن الاحتفاظ بهذا الأمر من قبل الشركة يوضع عليه العديد من إشارات الاستفهام!..

أدى عدم التزام شركة فرعون بالبرنامج الزمني لتجهيز وتطوير ساحة التجانس لفوات منفعة كبيرة على معمل الأسمنت من جهة، وعلى الدولة من جهة أخرى، وهذا ما لا تتحمله شركة فرعون بمفردها، بل إن ضعف متابعة إدارة معمل الأسمنت أو المؤسسة العامة لكيفية تنفيذ العقد هو من يتحمل المسؤولية الأكبر في فوات هذه المنفعة بالدرجة الأولى، فقد يكون لشركة فرعون مبرراتها، ولكن ما هي مبررات تقاعس هؤلاء عن متابعة ما ائتمنوا عليه من الأموال والأملاك العامة؟! فالمستثمر له الحق في أن يحدد مصير استثماره على هواه، ولكن الجهات المؤتمنة على تلك الأملاك هي من يتوجب عليها لجمه، من خلال متابعتها ومراقبتها للتنفيذ، وعليها تقع المسؤولية المطلقة في نهاية الأمر..

وماذا عن غياب متابعة التنفيذ؟!

لم تلتزم شركة فرعون بالبرنامج الزمني لتنفيذ ساحة التجانس ومجموعة الفلاتر، وضاعت سنتان وربع تقريباً من عمر العقد، ولم يرتق الإنتاج تدريجياً كما جرى الاتفاق، ولذلك نسأل: متى سيجَري الارتقاء بالإنتاج الذي هو غاية العقد؟! خاصة وأن المكون الرئيسي لزيادة الإنتاج لم يعد موجوداً (ساحة التجانس ومجموعة الفلاتر)، فهل يمكن رفع الإنتاج بآخر شهر من العقد؟! وهذا غير ممكن منطقياً أو علمياً، فلو تمت متابعة تطبيق البرنامج الزمني بالشكل الأمثل، لكان يمكن أن تكون هذه المنشأة جاهزة للعمل عند توقف مجموعة فرعون في نيسان من عام ٢٠١١، وكان يمكن الاستفادة منها وتسخيرها لمصلحة الشركة، فحتى لو توقفت شركة فرعون عن العمل بعد أن تم تجهيز ساحة التجانس بموجب العقد، لكان وضع المعمل أفضل، وتحسنت القدرات الإنتاجية بشكل أكبر من الوضع القائم حالياً، فإنشاء ساحة التجانس كان يكفي للوصول إلى الإنتاج المستهدف..

تنفيذ ٧٠٪ من خطة «فرعون» الإنتاجية

كما كان للخطة الإنتاجية والارتقاء التدريجي بالإنتاج للوصول إلى ٢١٥٠ ألف طن من الأسمنت في نهاية العقد نصيبه من التجاهل أيضاً، ففي عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ كانت شركة فرعون مشرفة على العمل الإنتاجي بشكل كامل، إلا أنها لم تحقق تطوراً واضحاً في الإنتاج كما جرى الاتفاق بموجب العقد، ففي عام ٢٠٠٩، وضعت شركة فرعون خطة لإنتاج ١٨٠٠ ألف طن من الأسمنت، إلا أن الإنتاج الفعلي بلغ ١٢٧١ ألف طن، بنسبة تنفيذ بحدود ٧١٪، وبالتالي، فإن هناك نحو ٥٢٨,٩٥٠ ألف طن من الأسمنت غير منفذة، كما أن واقع الإنتاج في عام ٢٠١٠ لم يكن بالأفضل، فقد أنتج ١٥٠٠ ألف طن من الأسمنت، بينما كانت خطة فرعون محددة بـ ٢ مليون طن من الأسمنت..

وبالرجوع إلى الوراء قليلاً، تؤكد الأرقام أن إنتاج معمل أسمنت طرطوس بمفرده وصل إلى ١٣٩٤ ألف طن من الأسمنت في عام ٢٠٠٧، أي أن الفارق في الإنتاج مع وجود شركة فرعون خلال عامين وربع يتراوح بين٦٠ – ٧٠ ألف طن من الأسمنت، ولهذا نسأل: فإذا لم تستطع شركة فرعون تطوير الإنتاج في النصف الأول من العقد فعلياً، فهل يمكن للشركة أن تحقق قفزة كبيرة في الإنتاج بالنصف الثاني من العقد؟! خاصة وأن تطور الإنتاج سيكون بالتدريج!

١٥٠ ألف طن أسمنت لـ«فرعون» في عامين

يباع الأسمنت الزائد عن الإنتاج المضمون (١٤٥٠ ألف طن من الأسمنت سنوياً) بسعر التكلفة لشركة فرعون، ولهذا فقد حصلت شركة فرعون على ٣١,٨١٠ ألف طن من الأسمنت في عام ٢٠٠٩، أما في عام ٢٠١٠، فقد وصلت حصتها إلى ١١٥ ألف طن، ومن ١ كانون الثاني ٢٠١١ وحتى ١٤ نيسان ٢٠١١، (وهو التوقيت الذي أعلن فيه فرعون التوقف عن العمل) حصلت شركة فرعون على ١٠ آلاف طن أسمنت، أي أن حصتها الإجمالية بلغت ١٥٠ ألف طن، ويضاف على الطن الواحد ١٤٠٠ ل.س كرسم إنفاق استهلاكي لمصلحة الخزينة العامة للدولة، ولكن لا بد من التساؤل: كيف تم إعطاء هذه الحصص لشركة فرعون رغم أن عليها ذمماً مالية مستحقة لمعمل أسمنت طرطوس؟!..

تقييم خاطئ

وضعت شركة فرعون خططها الإنتاجية، ولكن لم تنجزها، وكان رقم الإنتاج النهائي كان أقل من المخطط بكثير، رغم الوصول إلى مستويات الإنتاج المضمون وتجاوزها أحياناً، ولكن الإدارة القائمة (في عام ٢٠٠٩ و٢٠١٠) لم تسأل عن أسباب انخفاض إنتاج شركة فرعون مقارنة بالخطة الموضوعة!! لا بل كانت ترد على مسامع بعض المتسائلين عن ذلك بالقول: هل تريد أن تكون ملكاً أكثر من الملك نفسه؟! منطلقة من تبريرها القائم على أن فرعون هو الخاسر إذا لم تنفذ الخطة الإنتاجية، إلا أن هذا التقييم خاطئ، فالخزينة العامة للدولة خسرت ١٤٠٠ ل.س على كل طن من الأسمنت كرسم إنفاق استهلاكي، إذا لم يتم الالتزام بالخطة الإنتاجية المقررة من «فرعون»، ففي عام ٢٠٠٩، كان الإنتاج الفعلي أقل من المخطط بنحو ٥٠٠ ألف طن، أي أن الخزينة العامة خسرت ٧٠٠ مليون ليرة كرسم إنفاق استهلاكي، وفي عام ٢٠١٠، وصلت قيمة الملايين الضائعة إلى ٩٠٠ مليون ليرة، وهذا الرقم يعادل الأرباح السنوية لمعمل الأسمنت..

الفضيحة الأخرى تتمثل في تحديد الاعتمادات المالية للشركة على أساس الخطط الإنتاجية الموضوعة، على أن يجري انفاقها لإجراء أعمال الصيانة المطلوبة والمفترضة، إلا أن عدم تنفيذ الخطة الإنتاجية الموضوعة سيدفعنا للتساؤل عن كيفية صرف هذه الاعتمادات المالية، وهل شركة فرعون هي السبب في عدم تحقيق الخطة؟! وهل هناك من طلبات لم يجر تنفيذها؟! ولو وجد هكذا شيء كان يجب أن يطلب، وكان يمكن الحديث فيها لتجاوزها، فمن الممكن ظهور بعض المعوقات، ولكن أحداً لم يسأل عنها، وهذا ناتج عن عدم المتابعة والإهمال المتعمد لتنفيذ عقد فرعون..

عدم مطالبة «فرعون» بالمستحقات المالية

استورد معمل الأسمنت في طرطوس تجهيزات الفلاتر القماشية، وتم الاتفاق بموجب ملحق خاص بالعقد على تسديد أجور تركيبها من شركة فرعون بعد انقضاء عام واحد على التركيب والتشغيل، وتم تنفيذ وتركيب هذا المشروع في عام ٢٠٠٨، ويستحق الدفع بقيمته البالغة ١٧٤,٥٩٦ مليون ل.س بعد انقضاء السنة التالية على التنفيذ والتشغيل، أي في ٣ كانون الثاني من عام ٢٠١٠، ويستحق الدفع على شركة فرعون في ٤ كانون الثاني ٢٠١٠، وقامت مجموعة فرعون بتسديد جزء منه، وبقي عليها مستحقات للدفع بقيمة تتراوح بين ٨٠ • ٩٠ مليون ليرة، ولكن لم تتم المطالبة بهذا المبلغ من جانب معمل الأسمنت إلا في ٢١ نيسان من عام ٢٠١١، أي بعد توقف شركة فرعون عن العمل في شهر نيسان من العام ذاته، وبهذا تكون شركة فرعون قد دفعت جزءاً من المستحقات المالية المترتبة عليها على مراحل، أي بالتقسيط، وبما يشكل مخالفة للعقد الذي لا ينص على التقسيط بطبيعة الحال، فهل من صلاحية إدارة المعمل تقسيط المبلغ أو تأجيل دفعه؟! وبحسب المعلومات، فليس من صلاحيتها تأجيل سداد المبلغ المستحق لدى شركة فرعون، ورغم ذلك، أخذت شركة فرعون حصتها من كميات الأسمنت الفائضة عن إنتاج المضمون في عام ٢٠١٠، فكيف أعطيت الشركة حصتها قبل سداد مستحقاتها المالية المترتبة عليها لشركة الأسمنت؟! بينما كان يتوجب على إدارة معمل الأسمنت الحفاظ على حصة «فرعون» كأمانة ريثما تدفع مستحقاتها المالية، وفي المحصلة، فإن أي شخص لا يطالِب بدفع المستحقات المالية المترتبة عليه للدولة لن يلام كثيراً، إلا أن الحق على الطرف الآخر والمتمثل بشركة الأسمنت، والتي تجاهلت قضية المطالبة بهذه المبالغ..

٥٢٨ مليون ل.س مستحقات ضائعة

٥٢٨ مليون ليرة مجموع المبالغ المستحقة على شركة فرعون خلال النصف الأول من العقد، وهي موزعة بين فروقات كهرباء وفيول بقيمة ٢٥٦ مليون ل.س منذ ١٥ أيلول ٢٠٠٩ وحتى ١٤ أيلول ٢٠١٠، و١٧٨ مليون منذ ١٥ أيلول ٢٠١٠ وحتى توقف المعمل، ومبلغ ٩٣ مليون فروقات الفلاتر، إلا أن جميع المطالبات التي قامت بها إدارة معمل الأسمنت في طرطوس كانت بعد توقف شركة فرعون عن العمل، والتي تعتبر مطالبة شكلية فقط، لأن لا إمكانية لتحصيلها فعلياً، حيث أصبحت عملية المتابعة أو توجيه الإنذارات بعد توقف الشركة غير مجدية..

فحسب نصوص العقد، يلتزم الطرف الثاني (شركة فرعون) بالوصول إلى الحدود المعيارية اعتباراً من السنة الثانية للعقد، والتي تبدأ بـ ١٥ أيلول ٢٠٠٩ وتنتهي بـ ١٤ أيلول ٢٠١٠، وتم احتساب الفوارق بالحدود المعيارية خلال السنة الثانية، فتبين أنها تصل ٢٥٦,١٧٢ مليون ل.س، وهذا المبلغ يستحق على شركة فرعون لمعمل أسمنت طرطوس، وكان يفترض المطالبة به بعد نهاية السنة الثانية بأسبوع أو شهر أو شهرين، إلا أن هذا لم يحصل إلا في شهر تشرين الأول من عام ٢٠١١، وذلك بعد ٦ أشهر من توقف الشركة عن العمل، وهذان يستحقان الدفع فعلاً، ولم تجر عملية الدفع لأنه لم يكن هناك مطالبة من إدارة معمل أسمَنت طرطوس، كما أن هناك فروقات في تخفيض الاستهلاك الفعلي والمعياري من تاريخ ١٥ أيلول ٢٠١٠ ولغاية ١٥ نيسان ٢٠١١، وتبلغ ١٧٨ مليون ل.س، وجرت عملية المطالبة بهذا المبلغ بعد توقف شركة فرعون عن العمل، وهذه كلها أرباح مهدورة وضائعة في دهاليز الفساد بمعمل أسمنت طرطوس..

«تحت رحمة شركة فرعون»

العقد بغايته الأولى (زيادة الإنتاج بشكل تدريجي إلى ٢١٥٠ ألف طن من الأسمنت في نهاية العقد) لم ينفذ، ولم تنخفض تكاليف الإنتاج المنصوص عليها في العقد، والذي يتيح إمكانية المنافسة، وكذلك لم تنخفض نسب التلوث إلى الحدود المطلوبة، وضاع على الدولة رسم الإنفاق الاستهلاكي، وأمنت الأسواق الداخلية حاجتها من الاستيراد أو التهريب، لكن أحداً لم يتساءل عن الأسباب، كما أن الايجابيات المتوقعة، بخلق أسلوب عمل جديد، وتحسين الوضع البيئي للمعمل لم تتحقق هي الأخرى، والأسوأ من كل ذلك، أن معمل الأسمنت لن يكون قادراً على تطوير نفسه بشكل ذاتي أو إدخال أي طرف آخر، وهو مرتبط بشركة فرعون بموجب العقد، فالعقد مع شركة فرعون أبرم وفق القانون رقم ٤ لعام ٢٠٠٨ الخاص بالتحكيم في المنازعات المدنية والاقتصادية، وأي خلاف مع «فرعون» سيكون عبارة عن هيئة تحكيم، والقرار الصادر عنها نهائي، ولا يحق لأي فريق أو جهة الاعتراض، والتحكيم غايته فسخ العقد فقط، وذلك عوضاً عن التوقيع مع شركة فرعون وفق قانون العقود ٥١، فالعقد لا يتضمن إلزامية تنفيذ العقد من شركة فرعون، أو الاستغناء عنها، أو التنفيذ على حسابه في حال الإخلال بالعقد، أما وفق القانون ٥١، فإذا لم ينفذ المستثمر أو المتعهد العقد، فإن من حق الشركة أن تنفذ على حسابها إذا أخل في تنفيذ العقد، وتستطيع مطالبته بالفروقات..

معمل الأسمنت بات خارج دائرة التطوير حتى إشعار آخر، فإما أن يفسخ العقد بموجب لجنة التحكيم، وبهذا تضيع ملايين الليرات المستحقة على الخزينة العامة للدولة في حال حصوله، إلا أن المراهنة على عودة شركة فرعون التي «شمّعت الخيط وهربت» منذ بداية الأحداث في سورية بات أمراً غير وارد، لنصبح كالذي «يشتري السمك بالماء»، فالأصداء ترددت عن فتح وزارة الصناعة لملف شركة فرعون، على أمل أن يتم حسم الملف بأسرع وقت ممكن بما يخدم مصلحة معمل أسمنت طرطوس حرصاً على المال العام..

■■

الهند وخطر الشركات الغربية

◄ بقلم : كولين تودهانتر
ترجمة وإعداد : نور طه

تشكّل اتفاقية التجارة الحرة المزمع عقدها بين الهند والاتحاد الأوروبي والتي تعرف اختصاراً بـ (FTA) خطراً كبيراً يصل حدّ التسبب بإعادة هيكلة جذرية للمجتمع الهندي، ناهيك عن تأثيرها على حياة مئات الملايين من المواطنين الهنود. حيث تجري مناقشة هذه الاتفاقية من ممثلين سياسيين عن كلا الطرفين ممن يتحدثون - زوراً - بإسم الشعب، والذين ينتهجون سياسة اقتصادية ليبرالية شبيهة بتلك التي تسببت -من قبل- بإفلاس العديد من المجتمعات الغربية.

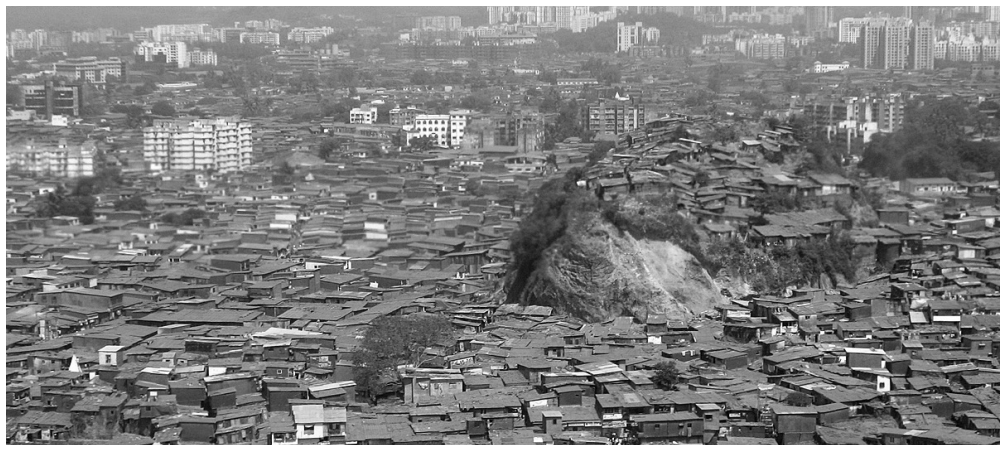

وقد شملت المفاوضات بين الطرفين – التي بدأت عام ٢٠٠٧ – مجالات واسعة شملت أنواعاً عديدة من البضائع والمنتجات والخدمات إضافة إلى قوانين الاستثمار والمشتريات الحكومية وحقوق الملكية الفردية. ومازالت البلدان «المتقدمة» تلجأ مجتمعة أكثر فأكثر لأسلوب الاتفاقات التجارية الثنائية مع دول «نامية» متفرقة لرغبتها في دفع تسويق أجنداتها التي تم رفضها من الدول النامية في منظمة التجارة العالمية.

إن هذه الاتفاقية تمثل بشكل أساسي مطالب الشركات التجارية الكبرى في الغرب، وتصبّ في مساعيها الاستراتيجية التي ترمي إلى السيطرة والهيمنة على السياسات والسياسيين الحكوميين، وفي الوقت الذي تغرق فيه الاقتصادات الغربية في أزماتها، فإن الهند تبدو كغنيمة جاهزة للأطماع الربحية اللامتناهية للشركات العابرة للقارّات.

النيوليبرالية تعصف بالفلاحين

إن الاتحاد الأوروبي يعاني من مشكلة فيض إنتاج في قطاع الألبان لديه، لذلك فإنه يبحث عن تفريغ هذا الفائض عبر ضخ منتجات منه في أسواق الدول الأخرى، الأمر الذي يؤدي بدوره لنتائج سلبية على أسعار المنتجين والعوائد في تلك الدول.

ومن الجدير بالذكر هنا أن قطاع الألبان في الهند يتمتع – بمعظمه – بحالة من الإكتفاء الذاتي، كما أنه يُوظف نحو ٩٠ مليون عاملاً ٧٥ مليوناً منهم من النساء العاملات. لذا، فإن هذا القطاع يُشكّل «باب رزق» للمزارعين الصغار والفقراء المُعدمين كونه مصدراً أساسياً من مصادر الدخل للملايين من العائلات الهندية.

ويتساءل هنا أحد الناشطين في لجنة التنسيق التابعة للحركة الفلاحية في جنوب الهند عن مدى مصداقية ادعاء الحكومة بأنها ستحمي قطاع الألبان لديها، ويبدو هذا التساؤل مشروعاً بالنظر إلى هوسها – الحكومة – بالاستثمارات الغربية وتوجهاتها النيو ليبرالية.

بشكل عام، فإن أرباح الشركات الأوروبية ستكون هائلة في حال تمكنت من طرح منتجاتها والحلول – مؤقتاً – محلّ المنتجين والمزارعين المحليين. كما أن الاتحاد الأوروبي يسعى تحت مسمى «التجارة الحرة» لدفع الهند باتجاه إزالة القيود التي تفرضها على وارداتها، مما سيؤدي – لو تم – إلى عجز المزارعين الهنود عن منافسة الشركات الزراعية الأوروبية التي ستجتاح قطاع الزراعة الهندي معززةً بإمكانياتها المتقدمة. إن من المُفترض أن تتم التجارة الحرة بين نظيرين متعادلين من حيث القدرة والإمكانيات، إلا أن هذه الاتفاقية تتناقض بشكل كبير مع هذا المفهوم لعدم وجود حالة من التنافس العادل بين طرفيها.

منع التقدم التقني

إن أحد الأهداف الأخرى التي ينشدها الأوروبيون من خلال هذه الاتفاقية هو تأمين حماية أفضل لشركات التقنيات الحيوية التابعة لهم. وتتجسد هذه الحماية بتعزيز حقوق الملكية الفكرية لهذه الشركات، الأمر الذي سيسمح لها ببيع بذورها الزراعية في الهند بالسعر الذي تريده. إضافة إلى حرمان المزارعين الهنود من تبادل البذور أو الاحتفاظ بها. إن المزارعين الهنود الآن – وقبل عقد الاتفاقية – مديونون، ويقوم بعضهم أحياناً بتنفيذ عمليات انتحار جماعي نتيجة معاناتهم الكبيرة التي تعود لأسباب كثيرة كالارتفاع الهائل في أسعار كل من المنتجات المعدلة وراثياً والضرورية لعملية الزراعة من جهة، والحبوب التي تبيعها الشركات الخاصة من جهة أخرى.

وتمتد سلسلة المطامع التي يصبو إليها الأوروبيون عبر هذه الاتفاقية لتصل إلى مجال الاستثمارات، حيث أنهم يخططون لـ «تحرير» كل من قوانين الاستثمار والخدمات الاقتصادية والمصرفية. مما سيمكّن البنوك الأوروبية والشركات المالية الغربية من الدخول إلى السوق الهندية. ووفقاً لبعض المصادر المطلعة، فإن المستثمرين الأوروبيين سيحصلون – عند إبرام الاتفاقية – على الأفضلية في استخدام المصادر الطبيعية كالأرض والمياه والمناطق الساحلية بشكل يفوق ما هو ممنوح للسكان المحليين.

وفي حال تم تحرير قوانين الاستثمار هذه، فإن هذا سيكون بمثابة عامل مساعد في إتمام السيطرة على الأراضي الزراعية وعملية الإنتاج والتحويل بأسرها بدءاً من المحاصيل الغذائية وصولاً «للمحاصيل» النقدية المَوجّهة.

في الوقت الذي ترزح فيه بلدان عديدة حول العالم تحت وطأة أزمة مالية تسببت بها البنوك الخاصة، فإن ما يلزم حقيقةً هو ألتنظيم الاقتصادي لا اللبرلة الاقتصادية.

القضايا الوطنية وتحرير التجارة الخارجية

في خضمّ كل هذا النقاش الدائر حول الاتفاقية، تبرز إلى السطح قضايا السيادة الوطنية والاكتفاء الذاتي ورعاية وصون الديمقراطية والاقتصاد المحليين، والتي تضمن للناس حقهم في إدارة شؤون حياتهم وكيفية الإعداد لمستقبلهم. واتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والهند تمثل بحق تهديداً بالغ الخطورة لكل القضايا والمفاهيم الآنفة الذكر.

قد يضع البعض ما تحدثنا حوله تحت مسمى «العولمة»، لكن دعونا نُسَمِّ الأمور بمسمياتها الحقيقية :إنها الإمبريالية. حيث لم تتوقف النخب الحاكمة الكبرى في العالم عن زيادة وتوسيع استغلالها للقوى البشرية العاملة، إضافة إلى استمرارها في سياسة تدمير والسيطرة على المجتمعات والاقتصادات المحلية. وفي هذا الإطار تأتي المرحلة التي بدأ فيها قادة الهند السياسيون بالتحدث عن أهمية فكرة «التحرير الاقتصادي»، إضافة لعملهم على زيادة وتوسيع نفوذ «السوق» على حساب الدولة. حيث يمكننا اعتبار تلك المرحلة كإشارة بدء لتدمير المجتمع الهندي على يد الشركات العملاقة العابرة للقارات.

إن كل ما سبق يتركنا أمام سؤالين اثنين :

١) هل تولد الديمقراطية عبر التبعية العمياء لأجندة الشركات التي لا تهتم إلا بزيادة أرباحها ؟

٢) أين المنطق في إعطاء اللصوص مفتاح منزلك ؟

عن موقع : (دراسات العولمة Globalresearch.ca)

من الذاكرة الثورية للشعوب

● ١٨٧٠/٤/٢٢ ولد الرفيق فلاديمير إيليتش أوليانوف المعروف باسم لينين في مدينة سيمبيرسك الروسية وهو قائد ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى عام ١٩١٧ ومؤسس اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية وله مؤلفات عديدة منها : «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» و«مرض اليسارية الطفولي في الشيوعية» و« حول السلام » و«حق الأمم في تقرير المصير» و« الديمقراطية الاشتراكية » و« كومونة باريس» وغيرها توفي عام ١٩٢٤، ووضع جثمانه الذي حُنّط في الساحة الحمراء قرب الكريملين في موسكو.

● ١٨٩٨/٤/٢٢ صدور أول صحيفة كردية في القاهرة على يد مقداد مدحت بدرخان، سُميت كردستان، وجاء في العدد الأول منها نداء يدعو إلى تآخي الشعوب العربية والفارسية والتركية والكردية ويظهر حقيقة الممارسات العثمانية تجاه الشعب الكردي، وقد اعتبر هذا اليوم عيداً للصحافة الكردية مكتسباً معنى تقدمياً كفاحياً ضد الظلم والإضطهاد.

● ١٩٧٥/٤/٢٣ سقوط ديكتاتورية أنطونيو سالازار في البرتغال آخر الأنظمة الفاشية في أوروبا بثورة شعبية شارك فيها الجيش والنقابات العمالية والطلابية والحزب الشيوعي البرتغالي.

● ١٩١٥/٤/٢٤ العثمانيون وكبار الإقطاعيين يعتقلون ٢٥٠ من زعماء الأرمن في اسطنبول، ويرتكبون أفظع المجازر الوحشية بحق الشعب الأرمني على أراضي الإمبراطورية العثمانية، ذهب ضحيتها مئات الآلاف من الأرمن وشردوا في الكثير من البلدان.

● ١٩١٦/٤/٢٥ الانتفاضة الإيرلندية ضد الاحتلال البريطاني وقيام الجيش البريطاني بمذبحة لقمع الانتفاضة، ذهب ضحيتها المئات.

● ١٩٦٤/٤/٢٦ تنجانيقا وزنجبار تتحدان وتشكلان دولة تنزانيا.

● ١٩٦٠/٤/٢٧ استقلال توغو عن المستعمرات الفرنسية في إفريقيا.

● ١٩٨٠/٤/٢٨ عصابة من الإخوان المسلمين في حلب تغتال الرفيق أنطوان صراف عضو اللجنة المنطقية للحزب الشيوعي السوري في حلب وعضو مكتب نقابة عمال السكك الحديدية في حلب أثناء التحضيرات الكبرى للاحتفال بالأول من أيار، وشُيّع الرفيق إلى مثواه الأخير بتظاهرة شعبية حاشدة ضمت الآلاف.

■■

«تطهيرات» مرسي للقضاء المصري

◄ سيبان حوج

منذ وصول الإخوان إلى سدة الحكم في مصر بادروا إلى إجراء تعديلات اسمية تستهدف بنية جهاز الدولة وذلك باستبدال عناصر «الحزب الوطني» المنحل وغيره بعناصر إخوانية أو محسوبة عليها انطلاقاً من معيار الولاء السياسي وليس الكفاءة، ما أثار نقمة شعبية تصاعدت لاحقاً حين بدأت التعديلات تمس السلطات القضائية.

الهدف السياسي

إن التوجهات الاقتصادية لحزب «الحرية والعدالة» الحاكم الحالي للبلاد، لا تختلف جوهرياً عن سابقه، حيث لا يجد اقتصاديو الحزب، مشكلة في التغاضي عن التفاوت الطبقي المتزايد في المجتمع بين الأغنياء والفقراء، الناهبين والمنهوبين، رأسماليين وعمال.

بالتالي تستمر المحافظة على منظومة الفساد والنهب، التي كانت سائدة أيام النظام السابق، وهو مايعني، استمرار التناقضات التي تعصف بالمجتمع المصري والحفاظ بذلك على النظام السياسي والاقتصادي الحائز على الرضا الأمريكي أي نظام كامب ديفيد نفسه.

كانت الطريقة الوحيدة للسيطرة على التناقضات المذكورة آنفاً تكمن الهيمنة على جهاز الدولة وسلطاته الثلاث بغية تمرير المشاريع خلسة وغض النظر عن العيوب الجوهرية السابقة، وعلى ذلك جاء الهجوم على القضاء.

ردّات فعل

لقد كان عرض مشروع السلطة القضائية على مجلس الشورى ذي الأغلبية الإخوانية من أكبر التعدّيات التي اقترفتها السلطة في حق القضاء، حيث اقتضى المشروع تخفيض سن تقاعد القضاة من ٧٠ سنة إلى ٦٠، أي إحالة أكثر من ثلاثة آلاف قاض إلى التقاعد، وهم آلاف من ذوي الخبرة والكفاءة، وقد كانوا عقبة جدية في وجه الرئاسة الرامية لبسط نفوذها على القضاء.

جوبه المشروع برد جماهيري سريع شكك بمصادقيته وغاياته، حينئذ بادر جماعة الإخوان المسلمين بإنزال قواعدهم إلى الشارع تحت ما سميَ بجمعة «تطهير القضاء» بغية إضفاء حالة من «الدعم الشعبي» للمشروع، لكن رد القضاة كان حاسماً حين بادروا بدورهم إلى اعتصامات واضرابات بدعم من نقابة المحامين، وبعض الأحزاب السياسيَة الرافضة لجر القضاء إلى معترك السياسة، بالإضافة إلى أجزاء من شرائح المجتمع المصري على اختلافها وتنوعها.

استقالات نوعية

على إثر الجمعة المسماة «تطهير القضاء»، قام وزير العدل المصري أحمد المكي برفقة المستشار حسام الغرياني بالتواصل مع النائب العام السابق عبد المجيد محمود، ثم أبلغا الرئيس بقبول النائب العام الاستقالة والعمل كسفير لمصر بالخارج. تحدث البعض عن الاستقالة بأنها توافق شبه معلن بين معارضي الرئيس مرسي ومواليه.

تلا تلك الاستقالة قيام المستشار القانوني للرئاسة المصرية محمد فؤاد جاد الله بإعلان استقالته، وجاءت هذه الاستقالة كصفعة قوية من أهم حلفاء الإخوان، حيث يعتبر «جادالله» من وجوه حزب النور السلفي حليف الإخوان، كما انتقد جادالله الرئيس مرسي بلهجة خشنة قائلاً عنه:

بأنه يفتقر إلى رؤية واضحة لإدارة الدولة، وأنه يصر على استمرار حكومة قنديل، رغم فشلها واعتراض الغالبية عليها، كما اتهم المستشار الرئيس مرسي باغتيال السلطة القضائية والسعي لتمكين تيار واحد من إدارة المرحلة الانتقالية منفرداً، والاعتماد على أصحاب الولاء فقط.

هذا وقد اكتفت الرئاسة المصرية بالرد قائلة إن الرئيس ينوي إجراء تعديلات حكومية تهدف إلى الارتقاء بالأداء الحكومي والتأكيد على استقلالية القضاء، في محاولة منها لاحتواء أجواء التوتر الناشئة عن سلوكيات رموز الإخوان المتواجدين في السلطة.

■■

«النقد الدولي» يغزو تونس مجدداً

◄ عفيف حسين

الخرّيج الجامعي الذي أحرق نفسه لعجزه عن تأمين سبل العيش الكريم كان «البوعزيزي»، وهو يجسد حال غالبية التونسيين المفقرين بسياسات اللبرلة وغياب العدالة في توزيع الثروة.

كان الحراك الشعبي وكانت «ثورة الخبز والكرامة» على الظلم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، رحل «بن علي» ووصلت «حركة النهضة» إلى الحكم، واليوم بعد أكثر من سنة ونصف على وصول «النهضة» إلى الحكم لم تنجز أي من المهام المطلوبة التي كانت من أجلها الثورة، فلم تحصل تغييرات جدية ابتداءً من عقلية الحزب الواحد والإقصاء السياسي وصولاً للاغتيال السياسي ومحاربة النقابات، وحتى وجود ميليشيات شبه عسكرية تتصدى لمناهضي الحكم في الشارع، لم تتغيّر الحال كثيراً والاحتجاجات التي شهدتها تونس على مدى العام الماضي تعطي الصورة الواضحة عن عمق الأزمة السياسية التي لم تستطع الحركة الخروج منها حتى اليوم..

الجذور المُغيبة

لكن الوضع الاقتصادي هو ما كان يحرك في العمق تلك الاحتجاجات والتي رفضتها لاحقاً حركة «النهضة»، فمعظم المظاهرات كانت ترفع شعارات مطلبية واقتصادية اجتماعية، وكان منهج الحركة منذ وصولها السلطة هو إقصاء وتكذيب وحتى تكفير كل من يعترض على برنامجها السياسي والاقتصادي، فالمشروع الليبرالي الذي أفقر البلاد والعباد لم تتراجع عنه الحركة، ونسب البطالة تزداد وتطال الشرائح الوسطى والأكاديمية من المجتمع كما تطالها وبقسوة موجات غلاء المعيشة.

لعنات صندوق النقد الدولي

استمرت إذاً «حركة النهضة» على النهج ذاته الذي أودى بالنظام السابق وعليه استمرت علاقة التبعية لقيود الرأسمالية العالمية عبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فبعد جولات من المباحثات توصلت حكومة «النهضة» خلال الأسبوعين الأولين من نيسان إلى اتفاقين مع كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بناء عليهما تحصل الحكومة التونسية على قرض بقيم ٥٠٠ مليون دولار لدعم موازنة عام ٢٠١٣ من البنك الدولي وقرض آخر بقيمة ١,٧٨ مليار دولار من صندوقَ النقد الدولي «لمجابهة الصعوبات المالية، التي تمر بها منذ الثورة، التي أطاحت بالنظام السابق قبل عامين»!..

النهضة على المحك

اعتماد الحكومة _ حكومة إسلاميي تونس _ على قروض صندوق النقد والبنك الدوليين يعني استمرار نهج الليبرالية المخترقة للاقتصاد الوطني التونسي بقطّاعاته كافة وتبعية القرار السياسي لتونس لأصحاب القروض، ويعني فشل «حركة النهضة» في وضع برنامج اقتصادي سياسي مبني على التنمية الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبالتالي تستمر أزمة الحركة ويستمر الاحتقان الشعبي ضدّها وخسارتها للفئات المهمشة التي أعطتها صوتها بناءً على القمع الذي تعرضت له الحركة فيما مضى وتختبر اليوم جدّية شعاراتها وخطّها السياسي.

■■

هتافات أردنية:

«سورية حرة حرة.. وأمريكا تطلع برا»

شهدت العاصمة الأردنية عمان ومدن أخرى احتجاجات ضد تعزيز الحضور العسكري الأمريكي في المملكة، حيث أحرق متظاهرون علم الولايات المتحدة وسط عمان، وأفادت وكالات الأنباء أن مجموعات شبابية وأحزاب يسارية معارضة نظمت تظاهرة وسط عمان، الجمعة ٢٠١٣/٤/٢٦، مرددين هتافات مثل «ياللي طالع من صلاتك.. الأمريكي دخل بلادك» و«عالمكشوف عالمكشوف، أمريكي ما بدنا نشوف»، ورفع المتظاهرون لافتات كتب عليها «الجيش العربي يحمينا» و«الوجود الأمريكي يمس السيادة الوطنية»، إضافة إلى «من يأتي بالأمريكان ليرحل معهم»، وشارك مئات الأردنيين في تظاهرات مماثلة في أربد والزرقاء وسط هتافات بينها «أمريكا هي هي، أمريكا رأس الحية» و«سورية حرة حرة وأمريكا تطلع برا»، وكان وزير الدفاع الأمريكي «تشاك هاغل» قد أعلن منذ نحو أسبوع أن بلاده ستعزز حضورها العسكري في الأردن لتدريب جيشه، والاستعداد لاحتمال التدخل لتأمين مخزون الأسلحة الكيميائية في سورية(!!)، بينما حذر «ألكسندر لوكاشيفيتش» الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية من أن تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في الأردن قد يؤدي إلى تعميق الأزمة في سورية المجاورة، وسط تأكيد المراقبين أن العاهل الأردني بقرارته التي ألزمته بها واشنطن كمن يلعب بالنار.

● **وكالات**

هاغل ... بائع السلاح وموجه الرسائل

◄ **محمد العبد الله**

لم يخالف وزير الدفاع الأمريكي «تشاك هاغل» خطة العمل الرئاسية. كما افتتح سيد البيت الأبيض جولاته الخارجية في بدء ولايته الثانية، بزيارة الكيان الصهيوني.

حرص سيد البنتاغون على الانطلاق من النقطة ذاتها في انتهاج المسار المرسوم للحركة السياسية والديبلوماسية والعسكرية باتجاه «الولاية الأمريكية الخارجية / الثكنة» الأكثر حظوة في الامتيازات والنفوذ، لكونها الامتداد الطبيعي والشريك الأصيل الذي يقوم بتنفيذ الدور المنوط به، والمتطابق، مع أسس وجوده المصطنع بالمنطقة والإقليم، لتنفيذ السياسة الإمبريالية / التوسعية.

افتتح «هاغل» زيارته «الحميمية والممتعة» ـكما وصفهاـ بجولة في متحف المحرقة في القدس المحتلة. وفي ذلك رسالة معلنة وصارخة لكل من حاول التشكيك والاتهام للمرشح السابق والوزير الحالي، بمواقفه النقدية للوبي اليهودي/ الصهيوني بالولايات المتحدة، وبالتالي للكيان، والذي اتهم باللاسامية في صحيفة «وول ستريت جورنال».هو «صاحب المواقف الواقعية» في مجال السياسة الخارجية، الذي اتهم باعطاء معاملة مفضلة لـ«الارهابيين» ،على حد قول الصحيفة.

مهدت الصحافة الأمريكية قبل الزيارة بعرض لنوعية الأسلحة المتطورة المقدمة، ثم كشفتْ مع صحافة الكيان، عما سيتم «شراؤه» بأموال المساعدات الأمريكية!. ومع وصوله لمحطته الأولى في جولته بالمنطقة، بدأ «مُروّج» أدوات القتل، بتوجيه رسالته الأكثر بلاغة ودلالة ً ووضوحاً لإيران، كما جاء في أحاديثه الصحفية التي نقل بعضاً منها، مراسل «بلومبرغ» غوبل راتنس (سئل هاغل: هل تستخدم الولايات المتحدة صفقة بيع السلاح هذه كي تؤشر إلى إيران، بأن الهجوم العسكري يوجد على الطاولة) فأجاب هاغل:(لا اعتقد أنه يوجد شك بأن هذه إشارة واضحة أخرى لإيران). وهو ماكشفت عنه نوعية الأسلحة الجديدة التي سيقدمها للكيان العدو/الثكنة. وإذا كانت أدوات الحرب، وعدتها، تتكدس في العروض المطروحة على الزبائن، المتضمنة أنواعاً متطورة من طائرات الشحن الضخمة « V.22» الباهظة الكلفة، والتي تقلع وتهبط كالمروحيات، وذات (كفاءة استثائية لا مثيل لها في تخليص طيارين مهجورين في صحارى إيران وتحميل قوات خاصة لعمليات في أماكن نائية، كما يقول «أمير أورن» في صحيفة هآرتس ٢١ / ٠٤)، وسيكون جيش العدو هو الأول في العالم التي سيحصل على هذه الطائرة خارج الولايات المتحدة. بالإضافة لطائرات تزويد بالوقود في الجو» KC• ١٣٥ « الضرورية لعمليات بعيدة المدى، مع أجهزة رادار متطورة جداً لطائرات إف ١٥ وإف ١٦، مع أنواع حديثة من الذخائر والقذائف والصواريخ.

إن كل تلك الأسلحة، تأتي من أجل أن تبقى حكومة العدو محتفظة بتفوقها النوعي، ومراضاتها، ـعدم اعتراضهاـ على صفقات التسليح الضخمة لكل من السعودية والإمارات، التي تقارب سبعة مليارات من الدولارات، تحتاج لها وزارة الدفاع، بعد التخفيضات الكبرى التي تقدر بـ٤٦ بليون دولار على ميزانيتها، نتيجة الاقتطاعات الهائلة في الموازنة الفيديرالية التي بدأ العمل بها، بعد توقيع الرئيس الأمريكي للمرسوم، القاضي بتنفيذ تلك الاقتطاعات، في أوائل شهر مارس/آذار المنصرم.

لم ينس وزير الدفاع الأمريكي ووزير الحرب الصهيوني ورئيس حكومة العدو، في كل أحاديثهم الصحفية، أن يؤكدوا، على أن زيادة كميات المعدات الحديثة، تهدف لـ (ضمان التفوق الجوي في المستقبل والسماح لسلاحها الجوي بإمكانيات بعيدة المدى) وهنا تبرز أراضي إيران في أفق «بعيد المدى» ستعمل الطائرات الحديثة على جعله في مدى قريب!.

لقد أعاد «هاغل» المسكون ـ كما رئيسهـ بالخوف الدائم على أمن الكيان، التذكير بالشراكة المتينة التي تربط المركز بالطرف داخل «المكون الواحد» (إن صفقة السلاح الجديدة تثبت أن الشراكة الأمنية بين «إسرائيل» وأميركا أقوى من أي وقت مضى) مشدداً ـ كما رئيسه أيضاًـ على (التزام الولايات المتحدة بأمن «إسرائيل»). هذا الأمن وتلك الشراكة، يضعها «هاغل « في منظومة علاقات، تعكس الطبيعة الحقيقية للمصالح الاستعمارية/العدوانية التي تحرص عليها الولايات المتحدة و«ولايتها الخارجية» بالمنطقة والإقليم (دولتانا تتشاركان القيم والمصالح المتشابهة وبينها شرق أوسط هادئ)، مشيراً إلى (أنه على الدوام حمل التقدير للدولة العبرية ولمواطنيها)، مضيفاً(«إسرائيل» هي قدوة للعالم. والعلاقات بين الدولتين لاتقاس فقط بالعلاقات العسكرية، وإنما أيضاً بالقيم المشتركة واحترام الآخرين، وهذا أساس العلاقات).

إن كلمات «هاغل» عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، أثناء زيارته الخاطفة للقاهرة، لن تحجب آثار جولة التهديد المعلنة، سواء بما حملته رسائله المكتوبة بالإملاءات والوعيد، أو رزمة معداته القاتلة من الصواريخ والطائرات والقذائف لشعوب ودول المنطقة في إيران وسورية وفلسطين ولبنان، والتي ستكون عاملاً إضافياً جديداً في دفع «الشرق الأوسط» على يد جيش العدو الصهيوني، والغزاة الجدد، نحو المزيد من الحروب والدمار والفوضى.

■■

الطائرات الأمريكية دون طيار أداة مكمّلة للإرهاب

◄ **د. فريد حاتم الشحف**

أثارت مؤخرا، الفضيحة المرتبطة باستخدام الولايات المتحدة، طائرات دون طيّار لأهداف مثيرة للشك، والتي أدت إلى تأجيل التصويت على تعيين جون برينان رئيسا للاستخبارات المركزية الأمريكية، الجدل من جديد حول الدور المشبوه الذي تلعبه هذه الطائرات في المخططات العدوانية الأمريكية حول العالم.

تكمن المسألة في أن السيّد برينان هو المؤسس الرئيسي للبرنامج السرّي الذي يهدف إلى قتل الأشخاص غير المرغوب بهم أمريكيا، بمساعدة هذه الطائرات في إدارة الرئيس جورج بوش الابن، وأخذ هذا البرنامج في إدارة أوباما أبعاداً أوسع، حيث يحاول مؤسسوه تشريعه رسميا ليستخدم داخل الولايات المتحدة، في أوقات السلم ضد أشخاص أمريكيين يتهمون في دعمهم للإرهاب.

الجدير بالذكر أن الجيش الأمريكي كان يملك قبل إعلان الحرب على الإرهاب في أيلول عام ٢٠١١، خمسون طائرة من هذا النوع، أمّا الآن فقد وصل هذا العدد إلى أكثر من ٧٥٠٠ طائرة، وهذا يدلّ على الدور المتزايد الذي تلعبه هذه الطائرات في المخططات العدوانية السريّة للولايات المتحدة حول العالم.

لم يعد خافيا على أحد أنّ الحرب على الإرهاب هي كذبة أمريكية كبرى، استخدمتها الولايات المتحدة بعد افتعالها لأحداث أيلول، للتخلّص من الشرعية الدولية والقانونية والأخلاقية، التي تعيق مخططاتها الاستعمارية الهادفة للحفاظ على أحادية القطب بزعامتها، ومنع ظهور منافس لها على الساحة الدولية، وأنّ أمريكا نفسها، هي من أسس هذا الإرهاب، وتنظيمه الأساسي «القاعدة»، لتستعمله أداة هامّة في تنفيذها لهذه المخططات.

ازدادت الشكوك باستخدام هذه الطائرات، بعد أن تمادت أمريكا في استخدامها ليس داخل أفغانستان فحسب، بل داخل باكستان واليمن، وراح ضحيتها الآلاف من الأبرياء، البعيدين عن ساحة المعركة والموجودين داخل دول حليفة أو صديقة للولايات المتحدة، وتهدد حاليا باستخدامها داخل الأراضي السورية، وأنّ القانون الدولي لا يسمح لأي دولة مهما كان حجمها على الصعيد الدولي، بأن تغتال أشخاصا داخل دولة أخرى، لا توجد بينها وبين هذه الدولة مواجهة عسكرية مباشرة.

ما يثير الدهشة، أن المخابرات المركزية الأمريكية، هي الجهة التي تدير نشاطات استخدام هذه الطائرات في الدول التي حولتها أمريكا • عن طريق الإرهاب• إلى دول «فاشلة»، وتهدد باستخدامها في الدول التي تعمل أمريكا جاهدة إلى تحويلها إلى «فاشلة» مثل سورية، وتحاول الآن شرعنة استخدامها داخل أمريكا نفسها لقتل أشخاص أمريكيين يشتبه بقيامهم بالتخطيط لأعمال إرهابيّة.

يمكننا انطلاقا من ذلك استنتاج عدد من الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها، باستخدامها لهذه الطائرات التي تتميّز بدقة وحجم التدمير الذي تحدثه من خلال الأجهزة والأسلحة المتطورة التي تحملها أهمّها :

- أداة هامة ومكمّلة للإرهاب في التحكم الأمريكي «بالفوضى الخلاّقة» التي تسعى إلى تنفيذها حول العالم، من خلال حماية المنشآت التي تقع ضمن نطاق المصالح الأمريكية، والبعيدة عن المواقع العسكرية.
- ضرب المواقع التي قد تشكل مستقبلا عامل قوة في الدولة المستهدفة.
- التخلّص من العناصر الإرهابية المحليّة البارزة التي استنفذت المهام المطلوبة منها، ويمكن أن تكون شاهداً على الضلوع الأمريكي المباشر بالإرهاب.
- اغتيال الزعماء السياسيين والعشائريين المحليين في الدولة المستهدفة، الذين يمكن أن يشكلوا عائقا أمام تنفيذ المخططات المرسومة.

– عامل إدارة ورقابة وتهديد لمن قد يفكر بالخروج عن الطاعة الأمريكية.

- إخفاء الدلائل والخيوط التي تفضح الضلوع الأمريكي المباشر بالإرهاب، من خلال الاغتيال والتخلص –دون محاكمة • من الأمريكيين الضالعين في الإرهاب، والخارجين عن «الطاعة» داخل الولايات المتحدة.
- التخلّص من الأشخاص والشخصيّات السياسية الأمريكية المناهضة للسياسة العدوانية للبيت الأبيض.

إن ذلك يكشف القناع نهائيا عن زيف المبادئ الأمريكية التي تدعي حريّة وحماية حقوق الإنسان، والتي طالما تغنت بها، واستخدمتها ضد الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية السابقة، وتستخدمها ضد الدول المنافسة الرئيسية لها على الساحة الدولية، وضد الدول التي تنتهج خطا سياسيا مستقلا وتشكل عائقا أمام تنفيذ مخططاتها الاستعماريّة حول العالم.

■■

هل يحترق الإقليم؟

◄ **معن خالد**

من الممكن التساؤل اليوم حول أنه فيما لوكان احتمال التدخل العسكري المباشر في سورية قد أُجهض دولياً عبر الفيتو الروسي الصيني، وهو ما استتبع عملياً بالتواجد الكبير للقوات الروسية قبالة السواحل السورية، فكيف سيحاول الغرب العمل على إمساك زمام المبادرة من جديد؟!

بداية علينا الإنطلاق من فكرة مفادها أن الغرب والأمريكيين تحديداً ورغم استمرار تراجعهم لن يتخلوا عن أهدافهم الرامية إلى تفتيت المنطقة الممتدة من قزوين إلى اليمن بغية تسهيل السيطرة الكاملة عليها لأجل إعادة تقاسم ثروات هذه المناطق والخروج من أزماتهم الاقتصادية المستمرة.

وعلينا أن نسجل أيضاً وبشكل متواز استمرار كل من روسيا والصين وحلفائهم في العمل على تشكيل جبهة مناهضة للقطب الغربي الإمبريالي وأهدافه، وذلك عبر مساعيهم سحب المبادرة من أيدي الغرب، وهو ماشهدنا عليه مثالاً حياً في الآونة الأخيرة من خلال درجة التصعيد الحازمة ضد الولايات المتحدة وحلفائها في شبه الجزيرة الكورية.

تسخين أردني

من الممكن اليوم توقع الرد الأمريكي على التقدم الروسي في الأزمة السورية، وذلك بعد نجاح الروس من حيث المبدأ بفرض فكرة الحل السياسي كبديل عن التدخل العسكري المباشر وغير المباشر.

يلحظ كل المتابعين اليوم وبالتوازي مع استعصاء التقدم بالحل في الأزمة السورية تسخين الوضع عبر ملف «الأسلحة الكيماوية السورية «، يضاف إلى ذلك التصعيد على جبهتين هما الداخل العراقي والحدود الأردنية السورية، حيث بات واضحاً للقاصي والداني أن النظام الأردني قد تراجع إلى حد بعيد عن فكرة «الحياد» في الملف السوري، وتجلى ذلك من خلال مايتم تناقله إعلامياً ورسمياً اليوم حول نية الأمريكيين نشر ٢٠ ألف جندي أمريكي على الحدود الأردنية• السورية واحتمال نشر صواريخ الباتريوت هناك والسماح للطيران الحربي الـ«إسرائيلي» باستخدام المجال الجوي الأردني.

احتمالات اشتعال العراق

لايخرج العنف المتصاعد يومياً في العراق عن تعقيدات الوضع الإقليمي، فهو ناجم عن الكثير من التعقيدات الداخلية، فمنها ما هو متعلق بالفساد ومخلفات الاحتلال والخطاب الطائفي والجهات المسلحة غير الشرعية، ناهيك عن العديد من الأسباب الخارجية أيضاً والمرتبطة تحديداً بدفع الأمريكيين الشارع العراقي إلى الانجرار مجدداً إلى حالة الفوضى. ظهرت هشاشة الوضع العراقي سريعاً فانتعشت التفجيرات الدموية وارتفع مستوى التشنج الطائفي، ووصلت الأمور إلى مستويات خطيرة جداً حين اشتبكت قوات الأمن مع معتصمين عراقيين محتجين على سياسات المالكي في منطقة الحويجة مما أدى إلى سقوط ضحايا وفقاً لوسائل الإعلام، وتبعها لاحقاً سيطرة قوى مسلحة على بعض المناطق العراقية في تكريت واشتباكها مع الجيش العراقي وقوات الأمن، والدعوات لتشكيل جيش آخر تحت اسم جيش «العزة والكرامة».

المستوى الجديد من الردود

يتضح مماسبق أنه كلما فشل الغرب بحسم المعركة من الخارج انتقل للتصعيد الداخلي بطرق شتى، لكن التصعيد الداخلي اليوم لم يعد مقتصراً على الداخل السوري وحسب بل إنه يشهد انتشاراً سريعاً، وذا أبعاد إقليمية تتجاوز حدود الأزمة السورية ربما، الأمر الذي قد يفتح على تساؤلات جديدة حول مايعنيه حجم التحضيرات والتوتيرات الأمريكية في المنطقة، فإشعال دولتين كالعراق والأردن لايعني فقط معاودة توجيه الضربات نحو الداخل السوري وحسب، بل يعني إلى حد بعيد استدراج قوى إقليمية أكبر حجماً كالإيرانين مثلاً. إن هذا المستوى من التوتير سيستدعي رداً بكل تأكيد من المحور المناهض للأمريكيين لكن الرد هذه المرة قد يتطلب توسيع رقعة الفرجار بشكل أوسع من ذي قبل.

■■

حنا غريب لقاسيون ٢/٢:
«هيئة التنسيق النقابية» تجمع أغلبية اللبنانيين على لقمة عيشها وكرامتها الوطنية

نشرت صحيفة قاسيون في عددها الفائت الجزء الأول من لقائها الذي أجرته مع الرفيق «حنا غريب» عضو «هيئة التنسيق النقابية» في لبنان وعضو المكتب السياسي في الحزب الشيوعي اللبناني، وتنشر قاسيون في هذا العدد الجزء الثاني من اللقاء الذي أجراه وأعدّه فيصل يعسوب.

●كيف استطعتم حشد القوى النقابية والشعبية بعد كل الضربات التي تلقاها النضال النقابي والمطلبي؟

لعل أهم اختراق نقابي ساعدنا على تغيير الموازين وإيجاد دفع معنويّ وعمليّ للناس عموماً، كان الاختراق في القطاع الإداري العام، أي موظفو الدوائر والوزارات، ففي هذا القطاع كانت هناك رابطة واحدة تضم موظفي المراكز الإدارية العليا، ولم يكن مسموحاً للموظفين العاديين الانتساب لتلك الرابطة، وكانت هذه الرابطة جزءاً من هيئة التنسيق النقابية، أي كان للرابطة صوت في الهيئة لكن فعاليتها كانت مفقودة بسبب تغييب القوى الهائلة الممثلة في الأعداد الكبيرة من الموظفين في الرتب الدنيا، فاتفقنا مع زملائنا في الرابطة والذين هم من المراكز الإدارية العليا في الدوائر والوزارات على إعلان فتح الانتساب لمختلف الموظفين، ورغم رفض مجلس الخدمة المدنية والذي هو أعلى هيئة إدارية في الدولة انتساب الفئة الدنيا في الجهاز الإداري لرابطة القطاع الإداري العام، فقد تم فتح الانتساب لرابطة موظفي القطاع الإداري العام بمختلف رتبهم. وعند دخول تلك الفئات –الفئتين الرابعة والخامسة في التنظيم الإداري– تعادلت موازين المعركة بسبب قوة القطاع الإداري الكمّية، أمّا نوعياً فكان علينا إدخال أولئك الموظفين تدريجياً في الإضرابات والاعتصامات لأنهم غيرُ معتادين وخائفين.

شرعنا بالاعتصام لعدة ساعات أمام الوزارات بداية، وقد صوّر الإعلام الاعتصامات لساعة وساعتين لموظفي ٣٠ وزارة، وكان هذا تغيراً نوعياً على المستوى الشعبي العام، وبعدها قمنا بوقفات متعددة واعتصامات خارج المديريات حتى وصلنا تدريجياً إلى اعتصام السرايا والبلديات في مختلف المناطق، وانضم المتقاعدون والمتعاقدون للتحرك أيضاً كونهم متضررين من الوضع القائم، أي استنفر القطاع العام بالمجمل للدفاع عن نفسه ومكتسباته. هنا أصبح علينا ضغط جديد تمثل في أن اعتصامات اليوم واليومين لم تكن تحمل الأثر المطلوب، فرأينا أن الإضراب المفتوح هو الحل.

من ناحية أخرى استطعنا تهئية روابط منتخبة في بداية العام، هذه الروابط كانت توافقية بين التقسيمات السياسية والطائفية وعنوان توافقها كان سلسلة الرتب والرواتب، وكان هذا حلاً لتوحيد القوى كافة تحضيراً للإضراب المفتوح، وكان هذا عاملاً مهماً جداً في نجاح الإضراب. عند التصويت في الجمعيات العمومية لهيئة التنسيق النقابية كانت النتيجة عموماً فوق الـ٩٠٪ مع الإضراب. وضعنا خطة للإضراب تقتضي وجود اعتصامات يومية ونشاطات ولقاءات مع التلاميذ والأهالي لتوضيح أن هناك من يحاول الضحك عليهم وإيهامهم بأننا نحن من نريد ضرب مستقبل أبنائهم، وكان هذا ضرورياً لتوضيح جوهرالمعركة لكسب الرأي العام، وتعرية الهيئات الاقتصادية وغيرها ممن شنّ الهجوم على السلسلة بكل وقاحة.

جاء الإضراب العام، وشارك فيه الطلاب وأهاليهم وعناصر الجيش والشرطة كانت مع الإضراب أيضاً، طبعاً لم يستطيعوا المشاركة المباشرة لكن تم الاتفاق معهم على إرسال عائلاتهم وذويهم للمشاركة انطلاقاً من أن ثلثي السلسلة للجيش والشرطة، ودفعنا المتقاعدين في مختلف القرى والمحافظات للمشاركة عبر اعتصامات ولقاءات في مناطقهم. وبدأنا ملاحقة ملفات النهب، من المرفأ إلى المطار إلى الأملاك البحرية وتم الاعتصام أمامها كلها، وشاركنا العاملون في المرفأ والمطار، فكان الـ ٢٣ يوم من الإضراب المفتوح والاعتصام والذي نتج عنه في نهاية المطاف إحالة السلسلة من مجلس الوزراء إلى مجلس النوّاب.

●هل الحركة النقابية قادرة على نقل الهم المعيشي إلى مستوى المطالب السياسية والوطنية العامة؟

في السابق كان توتّر الوضع الأمني يؤدي إلى تراجع الهم المطلبي والمعيشي، كذلك الأمر في حالة التوتر أو التصعيد السياسي، لكن هذه المرة كان الوضع مختلفاً، كنّا ننزل إلى الشارع و« أحمد الأسير» يقوم بمهرجاناته الطائفية والخطف موجود والوضع الأمني عموماً متوتر والسلاح في شوارع طرابلس وعلى الحدود، ومع ذلك كانت الاعتصامات تستمر وتكبر، فالفتنة كانت تمتد أصابعها في البلد، وهيئة التنسيق تجمع الناس في الشارع على لقمة عيشها وكرامتها، لذلك كان هذا التحرك بالجوهر هو تحرك سياسي وطني لأنه يقف في وجه الفتنة التي لطالما قسّمت اللبنانيين ضد مصالحهم. من هنا نجد أن كل من وقف مع السلسلة وهيئة التنسيق التي جمعت اللبنانيين خارج التقسيمة الطائفية هو في الجوهر اتخذ الموقف الوطني الرافض للفتنة والتقسيم، وكل من وقف في وجهها وعاداها كان يأخذ الموقف اللاوطني. هذه المفارقة كانت واضحة للناس، وكل من جمهور ١٤ آذار و٨ آذار كانوا يقولون إن المظاهرة مع هيئة التنسيق هي أفضل من مظاهرات الاصطفافات السياسية لأننا هنا مجموعون كلنا كلبنانيين.

●بعد الإنجاز الذي حققتموه، أين يتوجه النضال اليوم في ظل استقالة الحكومة واستمرار التوتير الأمني، وبعد إحالة السلسلة إلى مجلس النواب؟

الإنجاز الذي حققناه هو إنجاز كبير «معنوياً»، لكن على الصعيد المادي والعملي فالمعارك قادمة. بداية السلسلة التي تم إحالتها إلى مجلس النوّاب هي ليست ما اتفقنا عليه، أحالوا سلسلة على التقسيط مجزأة، ولم يقبلوا بالمطارح الضريبية التي اقترحناها، أي ستموّل السلسلة من الفقراء والموظفين ذاتهم، غير ملتزمين بالمواعيد، ناهيك عن تجاوز حقوق مكتسبة كالعمل بعد الظهر دون التعويض وإلغاء تعويضات الامتحانات، لنجد أنهم بالواقع أخذوا منّا ولم يعطونا في السلسلة التي حوّلوها إلى مجلس النواب، ولم ينفذوا إلى الآن إحالة السلسلة، لذا في المرحلة القادمة يمكن تلخيص أربعة عناوين أساسية لاستكمال المعركة:

أولاً- مواجهة الألغام التي زرعوها في السلسلة والتي تهدف لضرب مفهوم الوظيفة العامة ودولة الرعاية الاجتماعية.

ثانياً- فيما يتعلق بالضرائب فنحن طالبنا بتمويلها من الريوع المصرفية والعقارية والضريبة على الأملاك البحرية في حين اعتمدوا هم ضرائب تطال الفقير والغني وكأنهما متساويان في ثرواتهما ولم يقتربوا من حيتان المال.

ثالثاً- موضوع الحقوق المكتسبة من رفع ساعات العمل دون تعويض وحذف شهر من الإجازة الصيفية، ورفع عمر الحق بالتقاعد من ٢٠ سنة خدمة إلى ٢٥ سنة، وفرض ضرائب على معاشات المتقاعدين وغيرها من ضرب حقوق مكتسبة منذ الخمسينيات.

رابعاً- خرق الاتفاق وضرب الأرقام وتجزيء الدرجات خلافاً للاتفاق وضرب الأثر الرجعي. هذه النقاط سنخوض عليها المعارك في مجلس النواب، لكن مايحدث الآن وله الأثر المهم على المرحلة المقبلة علي الصعيد النقابي هو إصرارهم على كسر السلسلة وما تحمله من أثر معنوي متمثل في صمود الناس وتوحدهم، وبروز حقيقة أن الناس مستعدة للعمل والتضحية في حال توفر القيادة الموثوقة والبرنامج الصحيح، لذا الجانب المهم الذي يتم العمل عليه بناءً على ذلك الانتصار المعنوي هو إمكانية خلق حركة نقابية مستقلة، ومن جهة أخرى هيئة التنسيق النقابية بمكوناتها من روابط المعلمين وغيرها من الروابط في القطاع العام تعمل على تشكيل اتحاد عام للعاملين والموظفين في قطاع الدولة، لذا قيمة ما سوف نعمله تتجسد في قدرتنا في الاستمرار بالهجوم وتحصيل الحقوق في التنظيم النقابي عبر تحويل الروابط إلى نقابات حقيقية وفاعلة...

■■

الشيوعي اليوناني يختتم أعمال مؤتمره الـ ١٩

◄ إعداد قاسيون

عقد الحزب الشيوعي اليوناني على مدى أربعة أيام في الفترة بين ١١-٢٠١٣/٤/١٤ مؤتمره التاسع عشر الذي اعتمد بالإجماع برنامجه الجديد، ونظامه الداخلي الجديد والتقرير السياسي المقدم له. وانتخب المؤتمر لجنة مركزية جديدة عدد أعضائها ٦٣ (بدلاً من ٧٧ في المؤتمر السابق) ولجنة تفتيش مالي مركزية عدد أعضائها ٧ (بدلاً من ٥ في المؤتمر السابق).

وفي اجتماعها الأول انتخبت اللجنة المركزية الجديدة ديميتريس كوتسوباس أميناً عاماً لها، في حين تم انتخاب الأمين العام السابق للجنة المركزية في الحزب الشيوعي اليوناني، الرفيقة العريقة أليكا باباريغا، عضواً في اللجنة المركزية.

وصوّت لمصلحة موضوعات الحزب ومشروع برنامجه ٩٦,٨٠٪ من الحضور وصوّت ١,٦٥٪ ضدهما في حين امتنع ١,٥٥٪ عن التصويت. ووافق على مشروع القانون الداخلي للحزب في المنظمات القاعدية الحزبية ٩٧,٣٠٪ وعارضه ١,٢١٪ وامتنع عن التصويت ١,٤٩٪..

وفي الجلسة الافتتاحية لأعمال المؤتمر قدمت الأمين العام (التي أصبحت السابق) أليكا باباريغا، تقرير اللجنة المركزية أوضحت في مستهله أن عمليات الانتخاب لمندوبي المؤتمر استمرت لمدة ٤ أشهر وشملت المنظمات القاعدية ومؤتمرات منظمات الشُعَب والمقاطعات واللجان المنطقية.

وجاء في كلمة باباريغا «نؤكد أن تضامننا الأممي لا يزال عالياً، ونحن نشعر بوجوب العمل أكثر من ذلك بكثير، على الرغم من حقيقة مواجهتنا كل يوم في اليونان لأحداث كبرى ولتدهور الأوضاع المعيشية للشعب. فإننا على إيمان بالأممية البروليتارية وبالحاجة الملحة لتحقيق أعظم تلاق للشعوب ضد المراكز والقوى الإمبريالية، وضد الرأسمالية».

وأضافت: «لذا فسبيلنا الوحيد هو في المحاولة لتنسيق عمل الحركات الشعبية المشترك في البلدان التي تعاني شعوبها من الأزمة الاقتصادية ومن الحرب الإمبريالية والتدخل العسكري والاحتلال، وتلك التي تعاني من الفقر والجوع والقهر والتعذيب والاضطهاد ومن كل أشكال الظلم والتعسف التي يلدها ويعيد إنتاجها كل من الاستغلال الرأسمالي والتناحر البيني الإمبريالي».

وأوضحت: «تكمن المسألة الأهم خلال معالجة برنامج حزب شيوعي ما، في مسألة الاستراتيجية مركزية الطابع، ومسألة ماهية التناقض الذي سيُحلّ عبر الثورة الاجتماعية، وأية طبقة هي التي ستستولي على السلطة. لقد قدّم المؤتمر الـ١٥ حلاً لهذه المسألة الأساسية ولذا فهو أحد أهم المؤتمرات الحزب في تاريخه المعاصر. لقد حدد المؤتمر الـ١٥ بأن توجه الصراع الطبقي في عصر الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية يكون نحو حل التناقض الأساسي بين العمل ورأس المال. وسيكون التغيير الثوري في اليونان اشتراكياً. والقوى المحركة للثورة هي الطبقة العاملة كقوة قيادية، وأشباه البروليتاريين وفقراء المزارعين وأجزاء الشرائح الوسطى المتعرضة لأكثر اضطهاد في المدينة».

يشار إلى أن الأمين العام الجديد للجنة المركزية، ديميتريس كوتسوباس، من مواليد مدينة لاميًا ١٩٥٥، من أسرة من مناضلي جبهة المقاومة الوطنية، الذين أعدموا من قوات الاحتلال النازية والمحاكم العسكرية الإستثنائية في فترة الحرب الأهلية، وكان من أعضائها سجناء ومنفيون، بمن فيهم أبوه أبوستوليس كوتسوباس العضو في الحزب الشيوعي اليوناني.

تدرج كوتسوباس في المواقع الحزبية بما فيها اللجان الفرعية والمنطقية واللجنة المركزية والمكتب السياسي ورئاسة العلاقات الخارجية وتحرير صحيفة «ريزوسباستيس».

■■

جيوسياسة

● هدد رئيس «صحوة العراق» وسام الحردان المسلحين في محافظة الأنبار «بالعودة إلى أيام معارك العام ٢٠٠٦ إذا لم يُسلّم المسؤولون عن قتل خمسة عناصر من الجيش». وقال الحردان في خبر عاجل نقله تلفزيون «العراقية» الحكومي، «إذا لم يسلم قتلة الجيش العراقي ستقوم الصحوة بالإجراءات المطلوبة وتفعل ما فعلته عام ٢٠٠٦»، مضيفاً «نمهل المعتصمين ٢٤ ساعة لتسليم قتلة الجيش العراقي وإلا لن نقف مكتوفي الأيدي».!!

● قال رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أنه سيبدأ مشاوراته بشأن تشكيل حكومة توافق وطني. وأضاف عباس في بيان بثته وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية أن القرار «سيكون وفقاً لإعلان الدوحة وتنفيذاً للجدول الذي أقرته القيادة في اجتماعات تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية التي انعقدت في القاهرة في٢٠١٣/٢/٨.

● اعتبر القيادي والمناضل في حركة فتح مروان البرغوثي الأسير في سجون الكيان الصهيوني بحكم لمدى الحياة المحكوم، أن «إسرائيل» غير مستعدة لتحقيق السلام. وقال، في رسالة بعث بها من سجن هداريم الـ«إسرائيلي» حيث يُعتقل إلى مؤتمر في رام الله تأييداً لقضية الأسرى الفلسطينيين، «ليس في «إسرائيل»، لا إرادة ولا قيادة ولا مجتمع، مستعد لتحمل مسؤولية إنهاء الاحتلال وتحقيق السلام».

● هون الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من شأن خلافات مع حكومته حول السياسة الاقتصادية ولمح إلى أنه لن يستجيب لنداءات تطالب بعزل رئيس الوزراء ديمتري ميدفيديف. وسرت تكهنات منذ عدة أشهر في وسائل الإعلام وبين المحللين السياسيين بأن بوتين الذي عاد إلى الكرملين منذ أيار الماضي قد يجعل رئيس الوزراء كبش فداء إذا استمر الاقتصاد الروسي في الانزلاق نحو الركود. وأقر بوتين بأن هناك الكثير من الشكاوى بشأن عمل الحكومة مشيراً إلى أنها تحتاج إلى وقت لإثبات ذاتها وقال «هؤلاء الناس تولوا وظائفهم منذ عام فقط.

● وقعت الحكومة المصرية عقد إنشاء أول منطقة استثمار صينية في مدينة السويس، وتستهدف جذب استثمارات تتجاوز ملياري دولار. وبموجب الاتفاق الموقع ستعمل شركة إيجيبت تيدا الصينية على تنمية ستة كيلومترات مربعة في المنطقة الاقتصادية لشمال غرب خليج السويس، وستبلغ استثمارات تيدا الصينية في البنية التحتية لتنمية ستة كيلومترات مربعة ٥٠٠ مليون دولار ومن شأنها أن تجذب استثمارات بأكثر من ملياري دولار وفقاً لتصريحات مسؤولين خلال المؤتمر الصحفي. وتسعى تيدا لجذب ما يتراوح بين ١٥٠ و١٨٠ شركة في المنطقة – التي ستطورها على ثلاث مراحل – وستعمل تلك الشركات في مجالات تجميع السيارات وصناعات الدواء والنسيج والبلاستيك ومستلزمات البترول.

● قال شهود إن الشرطة السودانية استخدمت الغاز المسيل للدموع والهراوات لفض احتجاج أكثر من ٢٥٠ شخصاً للمطالبة بأن تلغي الحكومة بيع أراض زراعية لمستثمرين عرب من الخليج. وأضاف الشهود أن المحتجين قطعوا طريق أم درمان الرئيسي خارج العاصمة الخرطوم لحث الحكومة على منحهم أراضي في المنطقة بدلاً من مستثمرين يخططون لإقامة مشروع زراعي هناك. ويقول المحتجون أن بعض المستثمرين يستغلون الدول الفقيرة والمزارعين.

■■

فشل حرب من أجل النفط

◄ جان بيار سيريني

بالنسبة للشعب العراقي، الأمر بديهي. أما بالنسبة لصقور البنتاغون، فالأمر مخالف للمنطق. هل أنّ حرب العراق، التي شرّدت ١،٨ مليون خارج البلاد وعدداً موازياً من المهجّرين، كانت حرباً من أجل النفط؟ بفضل مجموعة من الوثائق الأميركية التي تمّ مؤخراً رفع الحظر على مراجعتها، وبالرغم من إنكارات السيد جورج بوش، ومن نائبه رتشارد تشيني، ووزيره للدفاع دونالد رامسفيلد، وكذلك حليفهم الويلزي طوني بلير، الذي كان رئيس وزراء بريطانيا لحظة الاجتياح، أصبح باستطاعة المؤرخ أن يردّ على هذا السؤال بالإيجاب.

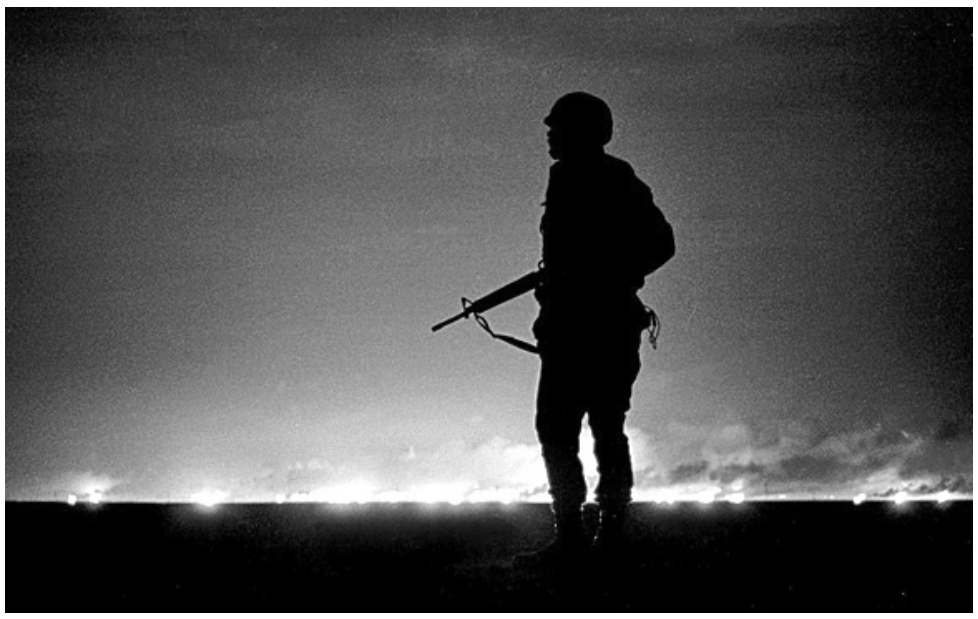

في كانون الثاني ٢٠٠١، لدى وصوله إلى البيت الأبيض، اضطرّ السيد بوش لمواجهة معضلة قديمة: انعدام التوازن بين الطلب على النفط، الذي يرتفع بسرعة نتيجة تصاعد نفوذ الدول الناهضة كالصين أو الهند، والعرض الذي لا يواكبه. الحلّ الوحيد القابل للنظر موجود في الخليج، الذي يحتوي على ٦٠ في المئة من الاحتياطات العالميّة، مع ثلاث دول ضخمة هي السعودية وإيران والعراق، ومنتجين مهمّين آخرين هما الكويت والإمارات العربية المتحدة.

ما من أجيرٍ في شركة «إكسون» مستعدّ «للموت من أجل بئر»

لكنّ الإنتاج متعثّر لأسباب إمّا ماليّة، أو سياسية. ومن جهة دول الخليج، تكتفي العائلات المالكة الثلاث فائقة الثراء، آل سعود، وآل الصباح وآل نهيّان، بمستوى أرباحهم المريح جداً (نظراً لعدد السكّان المنخفض)، ويفضّلون الاحتفاظ بنفطهم الخام تحت الأرض. أما إيران والعراق اللّتان تتمتّعان سويّة بحوالي ربع الاحتياط العالمي من الوقود، فيمكنهما التعويض عن الفارق بين العرض والطلب، لكنهّما خاضعتان لعقوبات- أميركية فقط على طهران ودولية على بغداد- تحرمهما من التجهيزات والخدمات النفطيّة الضرورية. وترفض واشنطن، التي تصنّفهما بين «الدول المارقة»، وضع حدّ لها.

كيف يمكن إذاً سحب المزيد من النفط من الخليج دون تعريض الهيمنة الأميركية في المنطقة للخطر؟ اعتقد المحافظون الجدد- الذين هم في الأساس مثقّفون ديموقراطيون مرتدّون نحو مناصرة إمبريالية متخلّصة من العقد عقب انهيار الإتحاد السوفياتي- بأنّهم وجدوا الحلّ. وهم لم يقبلوا أبداً بقرار الرئيس جورج بوش الأب، في العام ١٩٩١، خلال حرب الخليج الأولى، بعدم الإطاحة بصدّام حسين. ففي رسالة مفتوحة إلى الرئيس بيل كلينتون، مستوحاة من المشروع الذي وضعوه «لأجل قرن أميركيّ جديد»، أوصوا منذ العام ١٩٩٨ بتغيير النظام في العراق. وكان توجّه المحافظين الجدد بسيطاً: يجب إخراج صدّام حسين من بغداد بالقوّة، وإدخال القوات الأميركية إلى العراق. وقد وجد العديد من الموقعين على المشروع أنفسهم بدءاً من العام ٢٠٠١ في فريق الإدارة الجمهورية الجديدة.

وفي العام التالي، كان أحدهم، هو السيد دوغلاس فيث، الذي يمتهن المحاماة، والذراع الأيمن للسيد رامسفيلد في وزارة الدفاع، يشرف على عمل الخبراء حول مستقبل الصناعة النفطية العراقيّة. وكان قراره الأول يقضي بمنح إدارتها، بعد الفوز، إلى شركة Kellog، Brown & Root التابعة للمجموعة النفطية الأميركية Halliburton، التي كانت خاضعة لفترة طويلة لإدارة السيد تشيني. أمّا خارطة الطريق التي وضعها فتقضي بالمحافظة على مستوى الإنتاج العراقي كما كان في بداية العام ٢٠٠٣ (٢،٨٤٠ مليون برميل يومياً) من أجل تفادي حصول انهيار من شأنه بلبلة السوق العالمية.

أمّا المسألة الكبرى الأخرى التي انقسم حولها الخبراء، فتتعلّق بخصخصة النفط العراقي. فمنذ العام ١٩٧٢، تمّ استثناء الشركات الأجنبية من قطاع يديره العراقيون بنجاح. وبالرغم من الحربين- مع إيران (١٩٨٠-١٩٨٨) وحول الكويت (١٩٩٠-١٩٩١)- وأكثر من خمسة عشر عاماً من العقوبات، توصّلوا في العام ٢٠٠٣ إلى مستوى إنتاج يوازي مستوى العام ١٩٧٩-١٩٨٠ الذي سجّل رقماً قياسياً ضمن ظروف طبيعية وسلميّة.

تمّ اقتراح خيارين على أصحاب القرار في واشنطن ولندن: العودة بحكم الواقع إلى نظام الامتيازات الذي كان قائماً قبل التأميم في العام ١٩٧٢، أو بيع أسهم شركة النفط العراقية الوطنية، وفق النموذج الروسيّ، من خلال منح السكّان قسائم قابلة للتحويل.

وافق الرئيس بوش في كانون الثاني ٢٠٠٣ على الخطّة التي وضعها البنتاغون ووزارة الخارجية. وتسلّم السيد جاي غارنر، وهو جنرال سابق مقلّد بالأوسمة إنّما قديم الطراز بعض الشيء، رئاسة الإدارة العسكرية (مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية) التي كانت مكلّفة بحكم العراق في فترة ما بعد صدّام. والتزم بإجراءات قصيرة الأمد، دون الجزم بين الخيارات التي يقترحها التقنيّون.

خلال التحضيرات، لم تبقَ الشركات الدولية الكبرى مكتوفة الأيدي. السيد لي رايمون، صاحب ExxonMobil، أكبر شركة نفطيّة أميركية، هو صديقٌ قديم للسيد تشيني. لكنّه يواجه جرأة السياسيين بحذر الصناعيين(..).

وفي لندن، أعربت شركةBritish Petroleum عن قلقها إزاء الحصّة التي ستخصّص لها. فمنذ تشرين الأول ٢٠٠٢، عبّر ممثّلوها لوزارة التجارة عن مخاوفهم من رؤية البيت الأبيض يمنح الكثير من الامتيازات للشركات النفطيّة الفرنسية، والروسيّة والصينية، مقابل عدول حكوماتها عن استخدام حقّها بممارسة الفيتو في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. لكن في شباط ٢٠٠٣، لم تعد تلك المخاوف قائمة، فالرئيس جاك شيراك وضع فيتو على القرار الذي كانت الإدارة الأميركية تؤيّده، والحرب الثالثة في العراق ستتم دون تغطية من الأمم المتحدة. ولم تعد مطروحة مسألة احترام الاتفاقيات التي تمّ التوقيع عليها من صدام حسين مع شركة Total وغيرها من الشركات، التي لم تصبح أبداً نافذة ميدانياً بسبب العقوبات، إنّما التي كانت خططها جاهزة.

بغية تطمين الشركات الأنكلوساكسونية، عيّنت الحكومة الأميركية عشيّة الاجتياح اثنين من أعضائها لمتابعة الملفّ: السيدين غاري فوغلر (شركة ExxonMobil) وفيليب ج. كارول(Shell) ثمّ سيتم استبدالهما في تشرين الأول ٢٠٠٣ من خبيرين هما السيد روب ماك كي (ConocoPhilips) وتيبري آدامز من (BP). وكان الأمر يقضي بخلق موازنة لهيمنة البنتاغون، وعبرها للمحافظين الجدد الذين عيّنوا رجالهم في المناصب كافّة تقريباً، لكنهم بقوا عرضة للانتقاد في أوساط الإدارة نفسها. هكذا لن يساعد هذا الأمر في استيضاح المطامع الأميركية التي ستتأرجح باستمرار بين قطبين. فمن ناحية، ضاعف المنظرون العقائديون الأفكار المتهوّرة: فهم أرادوا بناء أنبوب للنفط لنقل الخام العراقي نحو «إسرائيل»، وتفكيك منظمةً الدول المصدّرة للنفط، أو حتّى جعل العراق «المحرَّرة» اختباراً أولياً لنموذج نفطيّ جديد يُسعى لتطبيقه في ما بعد على الشرق الأوسط بكامله. ومن الناحية الأخرى، عبّر المهندسون ورجال الأعمال الذين يبحثون عن تحقيق الأرباح والنتائج، عن واقعيّة أكثر ابتذالا.

اتّضح بأن الصدمة التي تسبّب بها الاجتياح على الصناعة النفطية العراقية كانت مدمّرة. أقلّه بسبب سيل القنابل والصواريخ التي أسقطها الطيران الأميركي منه بسبب النهب المعمّم الذي وقعت ضحيته الدولة في تجسيداتها كافة، حيث الإدارات والمدارس والجامعات والأرشيفات، والمكتبات والمصارف والمستشفيات والمتاحف والشركات تعرّضت للنهب والتفريغ والتخريب بشكل منهجيّ. وتمّ تفكيك آليات الحفر لاستخراج قطع النحاسِ الافتراضيّة التي تحتوي عليها، فتحوّلت إلى هياكل مفككة وغير فعّالة. واستمرّت عمليات النهب عشرة أسابيع من ٢٠ آذار إلى نهاية شهر أيار من العام ٢٠٠٣. ثلث الأضرار التي ألحقت بالصناعة النفطية وقع خلال المعارك، في حين وقع الثلثان الآخران فيما بعد.

نهب عام وسرقة تجهيزات وإحراق مبان

كلّ شيء جرى على مرأى ومسمع مجموعة Task Force RIO إعادة تشغيل النفط العراقي، المحاطة بهيئة المهندسين العريقة التابعة للجيش الأميركي US Corps of Engineers ومقاوليها الخمسمئة، بالرغم من كونهم محضّرين ومدرّبين بشكل خاص لحماية المنشآت النفطية. التنفيذ السريع للعمليات العسكرية هو وحده الذي منع أتباع صدام حسين من تفجير الآبار، لكن منذ بداية حزيران/يونيو ٢٠٠٣ بدأت عمليات التخريب.

المبنى الوحيد الذي بقي محمياً هو المجمّع الذي يأوي وزارة النفط الضخمة، حيث يعمل خمسة عشر ألف موظف يديرون اثنين وعشرين شركة متفرّعة. فلم الدفاع عن المناجم والوزارة وليس عن شركة تسويق النفطState Oil Marketing Organization (SOMO) التي تسوّق النفط الخام المصدّر، أو التجهيزات؟ تشكّل الاحتياطات الموجودة في الأرض بالنسبة للمحتلّين الكنز الحقيقي الوحيد للعراق. وهم لم يهتمّوا لا للمنشآت ولا العاملين. هكذا لم تكن الوزارة بمنأى عن إهمالهم في نهاية المطاف، سوى لأنّها تحتوي على معطيات جيولوجيّة ولمسوح زلزاليّة عن حقول النفط الثمانين المعروفة التي تحتوي على ١١٥ مليار برميل من النفط الخام. أمّا الباقي فيمكن دائماً استبداله بتجهيزاتٍ أحدث «مصنوعة في الولايات المتحدة»، وبخبرة وتقنيّات الشركات الدولية التي يجعلها التخريب ضروريّة أكثر فأكثر.

بعد ثلاثة أيام، حضر السيد تامر الغضبان، المدير العام الأكثر شباباً للوزارة، إلى المبنى الخالي وأصبح- بدلاً عن وزير النفط المكلّف، في غياب وجود حكومةٍ عراقية- الرجل الثاني للمؤسّسة، تحت الإدارة المدقّقة جداً للسيد ميشال موبس، المحافظ الجديد الآخر الذي يحظى بثقة البنتاغون. السيد بول بريمير، الحاكم المتعجرف، تمّ تسليمه مجمل الصلاحيات لمدّة سنة (أيار ٢٠٠٣- حزيران ٢٠٠٤)، وترأس أسوأ عام شهده القطاع النفطي منذ انطلاقته قبل سبعين سنة. هكذا شكّل انخفاض الإنتاج بمعدّل مليون برميل يومياً، أي ما يوازي ثلث مستواه قبل الحرب، فواتاً للربح يفوق ١٣ مليار دولار.

أمّا المنشآت التي حرسها ما يقارب الثلاثة آلاف وخمسمئة حارس مجرّدين من الإمكانيات، فتعرّضت للتخريب المستمرّ (مئة وأربعين عملية تخريب بين أيار/مايو ٢٠٠٣ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٤) تُقدّر كلفتها بسبعة مليارات دولار(..). أمّا الضربة الأكثر قساوة، فستوجّه إلى مجموعة الأشخاص الذين كان يديرون الصناعة النفطية. فحتّى العام ١٩٥٢، كان جميع الكوادر تقريباً في شركةIPC) Iraq Petroleum Company) من الأجانب. وكان يسود في الحقول تمييزٌ عنصريٌ فعليّ. إذ كانت تُخصّص لهم المنازل الفخمة والمروج الخضراء المصفّفة في المجمعات السكنية، المسيّجة والمحروسة بدقّة، في حين كانت اليد العاملة العراقية تعيش عند أبوابها في قرى من الصفيح(..).

البرلمان المدعوم من الرأي العام يتحرّك ويقاوم

الخصخصة

واشنطن التي كانت مهووسة بسابقة اجتثاث النازيّة من ألمانيا بعد هزيمتها في العام ١٩٤٥، فرضت عملية «اجتثاث للبعث» أكثر صرامة. إذ كان مجرّد الانتساب إلى الحزب الأوحد، البعث، الذي حكم العراق منذ العام ١٩٦٨ إلى العام ٢٠٠٣، يُعاقب بالطرد أو بالإحالة إلى التقاعد أو أسوأ من ذلك. فقد تمّ طرد سبعة عشر مديراً عاماً من أصل أربعة وعشرين تحصيهم الشركة الوطنية، إضافةً إلى مئات المهندسين، هؤلاء أنفسهم الذين أبقوا الإنتاج مستمراً في ظروف مروعة منذ خمس وعشرين سنة. وتمّت تصفية مجموعة الآباء المؤسّسين لشركة النفط الوطنيّة، وذلك من الهيئة الوطنية لاجتثاث البعث التي يديرها أشخاص كانوا مغتربين خارج بلدهم.

لاحظ السيد ماك كي الذي حلّ مكان السيد كارول في منصب أساسي، وهو المستشار النفطي للحاكم الأميركي للعراق، لدى وصوله في خريف العام ٢٠٠٣ بأنّ «الأشخاص الذين عيّنوا عديمو الكفاءة، وقد تمّ تعيينهم من الوزارة لأسباب دينية، وسياسيّة أو من باب المحاباة. أمّا الأشخاص الذين شغّلوا الصناعة النفطيّة في عهد صدّام حسين، والذين أعادوها فيما بعد إلى الحياة بعد تحرير البلاد، فقد تمّ إقصاؤهم بشكل منهجيّ».

ودون أيّة مفاجأة، فتحت عملية التطهير الباب على مصراعيه أمام المستشارين من كلّ حدب وصوب، أتوا بشكل أساسيّ من وراء الأطلسي. فاحتلّوا إدارات وزارة النفط، وضاعفوا من إصدار التعليمات، والمدوّنات والتقارير المستوحاة مباشرةً من آلية عمل الصناعة النفطية الدوليّة، دون الاكتراث كثيراً لتطبيقها ميدانياً...

سيمنحهم نصّ وثيقتين أساسيّتين، هما الدستور الجديد والقانون النفطيّ، فرصةً غير متوقّعة لتغيير قوانين اللعبة.

> **من جهة دول الخليج، تكتفي العائلات المالكة الثلاث فائقة الثراء، آل سعود، وآل الصباح وآل نهيّان، بمستوى أرباحهم المريح جداً (نظراً لعدد السكّان المنخفض) ويفضّلون الاحتفاظ بنفطهم الخام تحت الأرض. أما إيران والعراق اللّتان تتمتّعان سويّة بحوالي ربع الاحتياط العالمي من الوقود فيمكنهما التعويض عن الفارق بين العرض والطلب لكنهّما خاضعتان لعقوبات- أميركية فقط على طهران ودولية على بغداد- تحرمهما من التجهيزات والخدمات النفطيّة الضرورية وترفض واشنطن التي تصنّفهما بين «الدول المارقة» وضع حدّ لها**

> **كان الأمر يقضي بخلق موازنة لهيمنة البنتاغون، وعبرها للمحافظين الجدد الذين عيّنوا رجالهم في المناصب كافّة تقريباً، لكنهم بقوا عرضة للانتقاد في أوساط الإدارة نفسها، بحيث يغيب استيضاح المطامع الأميركية التي ستتأرجح باستمرار بين قطبين: المنظّرون العقائديون للأفكار المتهوّرة يريدون بناء أنبوب للنفط لنقل الخام العراقي نحو «إسرائيل» وتفكيك منظمة الدول المصدّرة للنفط أو حتّى جعل العراق «المحرَّرة» اختباراً أولياً لنموذج نفطيّ جديد يُسعى لتطبيقه في ما بعد على الشرق الأوسط بكامله، ومن الناحية الأخرى يعبّر المهندسون ورجال الأعمال الذين يبحثون عن تحقيق الأرباح والنتائج عن واقعيّة أكثر ابتذالاً**

البرلمان المدعوم من الرأي العام يتحرّك ويقاوم

الخصخصة

واشنطن التي كانت مهووسة بسابقة اجتثاث النازيّة من ألمانيا بعد هزيمتها في العام ١٩٤٥، فرضت عملية «اجتثاث للبعث» أكثر صرامة. إذ كان مجرّد الانتساب إلى الحزب الأوحد، البعث، الذي حكم العراق منذ العام ١٩٦٨ إلى العام ٢٠٠٣، يُعاقب بالطرد أو بالإحالة إلى التقاعد أو أسوأ من ذلك. فقد تمّ طرد سبعة عشر مديراً عاماً من أصل أربعة وعشرين تحصيهم الشركة الوطنية، إضافةً إلى مئات المهندسين، هؤلاء أنفسهم الذين أبقوا الإنتاج مستمراً في ظروف مروعة منذ خمس وعشرين سنة. وتمّت تصفية مجموعة الآباء المؤسّسين لشركة النفط الوطنيّة، وذلك من الهيئة الوطنية لاجتثاث البعث التي يديرها أشخاص كانوا مغتربين خارج بلدهم.

لاحظ السيد ماك كي الذي حلّ مكان السيد كارول في منصب أساسي، وهو المستشار النفطي للحاكم الأميركي للعراق، لدى وصوله في خريف العام ٢٠٠٣ بأنّ «الأشخاص الذين عيّنوا عديمو الكفاءة، وقد تمّ تعيينهم من الوزارة لأسباب دينية، وسياسيّة أو من باب المحاباة. أمّا الأشخاص الذين شغّلوا الصناعة النفطيّة في عهد صدّام حسين، والذين أعادوها فيما بعد إلى الحياة بعد تحرير البلاد، فقد تمّ إقصاؤهم بشكل منهجيّ».

ودون أيّة مفاجأة، فتحت عملية التطهير الباب على مصراعيه أمام المستشارين من كلّ حدب وصوب، أتوا بشكل أساسيّ من وراء الأطلسي. فاحتلّوا إدارات وزارة النفط، وضاعفوا من إصدار التعليمات، والمدوّنات والتقارير المستوحاة مباشرةً من آلية عمل الصناعة النفطية الدوليّة، دون الاكتراث كثيراً لتطبيقها ميدانياً...

سيمنحهم نصّ وثيقتين أساسيّتين، هما الدستور الجديد والقانون النفطيّ، فرصةً غير متوقّعة لتغيير قوانين اللعبة. إذ أصبح استمرار وجود دولة مركزية أمراً مداناً سلفاً: فواشنطن لا تريدها، وذلك باسم محاربة الاستبداد والجرائم التي تمّ ارتكابها بحقّ الأكراد في عهد صدّام. وسيكون هذا النظام الجديد، الفيدرالي لا بل حتّى الكونفدرالي، لامركزياً لدرجة أن يصبح مفكّكاً. إذ يكفي جمع ثلثي الأصوات في إحدى محافظات البلاد الثلاث من أجل ممارسة حقّ النقض على قرارات الحكومة المركزية.

لكن وحدها كردستان تمتّعت بالإمكانيات والرغبة في ذلك. وفي الواقع ستضحى السلطة في المجال النفطيّ منقسمة بين بغداد وأربيل، التي فرضت قراءتها «الخاصة» للدستور حول الأمر: ستبقى حقول النفط قيد الاستثمار في ظلّ سلطة الحكومة الفيدرالية، لكن منح أذونات جديدة مناط بالأقاليم. هكذا ستشهد العاصمتان نشوب خصومة حادّة بينهما، خصوصاً وأن حكومة كردستان الإقليميّة تمنح الشركات الأجنبيّة شروطاً أفضل بكثير من بغداد.

بتأييد من الرأي العام الذي لم ينسَ سابقة IPC، عارض البرلمانُ ذلك، بالرغم من كونه موضع إدانة شديدة. وقد شرح السيد طارق شفيق، الأب المؤسس لشركة INOC الوطنية، أمام كونغرس الولايات المتحدة الأسباب التقنيّة لهذا الرفض. فحقول النفط معروفة ومحدّدة، ليس هنالك بالتالي أيّة مخاطرة من الشركات الأجنبية. ومن الأساس، إنّ تكاليف التنقيب غير موجودة، والاستثمار هو من الأقلّ كلفةً في العالم. هكذا ستقدّم بغداد، بدءاً من العام ٢٠٠٨، إلى المؤسسات الرائدة عقود خدمة أقلّ ربحيّة بكثير: ٢ دولار للبرميل الواحد للحقول الأكبر حجماً، دون منحها أيّ حقٍ على الحقول نفسها.

إلاّ أن شركاتExxonMobil، وBP، وShell، وTotal، إنّما أيضاً المجموعات الروسية، والصينية، والأنغولية، والباكستانية أو التركية ستتهافت على أمل أن تتطوّر الأمور بالاتّجاه المناسب لها. هكذا كتبت مجلة Newsweek في ٢٤ أيار ٢٠١٠ تحت عنوان «الأعجوبة العراقية»: «هذا البلد يملك إمكانيات تؤهّله لأن يصبح بديلاً للمملكة العربية السعودية». لكن بعد عامين، وإذ ارتفع الإنتاج (أكثر من ٣ مليون برميل يومياً في العام ٢٠١٢)، يستاء رجال النفط من الشروط المفروضة عليهم: فالاستثمارات ثقيلة، والمردوديّة لا تزال متواضعة، والحقول لا تدخل ضمن احتياطاتهم الخاصّة، الأمر الذي يتسبّب بتداعي أسعار أسهمهم في البورصة.

الشركات الأجنبية والحكومة التركية تحاول لعب ورقة كردستان

بالرغم من «الفرمان» الصادر عن الحكومة الفيدرالية، الذي هدّد بأن يجرّد من حقوقها الشركات التي قد تستميلها عقود تقسيم الإنتاج في كردستان، لم تمتثل شركتا ExxonMobil ومن ثمّ Total والأسوأ من ذلك هو أنّ الشركة الأميركية ردّت على التهديد بتحريض إضافي: قضى بعرض بيع عقد استثمارها لحقل القرنة الغربيّة، أكبر حقل في البلاد، حيث كان يفترض بها استثمار ٥٠ مليار دولار ومضاعفة الإنتاج الحالي للبلد. أضحت بغداد تحت الضغط: ففي حال استمرّ رفضها للشروط المفروضة، ستولى الأفضلية لكردستان، وإن كانت احتياطاته أقلّ بثلاث مرات من احتياطات جنوب البلاد..

في حين وعدت تركيا، التي لا تفعل شيئاً لتسوية الأمور مع بغداد، بأنبوب نفط مباشر بين كردستان العراق والبحر المتوسط. هل في ذلك ابتزاز؟ لا شكّ أن الأمر كذلك في مكان ما. لكن لولا الحرب هل كانت الشركات لتجد متّسعاً من الوقت لخلق منافسة بين العراقيين؟ مهما كان، نحن بعيدون عن الأهداف التي حدّدتها الولايات المتحدة لنفسها. لأنّه أيضاً في المجال النفطي، شكّلت الحرب بالنسبة إليها فشلاً ضخماً.

السيد آلان غرينسبان الذي تسلّم إدارة الاحتياط الفيدرالي، البنك المركزي الأميركي، من العام ١٩٨٧ إلى العام ٢٠٠٦، والذي يتواجد بالتالي في المكان المناسب ليعي أهميّة النفط في الاقتصاد الدولي، عبّر حتماً عمّا هو الأقرب إلى الحقيقة حول هذه القضية الدامية: «إنّني آسف بأن يكون من غير اللائق سياسياً الإقرار بأنّ الجميع يعلم أن أحد أكبر رهانات حرب العراق كان نفط المنطقة».

لوموند دبلوماتيك ـ النشرة العربية

«دروب المجد».. رائعة من «كوبريك»

◄ ليلى محمود

يرجعنا المخرج «ستانلي كوبريك»، المناهض للحروب إلى إحدى معارك الحرب العالمية الأولى بين فرنسا وألمانيا، بنظرته الأكثر قرباً لروح الجندي المدفوع باسم الوطنية، إلى معارك تقرها جنرالات وقادة على جلسات مترفة من الطعام والكونياك، جسّد رؤيته الدونية للقيادات العسكرية الفاسدة التي تأخذ من الجنود ضحية لأهدافها الشخصية وطموحاتها في الترقية والمناصب.

النص مقتبس عن رواية واقعية حقيقية باسم «دروب المجد» تحمل ذكرى المرحلة المهينة في تاريخ فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى وضعفها أمام ألمانيا، واصفاً الأجواء الموبوءة داخل الجيش الفرنسي في ذلك الوقت وقراراتها الطائشة، فكان فيلماً مؤلماً للفرنسيين ولذلك منع في فرنسا حتى عام ١٩٧٠.

يطلب رئيس هيئة الأركان الفرنسية من أحد الجنرالات أن يقوم بالهجوم على تل «أنت هيل» الاستراتيجي، والذي يتحصن فيه الجيش الألماني، يدرك الجنرال استحالة هذه المهمة، ولكنه يصر على الموافقة بعد أن عقد صفقة قذرة لترقيته، تنتقل بعدها الكاميرا إلى خنادق المعارك، وتصبح الصورة أقرب إلى أبطال الحروب، وحكاياتهم وأفكارهم عن الموت الأسهل والأفضل، أمام قبح الموت المحتم.

تظهر شخصية العقيد «داكس» الممثل العظيم (كيرك دوغلاس)، الذي يوافق على خوض هذه المعركة لكي لا يبتعد عن جنوده، مشاهد المعركة قوية جداً، نلاحظ فيها براعة المخرج في استخدام المؤثرات الصوتية والكاميرا تتحرك إلى جانبهم ضمن الوحل والقذائف والجثث. وطبعاً لا يجب أن ننسى ميزة سينما «ستانلي كوبريك» في المشاهد الطويلة المستمرة دون مونتاج وأجملها مشهد سير الجنرال في الخندق، كان المخرج «كوبريك» لاعب شطرنج ماهر، لذا كان من السهل عليه تصوير تقدم البيادق والضباط في المعركة، الشطرنج هي حرب أيضاً، وفيها يجب التقدم على الرقعة مع حماية الملك والملكة والضباط جيداً، بينما أرخص الأهداف هم الجنود... وهذا ما أراد أن يعبر عنه المخرج في هذا الفيلم، ونجح فيه.

تنتهي المعركة بفشل الجنود في التقدم، بسبب قساوة ضرب المدفعية الألمانية واستحالة هذا التقدم، يقرر الجنرال أن يقصف الخندق بجنوده الذين لم يستطيعوا الخروج من الخنادق جراء كثافة النيران ومن أجل إجبارهم على الخروج عن طريق وضعهم أمام احتمالين إما الموت بالمدافع الفرنسية في خنادقهم أو الموت في أرض المعركة بالنيران الألمانية للتغطية على الهزيمة التي لحقت به، فيرفض ضباط المدفعية هذا القرار.

هنا تظهر ملامح الخبث على شخصية هذا الجنرال حيث يقرر إقامة محكمة عسكرية لإعدام جنود نجوا من المعركة بحجة أنهم ضعفاء، ويقول في جلسة طعام مترفة «لقد أصدر لهم أمراً بالهجوم كان واجبهم أن ينفذوا الأمر، ليس الأمر متروكاً لهم لتقدير ما هو مستحيل وما هو ممكن، إذا كان الأمر مستحيلاً فالدليل الوحيد على ذلك كان ينبغي أن يكون جثتهم في هذه الخنادق».

يجسد مشهد المحاكمة الكثير من التميز في سينما المخرج «ستانلي كوبريك»، فتظهر رقعة الشطرنج المحببة لديه، وجاذبية الصدامات ومتعتها في السيناريو. وتكون ذروة الفيلم، بعد التسلسل المذهل للأحداث، ومن خلال كلام قليل يُظهر تأثر المخرج بالأفلام الصامتة، تتفكك حبكة الفيلم، ولكن يبقى النفاق والشر..

يظهر المشهد الأخير من الفيلم وكأنه خارج طينة الفيلم تماماً، حيث تشعر وكأنك في فيلم أخر، يستخدم «ستانلي كوبريك» أغنية كما فعل العديد غيره من المخرجين، إذ غالباً ما كانت تستخدم الأغاني في الدراما للخروج من الحالة المأساوية، ولكن هنا يضاعف المخرج عمق الأسى في مشهد الختام، فتظهر رهينة ألمانية على المسرح في حانة يسكر فيها الجنود الفرنسيون، تبدأ الفتاة في الغناء ويعلو الصفير وضرب الكؤوس على الطاولات، ولكن غناءها الحزين يقلب وجوه الجنود الفرحة إلى عيون تذرف الدموع أمام أول جمال يقابلونه ويشعرون به بعد أيام الموت الطويلة.. يعلن الفيلم رأي «ستانلي كوبريك» الصريح، لم تكن دروب مجد بل كانت دروب الذل..!!.

دروب المجد فيلم إنتاج عام ١٩٥٧

■■

موت طارئ

◄ النديم بوترابه

يهتزّ مكتبها قبل وصول صدى الصوت، تبتعد عن زجاج النافذة، بعد ارتجاجه ومحاولته ولوج الغرفة.. تحاور الخوف، لكن ما يخيفها وقد ينجح في قتلها فعلاً هو الضجر، ضجر اللاحلم، والموت الغبي الذي ينفرها بعبثه، تخاف في ليالي صراخ القذائف والموت من هذا القتل المزاجي، رغم قناعتها كل صباح بأنها مجرد رقم قد يكون بشرياً، لكنها تريد لجنازتها المملة قليلاً من الترتيب الذي روّضته في حياتها.. يزداد الارتجاج وربما يقترب.. يُفتح باب إحدى الخزن، ليَفُرَّ غبار اعتقلته الأضابير طويلاً، «اللمبة» المتدلية مثل حية لا تتقن التمويه، تترنح نحو الأسفل.. تنفرد الصورة المعلقة على الجدار بارتجاج مزدوج، كقائمتين أماميتين لذئب فشل في تسلق أكمة الشجر..

لهذه الصورة حضور مريب، فعيون صاحبها تلمع برضا مخيف مع كل ارتجاج كضربات ذاك الذئب الغاضب.

كان يوجد لصاحب تلك الصورة ثلاث لقطات مختلفة، تتوزع بين الصور المطليَة بغبار المخزن يوم سمح لهم– بحرية مطلقة• اختيار إحدى اللقطات، شرطاً قبل ولوج المكاتب التي سلمت لهم بعد رحيل مؤسسة فوضوية ليرثوا مزرعة غبار لن تقطف أبداً.

اللقطات الثلاث تتساوى بميزان الفزع كعدلٍ إلهي، فالأولى لوقار البذلة العسكرية المزركشة بالنياشين، لكن الوجه فيها يموه بابتسامة خفيفة واثقة... أما الثانية فتُظهر وجهاً عابساً من وقاحة الشمس، رغم النظارة السوداء التي ابتلعت كثقب أسود طموح، النور المبهر، وموهت رعبها أيضاً برداء صيفي ذي لون فرح، لتبقى الصوَرة الثالثة التي اختيرت، وهي تهتز الآن بعيونها المريبة المقامرة، تختبئ في أناقة بذلة سوداء لامعة.

يتعالى الصوت في معركة تهفو وتنزلق باتجاهها، فتسأل نفسها سؤالاً لطالما رافق صوت المدافع: هل يخمن من تُقذف له المدافع نجاته بالطريقة القديمة حيث الصوت هو النجاة، والصمت هدوء قد يرافقه لصمت الجدَث ويحجبه عن الفوضى للأبد؟ تتذكر هنا أنها في جهة الصوت، جهة النجاة المحتَّمَة، فتهزأ من مكبرات الصدى الفاشلة، التي طمأنتها قبل أن تنجح بإسقاط أول ضحية من ضحايا الارتجاج.

الضحية الأولى التي انفصل رأسها بعد الاهتزاز والسقوط، كانت لراقصة باليه زجاجية موضوعة على المكتب حتى تراوغ سأم الغبار والرطوبة..

ركضت، وانحنت لالتقاط أشلاء الراقصة، لكن رجّة جديدة من مدفع ربما جديد سيقذف موتاً مزدوجاً عندما سيصيب هدفه الخاطئ في الجهة الأخرى بدقة عالية، وسيسمح للجدار الذي أصبح فوقها بطرد مسمار اللوحة المترنحة لصاحب العيون المريبة، التي ستسقط كقذيفة زائغة مغيبة ملامح وجهها، لتدخل في جهة الصمت.. جهة الهدوء المسافر للهدوء الأبدي.

■■

شبابيك

مهرجان الموسيقا العالمية في دورته ١٩

تحتضن مدينة فاس ما بين ٧ حزيران المقبل و١٥ منه، مهرجان الموسيقا العالمية العريقة في دورته التاسعة عشرة، بمشاركة فنانين من مختلف بلدان العالم، على غرار المغرب ومصر وموريتانيا وتركيا واليونان وإسبانيا والبرتغال وفرنسا والولايات المتحدة وأفريقيا الجنوبية والهند، وسيقدّم هؤلاء الفنانون عروضهم في أعرق فضاءات فاس الثقافية الزاخرة بعبق التاريخ والامتداد الحضاري. وهي باب المكينة ودار المقري ودار عديل وساحة بوجلود وجنان السبيل ومتحف البطحاء ودار التازي.

وتندرج الدورة ١٩ هذه السنة تحت عنوان «فاس الأندلسية» لأن سنة ٢٠١٣ تحتفل بألفية إنشاء مملكة غرناطة، وبحسب المنظمين فالمهرجان يريد تكريم الثقافة الأندلسية التي استطاعت أن تجمع بين ثقافات الشرق والغرب في سياق البحث عن المعنى والحكمة.

وخلال حفل الافتتاح، سيقدم المهرجان حفلاً يجمع الشعر والرقص والموسيقا تحت عنوان «أدين بدين الحب» من إخراج أندري ماوان، أحد كبار فناني الفلامينكو المعاصرين، كما ستقدم عروض في المواقع التاريخية للمدينة، من خلال برمجة غنية ينشئها فنانون، يحملون معهم رسائل السلام والروحانية.

وأكد منظمو المهرجان أنه سيحتفي هذه السنة، من ضمن العديد من الأبعاد التي تزخر بها فاس، بذلك البعد الذي تجمعه فيه كل الأبعاد الأخرى، في الخيمات البارعة نفسها، التي تتجلى في الثقافة الأندلسية، حيث استطاعت هذه الأخيرة على مدى ثمانية قرون أن توحد بين الثقافة الأمازيغية والعربية والإيبيرية والرومانية والقرطبية.

وأكدوا أن القيم التي انبنت عليها الحضارة الأندلسية على قوام من السلم والحوار والمعرفة، ستكون محور منتدى الدورة الحالية للمهرجان، من خلال اختيار موضوع «أندلسيات جديدة، حلول محلية لاضطرابات عالمية». وعبر برنامج متميز يتيح لعشاق الفن الإنساني الأصيل سفراً روحياً عبر مختلف ثقافات العالم.

مهرجان الطبول الدولي يختتم عروضه في القاهرة

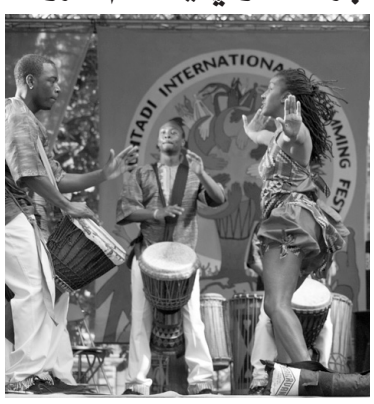

اختتم المهرجان الدولي للطبول والفنون التراثية فعالياته في القاهرة، على مسرح بئر يوسف بالقلعة الذي امتلأ على جانبيه بحشد ضخم من محبي وعشاق الفن، بمشاركة ٢٦ دولة عربية وأجنبية بالإضافة لمصر ممثلة بـ ٣٦ فرقة واستمر ٧ ليال، حيث تناغمت وانصهرت دقات الطبول في معزوفة كونية شاركت فيها جميع الفرق مع صوت الناي والربابة والمزمار البلدي من خلال رؤية فنية إخراج الفنان انتصار عبد الفتاح مؤسس المهرجان.

تُقدم مصر من خلال إقامة المهرجان الدولي للطبول والفنون التراثية رسالة ثقافية وحضارية وإنسانية من خلال احتكاك الشعوب والثقافات والحضارات على أرضها. وتؤكد أنها قادرة على إبداع فن وثقافة ومعرفة وتتواصل مع العالم بلغته وثقافته وفنونه.

يذكر أن هذا المهرجان أقيم في ٧ أماكن بالتوازي خلال أيام المهرجان هي: قبة الغوري، القلعة، متحف مصر الحضارة، الهناجر، الأوبرا، قصر ثقافة بنها، المنصورة، بمتوسط ٤ عروض يومياً في كل موقع، ومشاركة ٧ فرق مصرية وهي: «اسوان – المنيا – الشرقية • شمال سيناء – بورسعيد • الاسكندرية – القاهرة»، بالإضافة إلى إقامة ٤ ورش فنية دولية لمدة أربعة أيام شملت عروضاً فنية للأطفال ولذوي الاحتياجات الخاصة، وتم تكريم ٨ شخصيات عالمية ومحلية لدورهم في الحفاظ على التراث..

واختتم الحفل برفع الأعلام وغنت جميع الفرق مع الحاضرين «يا أغلى اسم في الوجود يامصر»

اليونان تستعيد تماثيلها..

استعادت اليونان تمثالين قديمين لرياضيين يونانيين تعذر عرضهما في قطر كما كان مقرراً، بسبب عريهما..!!

أعلن ذلك يوم الثلاثاء ٢٣ أبريل/نيسان مصدر قريب من وزارة الثقافة اليونانية. وقال المصدر أن التمثالين لم يعرضا في قطر، وأعيدا الى اليونان يوم ١٩ نيسان الجاري، مضيفا أن منظمي المعرض في قطر«كانوا يريدون تغطية عورة التمثالين بقماش اسود». ويمثل التمثالان شابين رياضيين عاريين، كما كان الرياضيون الأولمبيون في العصور القديمة، ويعود الأول الى القرن الـ٦ قبل الميلاد، والثاني هو النسخة الرومانية لرياضي يوناني كلاسيكي. يذكر أن المعرض الذي يحمل عنوان «الأولمبياد • الماضي والحاضر» والمكرس لتاريخ الألعاب الأولمبية من العصور القديمة إلى الألعاب الحديثة، يقام في متحف قطر الأولمبي والرياضي بالاشتراك مع شركة «اكسون موبيل قطر»، وستستمر أعماله حتى ٣٠ حزيران/يونيو المقبل وكان وزير الدولة للثقافة اليونانية كوستاس تزافاراس زار الدوحة في ٢٧ اذار/مارس لتدشين المعرض، مشيراً إلى أنه يفتح «جسرا من الصداقة» بين البلدين.

للانتساب للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	٠٩٣٢٨٤٨٩٨٥
السويداء	مهند دليقان	٠٩٩١٥٨٦٧٣١

دمشق وريفها	علاء عرفات	٠٩٤٤٦٣٦٦٤٠
حمص	محمد زهري زهرة	٠٩٣٣١٤٥٨٩١
اللاذقية	صلاح طراف	٠٩٨٨٣٨٦٥٨١

طرطوس	رئيف بدور	٠٩٣٣٥٨٦٩٢٨
حماة	أنور أبوحامضة	٠٩٣٣٧٦٣٨٨٨
دير الزور	زهير المشعان	٠٩٣٢٨٠١١٣٣

الحسكة	حمدالله ابراهيم	٠٩٩٩٢١٢٤٠٤
حلب	جمال عبدو	٠٩٣٣٧٩٦٦٣٩
الرقة	محمد فياض	٠٩٤٥٨١٧١١٢

(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم السبت 2013/4/27) «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/3

فيلم سوري طويل

◄ نور أبو فرّاج

إذا ما وقف الإنسان السوري اليوم متأملاً أحداث حياته.. مشاعره.. أفعاله وكل ما يحصل حوله سيجد أنه يشكّل مادة استثنائية لعمل مسرحي أو سينمائي، يتاح له هذا المرة أن يكون بطله دون منازع؛ تتبعه الكاميرات المتخيلة والحقيقية أينما تحرك، وتتغير اللقطات وزوايا التصوير، الأزياء والديكور، وحتى الموسيقا التصويرية!

يستطيع استعارة مصطلحات: (الحبكة) (الصراع) (العقدة) (الفعل الدرامي) (الحل)، التي يجدها مناسبة تماماً لتفسير ما يجري حوله. إلا أنه ربما سيحتار في إيجاد تصنيف ملائم للفيلم: في السابق كان يعتقد بأن حياته ستجري كفيلم أوروبي بطيء، لكن الأحداث التي تحصّل حوله اليوم تعيد إلى ذهنه بعضاً من مشاهد السينما الإيرانية أو أحياناً أفلام «الأكشن» والإثارة الهوليودية بأكثر أشكالها تكراراً وابتذالاً (دون أي إسقاطات سياسية)!

الأم، البطل، الطفل، رجل الدين، الثائر، السياسي المحنّك، المقاتل، العميل، الجاسوس، ضابط الأمن، شخصيات نمطية، توضع دوماً في القالب الدرامي ذاته، يمكن التنبؤ مسبقاً بسلوكها، وأقوالها وأفعالها، وتحديد موقف مسبق منها.

وهنا لمستويات الصراع الذي يعيشها الفرد أو يكون طرفاً فيها أهمية خاصة، فهي قد تشكل مادة دسمة للنقاد والمحللين الذين سيقفون منبهرين أمام تعقد الشخصيات وغناها. بالطبع أخذ المحللون السياسيون والإعلاميون على عاتقهم تفسير الصراعات الخارجية: السياسية منها والمسلحة والميدانية والدولية، إلا أن الصرعات النفسية والوجدانية الداخلية التي تحكم سلوك الشخصيات وأفعالهم بقيت مجهولة مغفلة على اعتبار أنها غير ذات أهمية الآن أمام صراعات من نوع آخر أكثر علنية ووضوحاً.

لم يعر الكثيرون بالاً «للمونولوج الداخلي» الذي يعيشه السوريون طوال الوقت، صراعاتهم غير المعلنة والخفية، مخاوفهم الحقيقية بأكثر أشكالها وضوحاً وتجريداً، خاصة وأن وسائل الإعلام لعبت دوراً في إخفاء هكذا صراعات، وبناء شخصيات سينمائية: سطحية، أحادية الوجه، واضحة، شريرة أو خيّرة.

لا يبدو مهماً اليوم في النسخة التي تتبناها وسائل الإعلام للـ «الفيلم السوري»، الخلفيات الثقافية والتاريخية والأخلاقية للشخصيات، لا مكان للحديث عن الصراعات والخلافات العائلية، أو التوق للحب والخوف من العزلة، لا وقت في الأفلام التاريخية والعنيفة للحديث عن الرغبة في تحقيق الأحلام، والتطور في المهنة أو الدراسة، والمخاوف الصغيرة التافهة الأخرى، فتلك تفاصيل لأفلام أخرى وأبطال آخرين!

ربما يكون من حسن الحظ أن ما يحدث في سورية اليوم ليس فيلماً، وأن الإنتاج ليس حكراً على جهة واحدة، والأهم من ذلك كله أن الأبطال اليوم هم نحن! نستطيع بناء الشخصيات وإظهارها بالمستوى الذي تستحقه من العمق والغنى، لتتنوع أماكن التصوير من الشوارع والمنازل والمدارس وغرف النوم وأماكن العمل والمقاهي، نستطيع كذلك التحكّم بالإضاءة، والتأثير في مسار (الحبكة) من خلال (الفعل الدرامي) الذي يرسم نهاية الفيلم أو يشكل بداية جديدة لأفلام أخرى لما تصوّر بعد!

■■

بين السيرقوني والسيكلما

«بطول الشاهدة يا آس»

◄ د. عروب المصري

استيقظ ليغسل وجهه وأسنانه من ماء قنينة عبأها ليلة البارحة من بيت صديق في دمشق، لأن الماء مقطوع، ثم شرب كأس ماء باردة عبأها كذلك ليلة البارحة، بدلاً عن فنجان القهوة الساخنة إذ لا كهرباء ولا غاز ليشرب شيئاً ساخناً، وبعدما لبس نصف خزانته، على أمل أن يتسرب الدفء إلى مفاصله المتعبة، ويخف ألم ضرسه الذي أصبح عمره ثلاثة أسابيع. وصل إلى العمل بعد ثلاث ساعات متواصلة على الطريق تخللها حوالي الساعتين والربع على الحواجز، وساعتين من النق المتواصل من ابنته، بسبب انقطاع النت منذ حوالي الشهر في البيت، وعدم وجود عمل لها، وغيره من الموال اليومي. وصل إلى العمل متأخراً ليفاجئه مديره المباشر بأنه سحب اسمه من المشروع لأنه تأخر على الدوام، وكأنه هو المسؤول عما يجري في البلد أو كأن إدارة الحواجز بيده، وتقترح عليه إحدى الزميلات ألا يأتي أصلاً إلى العمل (يعني بطل الشغلة كلها) لأن ثلاث ساعات كثير برأيها.

يتذكر كلام أبيه الذي كان في طفولته يبيع الآس عند القبور صباح العيد في مقبرة باب الصغير، ويقرأ القرآن للنساء الراغبات في قراءة ما تيسر عند قبور الأهل والأحباء.

ضحك عندما تذكر كيف كان أبوه يسترجع ذكريات الطفولة ويقلد صوت باعة الآس العالي وهم يصرخون، «بطول الشاهدة يا آس».

aroub@kassioun.org

إغلاق مقري اتحاد الكتاب والأدباء الفلسطينيين..!

شكلت الثقافة الوطنية الفلسطينية، سلاحاً حاداً في عمليات المواجهة والمقاومة والمعارك الكفاحية والنضالية الوطنية في سبيل الاستقلال والتحرر الوطني والاجتماعي، على طول وامتداد تاريخ ومسيرة الشعب الفلسطيني ومحاولات تصفية القضية الفلسطينية. وأدى المبدعون والمثقفون الفلسطينيون دوراً هاماً وفاعلاً في الحراك الثقافي والأدبي الفلسطيني، والإرتقاء بالخطاب السياسي والثقافي، بهدف حماية الهوية الوطنية، وخدمة للقضايا المفصلية الفلسطينية وإثراء المشهد الثقافي الفلسطيني.

ويجري اليوم قذف كتاب وأدباء ومبدعي فلسطين إلى الأرصفة والشوارع والمقاهي، بعد أن تم إغلاق مقري إتحاد الكتاب والأدباء الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب الديون المتراكمة والمستحقة على الاتحاد، التي لم تسددها وزارة الثقافة التابعة للسلطة الفلسطينية..!! فكيف يمكن تفسير هذه الخطوة، ومن هو المستفيد من وراء ذلصك؟!

من المؤكد أن المستفيد الوحيد من هذا الفعل هي سلطات الاحتلال والأوساط السياسية الإسرائيلية، التي تعي وتدرك جيداً أن الفكر والقلم أخطر من الرصاصة والقذيفة، ولذلك عمدت إلى قمع وحجب وتغييب الكلمة الفلسطينية الحرة الواعية وإسكات صوت المبدع بالملاحقة والاعتقال، واستهداف الكتاب والمثقفين الفلسطينيين واغتيالهم كفسان كنفاني وكمال ناصر وماجد أبو شرار.

ولكن بالمقابل أدت حالة الانقسام في الصف الوطني الفلسطيني إلى تراجع الثقافة والعملية الإبداعية وكان لها أثر سلبي كبير واسع من خلال إغلاق مقري الاتحاد، فهذا الانقسام يسيء بالدرجة الأولى إلى الثقافة والوعي الفلسطينيين. وهناك من السياسيين من يريد لهذه الثقافة أن تبقى مستلبة وخاضعة لشروط الآخر، ويعمل على ترويضها من خلال محاصرة الأدباء والكتاب الفلسطينيين والتضييق عليهم، بالإضافة إلى إرساء ثقافة الانكسار والتطبيع، واستقطاب العديد من الكتاب وتسخيرهم في مشاريع تخدم العدو، في المقابل تمسك كثيرون بالموقف المبدئي وعملوا على استمرار وتواصل الفعل الإبداعي الفلسطيني بسبب وعيهم أن هذه المرحلة خطيرة، تتعمق فيها المؤامرات التصفوية ومشاريع التجزئة ومحاولات الاحتواء، وتحتاج إلى ثقافة الالتزام والمقاومة، ثقافة الجماهير، المنغمسة بالهم الوطني والطبقي وقضايا الناس، والمتفائلة، بالمستقبل المشرق. مازال القلم والكلمة سلاحاً قوياً لدعم المشروع الوطني الاستقلالي، وتحقيق الانتصار على الاحتلال. ولذلك يجب إعادة فتح المقرين في الضفة وقطاع غزة، دعماً وتعزيزاً للوعي السياسي والفكري ولتنشيط الحركة الثقافية الفلسطينية تحت حراب المحتلين، وترسيخ الهوية الوطنية.

■■

نبش جثة الشاعر الثائر «بابلو نيرودا»

بدأت في تشيلي عملية نبش قبر الشاعر بابلو نيرودا الذي توفي في أيلول من العام ١٩٧٣، بعد أيام قليلة على الانقلاب العسكري الذي أوصل الدكتاتور أوغوستو بينوشيه إلى السلطة، وذلك في محاولة لفهم الأسباب الحقيقية وراء موت هذا الشاعر الثائر، حسب ما أوردته وكالة الصحافة الفرنسية.

وبهدف العمل بعيداً عن الأنظار، نصب خبراء الطب الشرعي وعناصر من الشرطة خيمة حول قبر نيرودا الذي تقول الرواية الرسمية أنه توفي جراء مرض السرطان.

وقد دفن بابلو نيرودا إلى جانب زوجته الثالثة والأخيرة ماتيلدا أوروتيا في حديقة منزله المطل على شاطئ المحيط الهادئ.

وبعد الأعمال الأولية لنبش القبر، توجه إلى المكان فريق من الأطباء الشرعيين التشيليين والدوليين لرفع رفات الشاعر تحت إشراف القاضي ماريو كاروزا المشرف على القضية.

وتشير الرواية الرسمية في تشيلي إلى أن نيرودا توفي إثر اشتداد مرض السرطان في البروستات في ٢٣ أيلول من العام ١٩٧٣، أي بعد ١٢ يوما على الانقلاب الذي نفذه الجنرال بينوشيه ضد الرئيس الاشتراكي سلفادور الليندي، الذي كان صديق الشاعر ذي التوجهات اليسارية.

لكن شهادات عدة جرت حديثاً نفت هذه الرواية، مشيرة إلى أن الشاعر الذي كان ينوي مغادرة البلاد قتل على يد نظام بينوشيه الذي أراد أن يحول دون تحول نيرودا الى رمز للمعارضة في الخارج.

ولاقت فرضية مقتل بابلو نيرودا التي تحدث عنها المئات من المقربين منه وعدد من الأطباء، آذاناً مصغية أخيراً لدى السلطات القضائية، التي قررت إعادة التحقيق في القضية ونبش القبر.

كما أن الحزب الشيوعي، المقتنع بفرضية الاغتيال، تقدم للسلطات القضائية في كانون الأول بطلب نبش قبر الشاعر.

ويؤكد مانويل آرايا البالغ من العمر اليوم ٦٥ عاماً والذي كان آنذاك ناشطاً في الحزب الشيوعي التشيلي مهمته مرافقة الشاعر «لقد مات نيرودا قتلاً».

ويؤكد أن الشاعر توفي بعد ساعات على تلقيه حقنة في عيادة طبية في سانتا ماريا في العاصمة سانتياغو.

وكان بابلو نيرودا، حائز جائزة نوبل للآدب قبل ذلك بعامين، يشعر بتهديد يلاحقه منذ الانقلاب، فأراد مغادرة البلاد.

وتلقى من السفير المكسيكي في سانتياغو غونزالو مارتينيز عرضاً بنقله إلى مكسيكو في الرابع والعشرين من أيلول.

ومع أن الإفادة الرسمية تشير إلى أن وفاته ناجمة عن تفاقم مرض السرطان وإصابته بسوء تغذية ووهن شديد، إلا أن الأشخاص الذين التقوه في أيامه الأخيرة يجمعون على أنه لم يكن يوحي بأنه في خطر صحي.

ومن شأن عملية إخراج الرفات أن تلقي الضوء على ملابسات وفاة الشاعر.

ويقول المحامي عن الحزب الشيوعي أدواردو كونتريراس «يمكننا من خلال هذه العملية، وبواسطة التقنيات الحديثة، أن نحدد ما إذا كانت هناك آثار لمواد سامة، رغم مرور الزمن وقرب مكان الدفن من البحر».

ويضيف «نحن على قناعة تامة أن وفاة بابلو نيرودا لم تكن طبيعية».

وكان السلطات القضائية أعادت التحقيق في ملابسات وفاة عدد من المعارضين إبان مرحلة الاستبداد في التشيلي، وخلصت في بعض الحالات إلى أن الموت كان بسبب الانتحار.

وفتح تحقيق أيضاً لتحديد ملابسات وفاة الرئيس السابق ادواردو فري مونتالفا (١٩٦٤ ١٩٧٠) الذي كان أيضاً من المعارضين لبينوشيه، والذي توفي في العام ١٩٨٢ بعد عملية جراحية في العيادة نفسها التي توفي فيها بابلو نيرودا وتحت إشراف الطبيب نفسه..!!

■■

فشة خلق..

◄ طوني حصني

وكنت مقاطعا للفيس بوك مذ قرأت ما كتبت نور أبو فراج في قاسيون عن هذا الرجس الرجيم، حتى التقيت مصادفة بأستاذي في اللغة العربية أيام ثانوية السودا الرسمية، فاستثار حفيظتي، واستفزني بهدوئه وأجوبته المحافظة.. ما بال لغتنا الجميلة يا معلمي؟ ماذا بها يا بني، هي جميلة.. وستبقى رغم أنوف الأعداء وأصحاب المؤامرة!! لا..لا يا معلمي، أنا لا أشكك بجمالها وعبورها للعوادي عبر الزمن، ولكني أراها تخوننا أحياناً فلا نصيب بها المعاني التي نروم. يا بني أصابتك أمراض الحداثة، وأضاف: لقد لحستك مفاعيل الأزمة، فصرت تخلط.. وتحمل لغتنا ما لا وزر لها بمصابك... يا أستاذنا: اللّه وكيلك، ثمة أناس، من جيلي أو أصغر قليلاً، لا أفهمهم ولا يفهمونني. خذ على سبيل المثال، أقول لهم ثمة فعل في الحياة يدعى فعل الخيانة، وهو معروف وموصف في أدبنا حتى الملل، يقولون لك في تعليله: يخونك قلمك.. تخونك ذاكرتك.. تخونك أذناك، وحواسك، إذ أنك لم تمرنها على استقبال الجديد والحديث! وإذ أقول لهم: يا إخوتي فلان خان نفسه، وآخر خان مبادئه وهذا يخون زوجته وذاك يخون أهله..يصمون آذانهم ويقولون هذه ليست لغة عربية..

واللّه يا أستاذي حرنا في أمرنا فحتى الخيانة أصبحت وجهة نظر تحتمل التأويل والاحتمالات. يصغي إلي بهدوء ثم يجيبني: وما بالك صرت مثالياً ميتافيزيقياً!! الدنيا هكذا يا بني والمشكلة قطعاً ليست في اللغة العربية!

■■

زوروا موقعنا على الإنترنت: www.kassioun.org